



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
قسم علوم الأرض والكون



مذكرة ماستر

ميدان: علوم الأرض والكون
الشعبة: جغرافيا وتهينة الإقليم
تخصص: تهينة حضرية

العنوان

جودة الحياة الحضرية بالأقطاب السكنية الجديدة: الواقع والمأمول
دراسة حالة القطب الجديد بولحاف الدير - تبسة.

من إعداد الطالبتين:
بوراس ايناس
جديلي خميسة

أمام لجنة المناقشة

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	رئيسا	أستاذ محاضر "ب"	محمد الطيب جابري
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	ممتحنا	أستاذ مساعد "أ"	نور الدين طوالبية
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	مشرفا	أستاذ محاضر "أ"	حسين بولمعيذ

السنة الجامعية: 2022 - 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala in a highly stylized, bold black calligraphic font. The text is arranged in a vertical orientation, with the words 'بِسْمِ' (Bism), 'اللَّهِ' (Allah), 'الرَّحْمَنِ' (Ar-Rahman), and 'الرَّحِيمِ' (Ar-Rahim) stacked from top to bottom. Each letter is intricately connected to the next, forming a continuous, flowing structure. Five long, straight arrows point downwards from the top of the calligraphy, indicating the primary vertical strokes. Small numbers (1, 2, 3) and directional arrows are placed at various points to show the specific sequence and direction of the pen strokes used to form each character. The overall style is clean and modern, emphasizing the geometric and rhythmic qualities of the script.

شكر وعرقان

قال الله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم

الحمد والشكر لله الواحد الأحد الذي خلق السماوات بغير عمد وقسم الرزق ولم ينس أحد نعمه سبحانه وتعالى أن يبسر لنا أمرنا في القيام بهذا العمل وإتمام المشوار الدراسي بالنجاح بتوفيق منه وفضل.

ومن منطلق الرسول

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

- نتقدم بخالص شكرنا للدكتور الفاضل "حسين بولعيز" الذي أعاننا كثيرا في إنجاز هذه المذكرة ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، فجزاه الله خيرا على كل ما قدمه.
- كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتنا الفضلاء "نور الدين طوالبية" و"جابري محمد الطيب" على قبولهما مناقشة هذا العمل.
- كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد من أساتذتنا الكرام وزملائنا الطلبة وكل من أعاننا وشجعنا ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل المتواضع.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أتوا العلم درجات الحمد لله أولا

وأخرا

* ما توفيقني إلا بالله

* بفضل الله تعالى أتممت مذاقفة مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

* إلى من كلفه الله بالصبر والوقتار

* إلى من علمني العطاء بدون انتظار

* إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

والدي العزيز عمارة

* والى ملاكي في الحياة

* إلى معنى الحب الى معنى الحنان

اممي الغالية لدمية

والى اخوتي الذين ساندوني كثيرا في مسيرتي: بلال، حمة، تقي، زهوة، جميلة، نهمرة، حنية، مجدة

إلى أستاذنا القدير الدكتور المشرف "حسين بالمعيز" الذي كان له الفضل في إنجاز هذا العمل

الى صديقتي التي عايشة معي أطوار الدراسة وأجمل اللحظا "إيناس"

الى كل الأساتذة الذين قدموا لي يد العون من قريب أو بعيد وخاصة الدكتور القدير "جيتون إبراهيم" أهدي لكم

عملي هذا أسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير لنا

خميسة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من كل يوم أنامله ليخدم لنا لحظة سعيدة

إلى بحر العطاء الذي لا يتعب أبداً من زرع في نفسي حب العلم والعمل وأزال العقبات طريق

نجاحي **والذي الغالي عبد الواحد**

إلى التي منحتني بكل إخلاص كل عاطفتها

إلى أنفودة الحنان ونبع العطاء والسذاء فكانت بحق ينبوع الصافي واليك يا من تسكن الجنة تحب

أقدامها **أمي الحبيبة ليلى**

إلى خالتي الحبيبة التي كانت بمثابة أمي "حكيمه"

إلى من أثروني على أنفسهم، إلياس، محمد أمين، فلة، إسماء، شيما، عبيد.

أشقائي وحقيقتي الأوفياء

إلى أستاذنا القدير الدكتور المشرف **"حسين والمعيز"** الذي كان له الفضل في إنجاز هذا العمل

إلى حقيقتي الذين تذوقتهم مع من أجمل اللطائف "خمسة، عيشاء، سارة، زهرة،"

إلى كل الأساتذة الذين قدموا لي يد العون من قريب أو بعيد وخاصة الدكتور القدير "جبنون

إبراهيم" أهدي لهم عملي هذا أسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير لنا

إيناس

الملخص

تبعاً لتفاقم أزمة السكن وطنياً، لجأت الدولة الجزائرية إلى انتهاج مقاربة جديدة تمثلت في إنشاء أقطاب سكنية جديدة عرفت بالمدن الجديدة، والتي غالباً ما تكون مستقلة عن المدينة الأم، أو مجاورة لها. غير أن سكانها غالباً ما يكونون قادمين من مختلف الأنماط السكنية مختلفة كالأحياء الشعبية، المناطق الفوضوية، وكذلك التجمعات السكنية الجماعية. هؤلاء السكان الذين غالباً ما يجدون أنفسهم في وضعية سكنية جديدة تختلف عن سابقتها، مما يؤثر سلباً على نمط حياتهم، خصوصاً إذا تزامن ذلك مع ظهور تحديات جديدة ومخاطر مختلفة طبيعية وبشرية. على هذا الأساس جاءت هذه الدراسة وجود العديد من الصعوبات التي يعيشها السكان والتي كن لها تأثير سلبي على جودة الحياة في الحي خصوصاً ما تعلق بالمخاطر الطبيعية، غياب الأمن، وانتشار العديد من الآفات الاجتماعية. أمام هذه الوضعية لجأ السكان إلى العديد من التدابير الذاتية التي من شأنها التخفيف من مشاكلهم، وذلك غياب واضح للفاعلين من مكونات المجتمع المدني، وتقصير من طرف السلطات المحلية في توفير بعض الخدمات الضرورية للحياة الكريمة للسكان.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، المدن الجديدة، الأقطاب السكنية الجديدة، بولحاف الدير، تبسة.

Summary

According to the exacerbation of the housing crisis nationally, the Algerian state resorted to adopting a new approach represented in the establishment of new residential poles known as the new cities, which are often independent of the mother city, or adjacent to it. However, its residents often come from different residential patterns, such as popular neighborhoods, chaotic areas, as well as collective housing complexes. Those residents who often find themselves in a new housing situation that differs from the previous one, which negatively affects their lifestyle, especially if this coincides with the emergence of new challenges and various natural and human risks. On this basis, this study was based on the existence of many difficulties experienced by the residents, which had a negative impact on the quality of life in the neighborhood, especially with regard to natural hazards, lack of security, and the spread of many social ills. Faced with this situation, the population resorted to many self-measures that would alleviate their problems, and that is the clear absence of actors from the components of civil society, and the failure of the local authorities to provide some services necessary for a decent life for the population.

Keywords: Quality of life, New Cities, New residential poles, Boulahf El Deir, Tebessa.

الفهرس العام

الفهرس العام

الصفحة	المحتوى
أ	شكر و عرفان
ب - ج	الإهداء
د	الملخص
و	الفهرس العام
-	فهرس الجداول
-	فهرس الأشكال
-	فهرس الخرائط
2	مقدمة
الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة	
17	مقدمة الفصل:
18	المبحث الأول: مفاهيم حول المدينة
18	1-1- المدينة: مفهومها، نشأتها وتطورها عبر التاريخ
19	1-2- تعريف المدينة:
20	1-3- أشكال توسع المدن:
22	المبحث الثاني: مفاهيم حول المدن الجديدة
22	تمهيد
22	1-1- تعريف المدن الجديدة:
23	1-2- دوافع إنشاء المدن الجديدة:
24	1-3- أنواع وأنماط المدينة الجديدة:
27	1-4- نبذة عن مختلف التجارب في إنشاء المدن الجديدة:
32	المبحث الثالث: مفاهيم حول السكن والإسكان
32	1- مفهوم السكن
32	2- أهمية السكن:
33	3- أنماط السكن:
34	4- أنماط السكن في الجزائر:

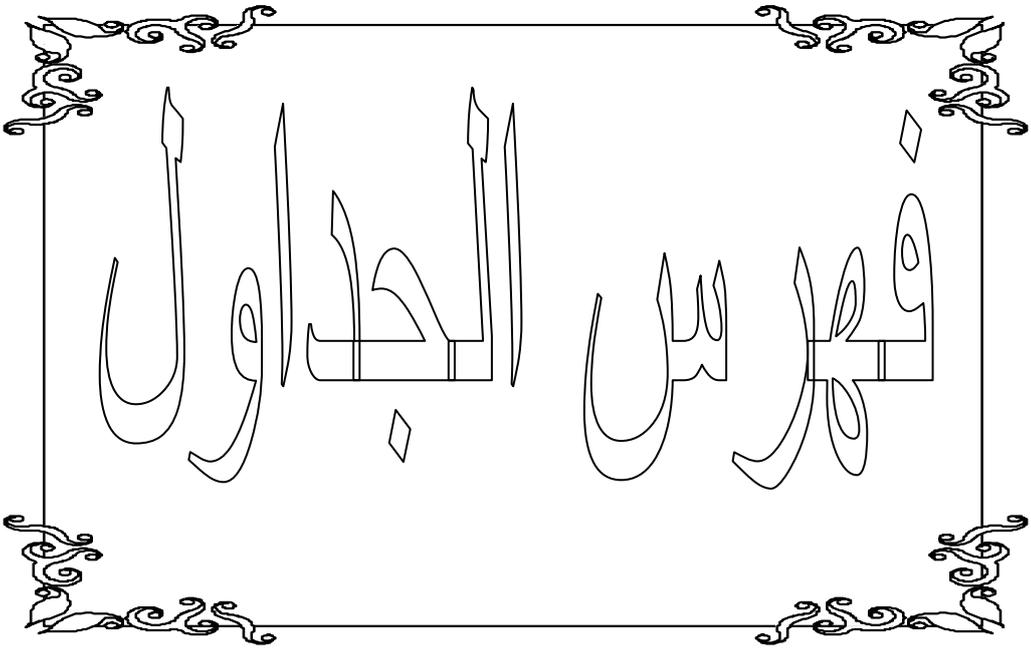
الفهرس العام

40	5- السياسة السكنية في الجزائر ومراحل تطورها:
42	المبحث الرابع: مفاهيم حول جودة الحياة
42	1- مفهوم جودة الحياة:
43	2- الأبعاد الأساسية لجودة الحياة:
43	3- مؤشرات جودة الحياة:
44	4- تصنيف المؤشرات الحضرية لجودة الحياة:
47	5- مفهوم جودة الحياة الحضرية:
الفصل الثاني: الإطار المكاني للدراسة (دراسة جغرافية عامة للقطب السكني الجديد بولحاف الدير)	
50	مقدمة الفصل:
51	المبحث الأول: الدراسة الطبيعية لمجال الدراسة
51	تمهيد :
51	1- تاريخ ونشأة الحي السكني:
52	2- الموقع الجغرافي:
52	3- الموقع الإداري:
52	4- أهمية الموقع:
53	5- دراسة الموضع:
53	6- التركيب الصخري:
54	7- الدراسة الجيوتقنية للتربة:
56	8- المناخ:
56	9- الشبكة الهيدروغرافية:
57	المبحث الثاني: الدراسة السكانية لمجال الدراسة
57	تمهيد:
57	1- مراحل تطور السكان
58	2- الكثافة السكانية حسب القطاعات العمرانية

61	3- توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية
62	4- الكثافة السكانية
65	المبحث الثالث: الدراسة العمرانية والمعمارية لمجال الدراسة
65	تمهيد
65	1- الدراسة العمرانية لتجمع بولحاف الدير
68	2- مخطط شغل الأراضي رقم (3) بولحاف الدير
69	3- أهداف مخطط شغل الأراضي رقم (3) بولحاف الدير
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة (جودة الحياة الحضرية الجديدة بالقطب السكني الجديد بولحاف الدير)	
71	مقدمة الفصل:
72	المبحث الأول: التحليل البياني لنتائج الاستبيان الميداني
72	تمهيد
73	1- تحليل المؤشرات والخصائص الاجتماعية للسكان:
73	1-1- مؤشر الجنس:
74	1-2- مؤشر الحالة العائلية:
74	1-3- مؤشر عدد أفراد الأسرة:
76	1-4- مؤشر عدد أفراد الأسرة المتدرسين:
77	1-5- مؤشر الحالة المهنية للزوجين:
80	1-6- مؤشر المستوى التعليمي للزوجين:
82	2- تحليل المؤشرات العمرانية والمعمارية للسكن:
82	2-1- مؤشر ملكية المسكن:
83	2-2- مؤشر حالة السكن السابق:
84	2-3- دراسة مؤشر عدد الغرف بالمسكن:
85	2-4- التجهيزات القاعدية في المسكن:

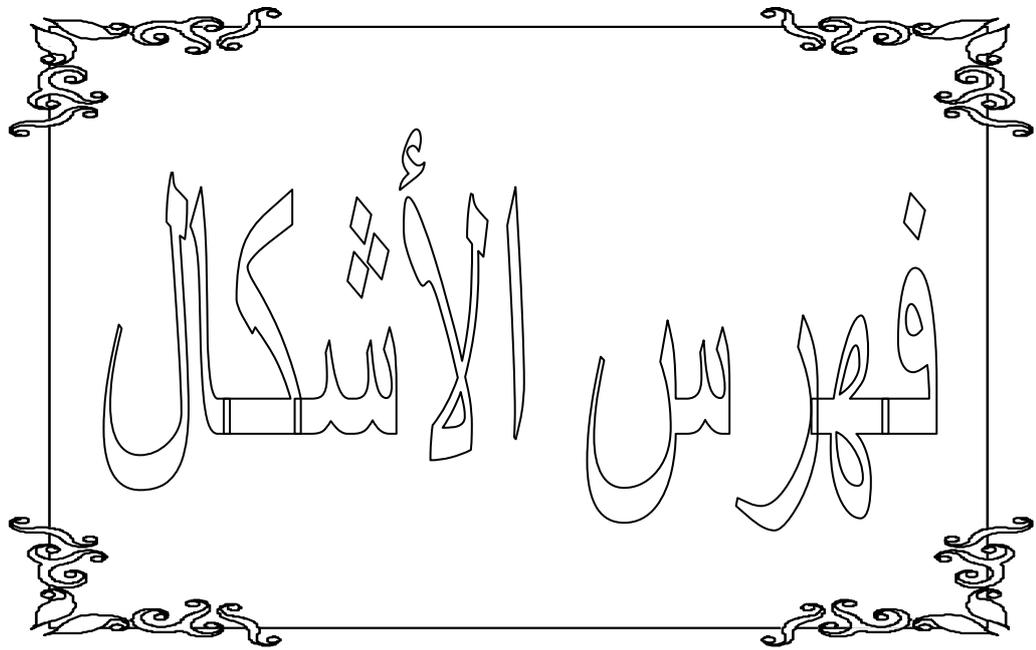
الفهرس العام

86	2-5- الأجهزة المتوفرة في المسكن:
87	3- تقييم مؤشرات التجهيزات والمرافق العمومية بالحي السكني:
88	4- تقييم موقف السكان من المؤشرات العمرانية والمعمارية للسكن:
90	5- تقييم كيفية تعامل السكان مع المرافق والخدمات المتوفرة في الحي:
95	6- تحديد وتقييم أنواع المخاطر بالحي:
96	7- تقييم بعض المؤشرات المرتبطة بديناميكية سكان الحي
99	المبحث الثاني: النتائج العامة للدراسة ومناقشتها
99	1- النتائج العامة للدراسة:
103	2- تقييم النتائج وإسقاطها على إشكالية الدراسة:
103	3- تقييم النتائج وإسقاطها على فرضيات الدراسة:
105	الخاتمة
108	قائمة المصادر والمراجع



فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
45	عناصر مؤشرات جودة الحياة	01
59	عدد السكان والكثافة السكانية بمدينة تبسة سنة 2021	02
60	مدينة تبسة الوافدون من والى بلديات الولاية لسنة 2004	03
63	توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات لسنة 2015	04
85	نسبة احتواء المساكن على مختلف المرافق والتجهيزات القاعدية	05
86	نسبة توفر الأجهزة المنزلية بالمسكن في مجال الدراسة	06
87	سنة توفر الهياكل والتجهيزات الخدماتية في مجال الدراسة	07

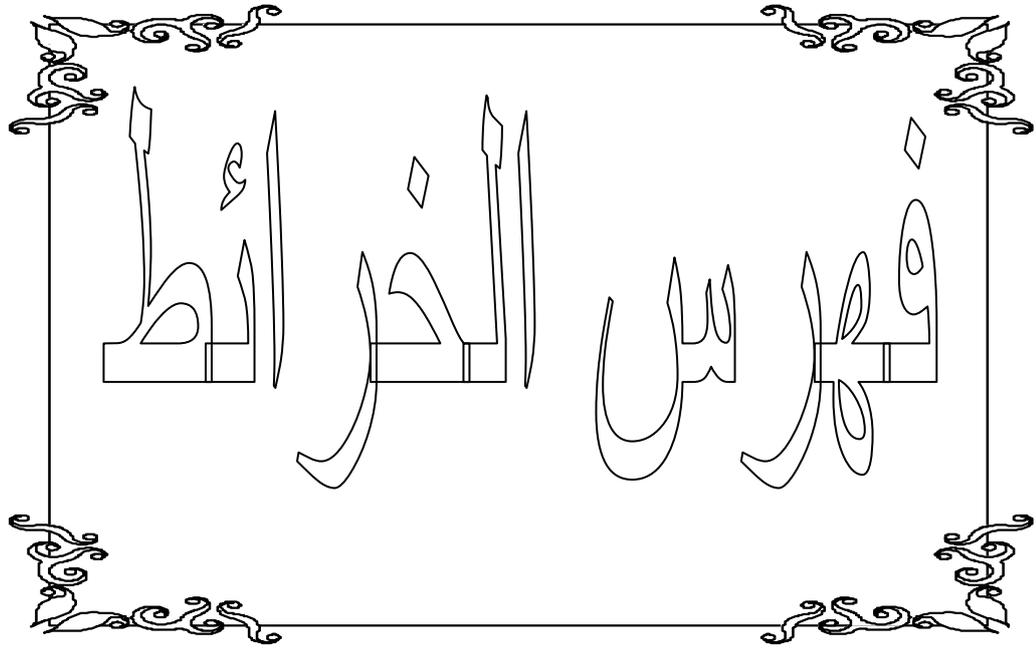


فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الأشكال
27	أنماط المدينة الجديدة	01
56	منحنى بياني يوضح متوسط التساقط على مدار السنة لمدينة تبسة	02
62	رسم بياني يوضح توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات لسنة 2004	03
64	رسم بياني يوضح توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات	04
66	صورة مأخوذة من سكنات عدل	05
68	مرافق إدارية ببلدية بلحاف الدير	06
69	صورة توضح مخطط شغل الأراضي ببولحاف الدير	07
73	توزيع سكان الحي حسب الجنس	08
74	الحالة العائلية	09
75	عدد افراد الأسرة	10
76	عدد أفراد الأسرة المتمدرسين	11
78	الحالة المهنية للأم	12
79	الحالة المهنية للأب	13
81	المستوى التعليمي للأم	14
81	المستوى التعليمي للأب	15
82	طبيعة المسكن من حيث الملكية	16
83	نوع السكن السابق	17
84	عدد الغرف في المسكن	18
89	أهم التغييرات التي أحدثها السكان في مساكنهم	19

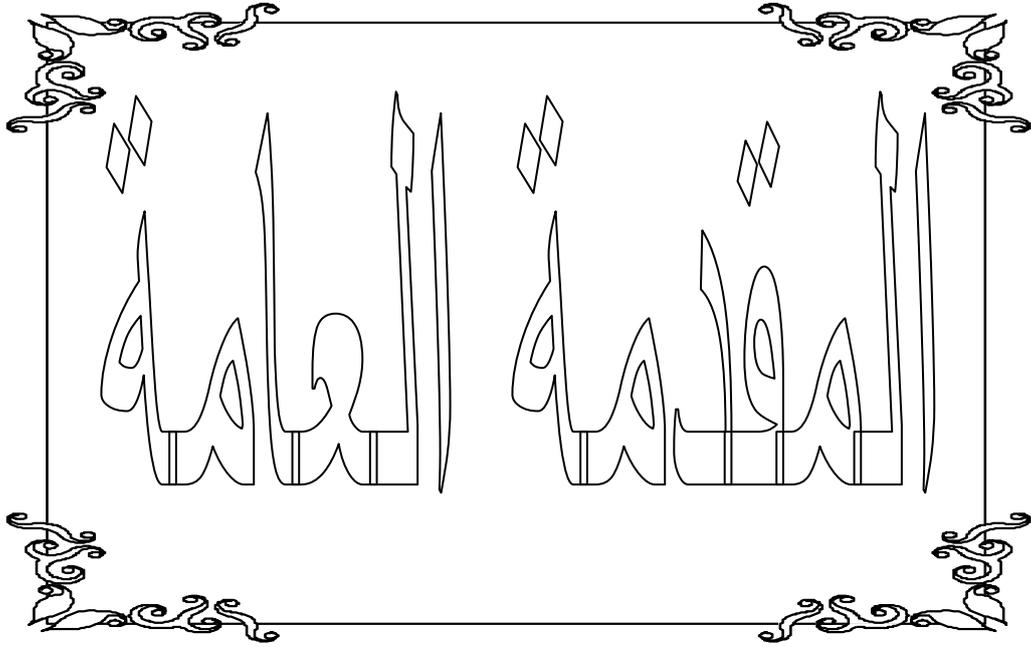
فهرس الأشكال

91	مكان اقتناء الأسر لاحتياجاتهم من السلع	20
92	طريقة اقتناء حاجيات من السلع والبضائع	21
93	وسيلة النقل المستعملة عند النقل والتنقل	22
94	مكان قضاء الأولاد لوقت فراغهم	23
94	مكان قضاء أوقات الفراغ بالنسبة لأرباب الأسر	24
95	الأخطار التي تهدد سكان الحي	25
96	وجود لجنة الحي او الجمعية	26
97	مدى رغبة سكان الحي في تغيير سكنهم	27
97	تقييم العلاقة بين الجيران في الحي	28
98	تقييم السكان لوضعية السكن في الحي	29
98	تقييم درجة الرضا لدى سكان	30



فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	رقم الخرائط
53	موضع مدينة تبسة (بلدية تبسة)	01
54	التشكيلات الجيولوجية لموضع مدينة تبسة	02
55	الخريطة الجيوتقنية لمدينة تبسة	03



تمهيد

لقد أضحى موضوع جودة الحياة يشهد اهتماما متزايدا ضمن الدراسات الأكاديمية الحديثة، كما أصبح يعد جزءا من اهتمام مستمر لمختلف الأنظمة والحكومات من خلال نظرة شاملة ضمن سياق عام هدفه التفكير في إحداث أي تحسينات اجتماعية ومادية، تهدف لمنفعة سكان بشكل عام وسكان المدن بشكل خاص ضمن إطار التنمية الحضرية. ضمن هذا الإطار أصبح يشكل التخطيط قاسما مشتركا بين المختصين والمهتمين بالدراسات الحضرية وذلك من أجل توفير مجال حضري يجمع كل الشروط المواتية للحياة الكريمة للسكان. ولتحقيق هذا الهدف يعتمد أغلب المختصين على تقييم دور عناصر البيئة الحضرية ضمن مخطط حضري واضح المعالم يهدف بالدرجة الأولى إلى الارتقاء بحياة الفرد داخل مجاله الحضري، ضمن ما يعرف بجودة الحياة الحضرية.

ضمن هذا السياق عرفت المدن الجزائرية عبر مراحل تطورها المختلفة، ديناميكية تأرجحت بين النمو والتطور من جهة، والتراجع والركود من جهة أخرى، وهذا نتيجة السياسات العمرانية المتعاقبة والتي تميزت بعدم الاستقرار والتذبذب، إذ غالبا ما كانت مرهونة بمدى فعالية أدوات التهيئة والتعمير التي اعتمدها الحكومات المتعاقبة من أجل مواكبة التطورات والتحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري، هذا ما جعل المدن الجزائرية تعيش العديد من المشاكل التي نتج عنها العديد من المشاكل وجعلها عرضة للعديد من المخاطر سواء الطبيعية منها والبشرية وحتى التكنولوجية، مما كان له بالغ الأثر على جودة حياة ساكنيها، وخلق كذلك فوارق مجالية إن على المستوى الإقليمي والمحلي وحتى بين أحياء المدينة الواحدة (الأحياء المركزية، أحياء الأطراف والأحياء العشوائية)، كما أدى ذلك إلى تفاقم أزمة السكن، وتنامي حدة الفقر، التلوث البيئي، التباين في تمركز النشاطات والمرافق العمومية والتجهيزات الجماعية وتدني نوعية الخدمة المقدمة والتزود بمختلف الشبكات التقنية وغيرها من المشاكل التي شوهت الصورة الجمالية للمدينة بحيث أصبح هذا الوضع يشكل عائق أساسيا للمدن الجزائرية، على درب مواجهة تحديات التطور والرقى.

في ظل هذه الأوضاع سعت الجزائر إلى انتهاج سياسة سكنية من شأنها تحسين الإطار المعيشي للسكان وجعله يحقق التوازن بين متطلباتهم والإمكانيات المتاحة من خلال خلق أقطاب سكنية جديدة تتوفر على مختلف المرافق والتجهيزات الضرورية للحياة الكريمة للسكان، وتتوفر بها جميع متطلبات السكان، بما يحقق لهم الرفاهية وجودة الحياة، هذه السياسة التي عرفت بالمدن الجديدة.

لكن رغم كل هذه الجهود والقدرات من تهيئة وتخطيط عرفت هذه المدن أو الأقطاب السكنية الجديدة هي الأخرى العديد من المشاكل وواجهتها العديد من العراقيل، التي جعلتها هي الأخرى لم تحقق المسعى المنشود من ورائها، بسبب التناقضات وعدم التناسق والتكامل بين الجهات الفاعلة على مستوى اتخاذ القرارات في ميدان تنمية المدينة وعدم القدرة على التحكم في تسييرها وتنظيمها، وغياب الجوانب التفصيلية العملية الخاصة بالتخطيط الحضري.

كما شهدت التنمية الحضرية بالمدن الجديدة، نوعا من اللاتوازن بين متطلبات السكان والمقدرات الطبيعية والاقتصادية للموقع والموضع الخاص بهذه التجمعات العمرانية الجديدة، حيث شهدت العديد منها ظهور مشاكل واجهت السكان وشكلت أخطارا حقيقية تنغص عليهم عيشهم وتحول دون تحقيق جودة الحياة المنشودة.

بين هذا وذاك نجد هذه الأحياء السكنية أضحت عبارة عن مرآة تفتقد للحيوية والديناميكية الحضرية المنشودة، حيث نجد الأفراد والأسر تعيش ضمن مجال ضيق مغلق لا يتعدى حدود المنزل، إذ فقدت المدن نورقها وحيوية سكانها، مما خلق مجتمعا مغلقا على نفسه لا تكاد ترى علاقات اجتماعية بين أفرادها، حيث يكتفي كل واحد منهم بما كان قد نسجه من علاقات سابقة.

نتج عن هذه الوضعية ظهور تباين مجالي أدى إلى تباين اجتماعي نتج عنه نوع من التفرقة الاجتماعية (**Ségrégation Sociale**) نتج عنها في الكثير من الأحيان العديد من المشاهد الحضرية المشوهة لجمالية المدينة في شقيها العمراني والمعماري.

كل هذه البرامج السكنية والقوانين المهيكلية للتعمير المنجزة والموضوعة من طرف الدولة، ركزت أكثر ما ركزت على الجانب المعماري والعمراني للمشهد الحضري (**Paysage urbain**)، متجاهلة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، أو ما يعرف بالتركيبة الاجتماعية للسكان، إذ هل يكفي أن توفر للمواطن السكن اللائق والمرافق الضرورية والخدمات لنقول أنه يحظى بالعيش الكريم أو ما اصطلح عليه " بجودة الحياة الحضرية"؟

على ضوء هذه الوضعية جاءت هذه الدراسة الميدانية التي ركزنا فيها على قطب سكني جديد من الأقطاب المشهورة على مستوى شرق البلاد وهو "الحي السكني الجديد بولحاف الدير" على مقربة من مدينة تبسة التي تعد إحدى المدن الجزائرية الكبرى، التي شهدت ولا تزال تشهد نموا حضريا متسارعا، أدى إلى بروز تباين مجالي واضح بين مختلف أحيائها السكنية، خصوصا مركز المدينة التاريخي والأحياء

السكنية الحديثة المترامية على أطراف المدينة ما بين أحياء مخططة وأخرى نشأت بشكل عشوائي، حيث يعيش سكانها ضمن نسق حضري عام يكتنفه العديد من المشاكل اليومية التي حالت دون شعور السكان بنفس الإحساس من العيش الكريم وخلقت العديد من الفوارق في مستوى جودة الحياة الحضرية، مما استوجب خلق هذا القطب السكني الجديد الذي كان الهدف منه بعث ديناميكية حضرية وسكنية وسكانية لدى سكان المنطقة برمتها، حيث جمع العديد من سكان البلديات المجاورة ضمن قطب سكني جديد حديث بمعايير تتماشى وأهداف التنمية الحضرية المستدامة.

أولاً: الإشكالية:

بحكم موقعها الجغرافي الهام ضمن مجال مدن الهضاب العليا الحدودية مع تونس، عرفت مدينة تبسة ومدنها التوابع الصغيرة على غرار بولحاف الدير، بكارية، الحمامات، مرسط والكويف وغيرها تحولات جذرية نتيجة عوامل متعددة تاريخية، طبيعية، ديمغرافية، اقتصادية، ثقافية، سياسية... إلخ، هذا ما جعلها تشهد نموا ديموغرافيا صاحبه زيادة كبيرة في الطلب على مختلف المرافق خصوصا السكن، حيث دعت الحاجة ومتطلبات السكان للتفكير في بناء آلاف الوحدات السكنية جديدة التي من شأنها امتصاص هذا الكم الهائل من طلبات السكن. غير أن ندرة العقار المخصص للبناء دفع بالسلطات المحلية إلى بناء أقطاب سكنية جديدة على شاكلة مدن جديدة، فتم بناء القطب السكني "بولحاف الدير" الذي ضم سكنات جديدة من مختلف الصيغ، هياكل إدارية ومراكز متنوعة وتجهيزات التعليمية، الرياضية والصحية... إلخ، إلا أن هذا الأخير ونظرا لموقعه وموضعه عرف بروز العديد من المشاكل والعراقيل التي أثرت بشكل كبير على جودة الحياة الحضرية للسكان المستفيدين، مما يدفعنا للتفكير بجديفة في طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هو واقع ومستقبل جودة الحياة الحضرية بالقطب السكني الجديد "بولحاف الدير" ؟

ولإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم السؤال الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بجودة الحياة الحضرية ؟ وماهي مؤشرات وطرق تقييمها ؟
2. ما هي الصعوبات والعراقيل التي يعيشها سكان الحي السكني الجديد "بولحاف الدير" والتي من شأنها التأثير على جودة الحياة الحضرية ؟
3. ما هي الحلول والمقترحات التي من شأنها معالجة هذه الوضعية والتقليل من تداعياتها على جودة الحياة الحضرية بالحي حاضرا ومستقبلا ؟

ثانيا: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة الموضوع باعتباره من المواضيع العلمية التي تهتم برفاهية الساكن داخل مجاله الحضري، وتبحث عن الطرق والأساليب الأنسب لتحقيق هذا الهدف. كما تشكل عملية تقييم جودة الحياة الحضرية قاعدة أساسية لرسم خطط مستقبلية لتغطية مختلف الاحتياجات داخل المجال الحضري خصوصا ضمن الأحياء المنجزة حديثا وبكثافة سكنية وسكانية عالية، قد تصل في بعض الأحيان إلى مفهوم المدن الجديدة.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع البحث:

وقع الاختيار على هذا الموضوع للأسباب التالية:

- حداثة إنجاز القطب السكني ببولحاف الدير حيث تم توزيع سكناته حديثا.
- غياب وندرة الدراسات والأبحاث المتعلقة بجودة الحياة الحضرية بالأقطاب السكنية الجديدة عموما، وبالقطب السكني لبولحاف الدير خصوصا.
- ارتباط الموضوع بتخصص التهيئة الحضرية، إذ يعد من صميم اهتمامات المهنيين الحضريين.
- محاولة معرفة واقع السكان بالأحياء السكنية الجديدة وتقييم جودة الحياة داخلها والتفكير في الاستراتيجيات الملائمة للتحسين من الإطار المعيشي للسكان بها.

رابعا: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف أكثر على مفاهيم عامة حول المدينة، تخطيط المدن، المدن الجديدة، جودة الحياة ومؤشراتها، التنمية الحضرية المستدامة وغيرها من المفاهيم المتعلقة بالتعمير المستدام.
- التعرف على مختلف الاختلالات الموجودة بالأقطاب السكنية الجديدة ومدى تأثيرها على جودة حياة السكان.
- محاولة استحداث محور بحث جديد يتضمن العلاقة بين الجانب الاجتماعي والعمراني والمعماري للمدن عموما، وبالخصوص في المدن الجديدة على شاكلة مدرسة شيكاغو الأمريكية.
- محاولة وضع حلول واقتراحات لتحسين مستوى جودة الحياة داخل التجمعات الحضرية عموما والجديدة منها على وجه الخصوص.

خامسا: فرضيات البحث:

المقدمة العامة

بغية تحقيق الهدف من هذه الدراسة، والوصول إلى إجابات واضحة حول السؤال الرئيسي ومختلف الأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** "يعاني سكان القطب السكني الجديد ببولحاف الدير من صعوبات ومشاكل عديدة جعلتهم عرضة للعديد من المخاطر الطبيعية والآفات الإجتماعية مما كان له تداعيات سلبية على واقع جودة حياتهم الحضرية، وكذلك سيؤثر لا محالة على مستقبلها على المدين المتوسط والبعيد".

- **الفرضية الثانية:** "كون القطب السكني الجديد ببولحاف الدير جديد نشأة فهو يتوفر على جميع المرافق والتجهيزات والخدمات التي من شأنها توفير مناخ جيد للسكن والرفع من جودة الحياة الحضرية للسكان".

سادسا: أدوات التحقق من صحة الفرضيات:

بغية التحقق من صحة الفرضيات اعتمدنا على ثلاث أدوات رئيسية كانت مكتملة لبعضها البعض بسبب وجود العديد من العراقيل التي صادفتنا لدى القيام بالدراسة الميدانية.

يمكن تلخيص هذه الأدوات على النحو التالي:

1- الاستبيان (الإستبانة): يعتبر الاستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الأسئلة المغلقة أو المفتوحة أو نصف مغلقة يتطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة، ويعتبر الاستبيان من أدوات البحث العلمي الرئيسي والتي تساهم في التحقق من صحة فرضيات الدراسة.

كل التفاصيل المتعلقة بعدد الاستمارات الموزعة، نسبة الاسترجاع ومختلف العراقيل التي واجهتنا لدى القيام بالعمل الميداني سيتم الإشارة إليها بوضوح أكبر في الفصل التطبيقي المتضمن تحليل نتائج الاستبيان.

عند إعدادنا للاستبيان أخذنا بعين الاعتبار عدة نقاط أهمها:

- تحديد هدف الاستبيان في ضوء أهداف الدراسة؛
- أن تكون استمارة الاستبيان مختصرة ومجدولة بشكل مبسط لسهولة تعبئتها من قبل السكان، مع التركيز على عدم توجيه أي أسئلة تتطلب تفكيراً عميقاً أو تحتاج إلى وقت وجهد من المفحوص.
- حصر المعلومات التي لم نستطع الحصول عليها من الجهات الرسمية في نموذج الاستبيان وعدم إقحام أي أسئلة تتوفر إجاباتها لدى الباحث من خلال المراجع أو الدراسات السابقة.

- مساعدة جميع المفحوصين على تعبئة الاستبيان من خلال الاتصال المباشر أو غير المباشر (عبر وسطاء) مع السكان أنفسهم قدر الإمكان وتفرغ الإجابة على نموذج الاستبيان والاكتفاء بقراءة السؤال دون التأثير عليهم في الإجابة ويقتصر ذلك على الأفراد الذين لا يجيدون القراءة باللغة العربية أو لا يجيدون تعبئة الاستبيان بطريقة صحيحة، وتساعدنا هذه الطريقة في ترشيد استمارات الاستبيان وعدم استبعاد أي استمارة نتيجة نقص المعلومات أو خطأ في البيانات.

- التأكد من التسلسل المنطقي لكل سؤال في الاستبيان تبعاً للإشكالية المطروحة.

- **طريقة توزيع الاستبيان:** تم الاعتماد على طريقة "العينة العشوائية البسيطة" وهي التي يتم اختيارها بحيث يكون لكل فرد من مجتمع الدراسة فرص متكافئة في الاختيار.

2- المقابلة الميدانية: تعتبر المقابلة استبياناً شفويًا، والفرق الأساسي بين الاستبيان والمقابلة يتمثل في أن المفحوص هو الذي يكتب الإجابة على الأسئلة الاستبيان، بينما يكتب الباحث بنفسه إجابات المفحوص في المقابلة. والمقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات من مصادرها مباشرة، كما أنها تعطي الباحث مدلولات قد تفوق تلك التي يحصل عليها من خلال الاستبيان، ذلك لأن المقابلة تمكن الباحث من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للمفحوص والإطلاع على مدى انفعاله وتأثره بالمعلومات التي يقدمها. ويجب أن تكون الأسئلة الموجهة في المقابلة المفتوحة وليست أسئلة مصاغة مسبقًا. ويتطلب الإعداد للمقابلة تحديد أهداف المقابلة ونوع المعلومات المطلوب الحصول عليها وتحديد الأفراد أو الجماعات التي سوف يتم مقابلتهم قبل التنفيذ الفعلي للمقابلة. فيها عدد من الأشخاص، وقد تكون عفوية أي لم يتم الإعداد المسبق لها.

في هذا البحث تم استخدام شكلين من المقابلة الميدانية وهما:

- **زيارة المؤسسات الحكومية:** ويطلق على هذا النوع من المقابلات بالمقابلة المسحية وسميت بذلك لأن الهدف من إجرائها الحصول على المعلومات وبيانات وآراء بعض المختصين. شملت هذه الزيارات عدد من المؤسسات والإدارات الحكومية مثل مديرية التعمير والبناء لولاية تبسة، وكذلك مسؤولي المصالح التقنية ببلدية بولحاف الدير. والهدف الرئيسي من تلك الزيارات هي الحصول على معلومات (جداول، خرائط) عن منطقة الدراسة، خصوصا المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) وكذلك مخطط شغل الأرض (POS) للحصول على معلومات حول مجتمع الدراسة.

- **مقابلة السكان:** شملت زيارة بعض السكان في منازلهم، تم فيها مراعاة عدم طرح أمور وقضايا متوفرة سلفا كمعلومات خام أو كدراسات سابقة، باستثناء الأمور التي نحتاج إلى التحقق منها بشكل تفصيلي كالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية.

3- الملاحظة: تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات؛ ذلك كونها تعطي وصف شامل عن الواقع مما يسهل عملية التحليل والمقارنة والاستنباط لاحقا. يمكن تسهيل عملية الملاحظة من خلال الوسائل الحديثة كالتصوير الميداني، بالإضافة إلى استخدام الوسائل السمعية أو البصرية الأخرى إن لزم الأمر، بالإضافة إلى استخدام وسيلة التسجيل الفورية لما يتم ملاحظته. تم الاستفادة من أداة الملاحظة إلى جانب المقابلات الميدانية كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات إضافية قد لا تتوفر من خلال إعداد استمارة الاستبيان العادية والتي غالبا ما تكون إجاباتها محددة بحيث يسهل تحويلها إلى معلومات رقمية.

سادسا: الدراسات السابقة حول الموضوع:

من خلال بحثنا في الموضوع وتبع وتفحص مختلف الدراسات والكتابات حول هذه الظاهرة، وجدنا أن أغلب الدراسات المنجزة تطرقت للموضوع من جانب واحد، يتعلق بمدى انتشارها في المدن الكبرى فقط، من خلال دراسات وصفية تحليلية لعينات من أحياء سكنية قديمة النشأة وبأنماط عمرانية ومعمارية مختلفة بعضها عبارة عن أحياء عشوائية، إذ تم التركيز في غالبيتها على الجانب الاجتماعي ومظاهره، دون التطرق لأسبابه ومدى تأثيره في ديناميكية المجتمع الحضري، مع إهمال استشراف مستقبله استنادا لمعطيات ميدانية.

تبعا لذلك يمكن أن نورد أهم الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع جودة الحياة إجمالاً وبالمناطق الحضرية على وجه الخصوص، والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1- دراسة لنيل شهادة الماستر للطلبة دحدوح صلاح الدين ومهل عبد الحكيم حول " جودة الحياة الحضرية في الأحياء السكنية: دراسة حالة حي العربي بن مهدي بمدينة أم البواقي " سنة 2017. حيث خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات جودة الحياة المتعلقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للسكان ذات مستوى متوسط. أما بخصوص الجانب العمراني، فقد اتضح أن السكنات الجماعية في حالة متوسطة ولا تتناسب مع أفراد الأسرة، بينما السكنات الفردية فهي في حالة جيدة، ومنه مؤشر جودة الحياة العمراني ذو مستوى متوسط. أما فيما يخص مؤشرات جودة الحياة المتعلقة بالجانب البيئي والبنية

الأساسية والخدمات، فقد اتضح أن الحي يعاني من بعض الأعطاب على مستوى شبكة الصرف الصحي، انتشار النفايات الصلبة، انعدام المساحات الخضراء، غياب أماكن الالتقاء والترفيه، تدهور الأرصفة... ، وغيرها من المشاكل، إلا أن ما يميز الحي في هذا الجانب توفره على مختلف التجهيزات الضرورية، الربط الجيد للحي بوسائل النقل المختلفة مما يسهل حركة تنقل السكان... ، ومنه مؤشر جودة الحياة الخاص بهذا الجانب ذو مستوى حسن.

2- دراسة لنيل شهادة الماجستير للطالب: فوزي علاش بجامعة أم البواقي سنة 2018 تحت عنوان: "تقييم جودة الحياة الحضرية بالتوسعات الجديدة حالة حي " قهتي مُجدّ قادر" بالقطب العمراني "ماكوماداس" بمدينة أم البواقي. حيث خلص الطالب الباحث إلى أن النتائج المتحصل عليها تدعو إلى انتهاج طرق تسيير تعتمد مبادئ التنمية الحضرية المستدامة والحكامة كشرط أساسي للارتقاء بجودة الحياة في الحي.

3- دراسة حول: "تأثير التشكيل العمراني على الأبعاد البيئية لجودة الحياة الحضرية" بمنطقة القاهرة الفاطمية بجمهورية مصر العربية للباحث: نيفين يوسف عزمي وآخرون. حيث خلص البحث إلى أهمية عناصر التشكيل العمراني في توفير المقومات البيئية من حرارة وجودة الهواء التي تعمل على تحسين جودة الحياة الحضرية البيئية.

4- دراسة لنيل شهادة الماجستير للطلبة: غول جهاد وآخرون حول: النمط السكاني وأثره على جودة حياة الحضرية بالمدن الداخلية الكبرى دراسة حي "البشير الإبراهيمي 2" بمدينة تبسة سنة 2019. خلصت الدراسة إلى أن غالبية السكان غير راضين على ظروف حياتهم ضمن الحي بشكل عام، مرجعين ذلك إلى وجود العديد من النقائص بالحي تمثلت بالأساس إلى غياب الأمن وأماكن الراحة والاستجمام، ناهيك على نقص العديد من المرافق الخدماتية والتجهيزات العمومية الضرورية لحياتهم اليومية، مما يجعلهم في ارتباط دائم بوسط المدينة في رحلة يومية أو أسبوعية بغية تلبية احتياجاتهم وقضاء حاجاتهم. كل هذه الظروف جعلت من مستوى الرفاهية بالحي من عادية إلى حسنة في أحسن الظروف، مما يؤشر على أن جودة الحياة الحضرية بالنسبة لهم لا تتعلق فقط بوجود سكن لائق وواسع ذو نمط عمراني ومعماري، بل يتعداه إلى وجود بيئة حضرية عامة تتميز بكل مقومات الحياة الحضرية الحديثة، وبخاصة توفر الأمن والخدمات المختلفة كالنظافة والتعليم والصحة وغيرها من المرافق والتجهيزات.

5- مقال للكاتبين: العيد شريفة والعربي إيشبودن، والموسوم بعنوان: الأحياء السكنية الجديدة وسوسيولوجية الممارسة، المنشور بالمجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد 03، المجلد 04، سنة 2021. بينت الدراسة أن الأحياء السكنية الجديدة تعد المخبر الاجتماعي لجميع الظواهر و الممارسات التي خرجت إلى الواجهة المجتمعية في السنوات الأخيرة إذ تضم وحدات سكنية متجانسة مأهولة بالسكان، إذ تتميز هذه الأحياء بالتصاق العمارات ببعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلى غياب الهدوء داخل المسكن وقد يمتد حتى إلى خارجه، كما أنها تستجيب لحاجيات السكان فيما يخص المرافق الخدمائية والتعليمية والترفيهية التي قد تحسن من مستوى الرفاهية لدى سكان هذه الوحدات السكنية. إن وجود هذه الأحياء السكنية الجديدة في مجتمع المدينة مهد لظهور أشكال جديدة لمفهوم الممارسات الاجتماعية، فهذه الأخيرة تفرعت عنها تنوعات في العلاقات الاجتماعية من بينها: علاقات الجيرة التي يمكن اعتبارها بأنها ذلك التساند المستمر من أجل المحافظة على حسن الجوار فيما بينهم، فمنهم يعتبر أن هذه العلاقات قابلة للتمدد بمعنى تصبح علاقات طويلة الأمد، حيث من بين صور الممارسات الاجتماعية نجد: التكافل الاجتماعي بني قاطني الأحياء والاجتماع على المحافظة وتثبيت المصالح المشتركة وعدم تهديمها والاتحاد على دفع الضرر والمفسدة عن جميع الأفراد في المجتمع الواحد.

6- مقال علمي لكاتبه: فوزي مشنان، تحت عنوان: التجمعات السكنية الجديدة بالجزائر ما بين الواقع والتحدي (حالة مدينة باتنة): دراسة ميدانية للتجمع السكاني الجديد حملة 1 و2. بمجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 25، سنة 2017. بينت الدراسة النظرية والميدانية للتجمعات السكنية الجديدة لمدينة باتنة أنها تفتقر للتخطيط المحكم قبل إنشائها لافتقارها للمرافق الاجتماعية الضرورية التي يجعل منها أكثر تحضرا ورقيا رغم مساهمتها في التخفيف من مشكلة الإسكان، كما نجد أن هذه التجمعات السكنية الجديدة قد خطط لها مسبقا دون أي تخطيط، واعتبرت كحل بديل لإنشائها واتخذت شكلا آخر من التوسع العمراني لمدينة باتنة (على الأطراف)، ويبقى المشكل القائم هنا متمثلا في توسع الظاهرة على حساب الأراضي الزراعية.

7- مقال للكاتبين: ذهبي وهيبة وكنوش مروة، تحت عنوان: المرافق العمومية في ظل السياسة السكنية الجديدة واقع وأبعاد دراسة ميدانية لحي 1680 مسكن ببئر توتة، المنشور بالمجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 1، المجلد 9، سنة 2019. بينت الدراسة أن سياسة إدماج المرافق العمومية في المشاريع السكنية الجديدة مرت عبر مرحلتين الأولى: وفيها التهميش أو الإقصاء وسوء التسيير بين مختلف المصالح في إتمام

إنجاز التجهيزات العمومية بنفس الوتيرة التي تنجز فيها السكنات، مما أدى إلى بروز ظواهر اجتماعية عديدة داخل الأحياء الجديدة وهي العنف، الإحساس بعدم الرضا وشعور الغربة لدى المرحلين الجدد وهذا ظهر في تحلي العديد من الأسر عن شققها وكرائها والعودة إلى مركز المدينة، لكن في المرحلة الثانية وبعد صدور العديد من المراسيم والقرارات توجهت السلطات نحو الاهتمام أكثر بإنجاز مختلف المرافق الضرورية في الحي مثل المدارس والساحات وغيرها ولكن رغم ذلك لا تزال العديد من المرافق لم ترى النور رغم استلام السكنات، كما أن العديد من التجهيزات مازالت مهمشة خاصة تلك التي ترمي أكثر إلى غرس روح الجماعة وتعزيز الاندماج داخل الحي الجديد، مما كان له دور كبير في إفراز هوية جديدة داخل الحي مما ساهم في معالجة المشاكل الاجتماعية خاصة ظاهرة العنف.

8- مقال لكاتبه: رشيد السعيد بعنوان: جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة دراسة ميدانية بالتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي قسنطينة، بمجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16. بينت الدراسة الميدانية أن التنوع والتباين في مفهوم المستجوبين وتصورهم لأدوار هذه الجمعيات، وكذا الأهداف المنيطة بها والمرجوة منها. ومع ذلك جاء تأكيدهم على الوظيفة الاجتماعية لهذه الجمعيات ودورها البارز في إمكانية مساهمتها في الارتقاء بجودة الحياة الحضرية بالحي في حال ما تم استخدامها على الوجه المناسب.

9- مقال لكاتبه: أمينة بن عميرة وآخرون، والموسوم بعنوان: دو البعد العمراني في تقييم جودة الحياة من منظور الاستدامة الحضرية بالمدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة، المنشور بمجلة إنسانيات العدد 93، سنة 2021. بينت الدراسة أن مؤشر الحركة المرورية وتوفر وسائل النقل بين الحي الجديد علي منجلي ومدينة قسنطينة يشكل عاملا مهما جدا بالنسبة لسكان المدين الجديدة، ويقوي الانسجام الاجتماعي ويزيد من الإحساس بالقبول بالعيش بهذه المدينة. كما بينت الدراسة أن جودة الحياة الحضرية مقرونة بمدى توفر مختلف المرافق الخدمائية وانطلاقها في العمل الفعلي بالموازاة مع عملية الإسكان. كما أشارت الدراسة إلى أن تهيئة المجالات الخارجية بالحي يبعث على الرضا لدى السكان ويساهم بشكل كبير في الارتقاء بجودة الحياة.

10- مقال لكاتبه: محمد قاسم عبد الغفور العاني والموسوم بسياسات الإسكان الحضري ومعايير العيش الكريم، المنشورة مجلة: العمارة وبيئة الطفل، المجلد 6، العدد 3، سنة 2021. خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

المقدمة العامة

- أظهرت مخططات التنمية الحضرية حقول متعددة يتطلب تناولها وحل التداخلات فيما بينها. ولكن بعض الحقول المعرفية في الدول العربية لم تتناول معايير سكن الأطفال.
- لازالت مخططات التنمية الحضرية في الدول العربية تتناول مفردات التنمية التقليدية، لم تتمكن من ولوج مفردات التنمية المستدامة.
- هناك اختلاف بين معايير الإسكان الحضري المطروحة في مخططات التنمية الحضرية عما مطبق على ارض الواقع، مما سبب مشاكل متراكبة صاحبت نمو المدن العربية.
- المعايير المطبقة في الدول المتطورة، والتي أظهرت تقدما في التصنيفات العالمية، معظمها غائبة عن فضاء الفكر والثقافة العربية، مما يستدعي إعادة النظر في أولويات الدول العربية، من أجل رفع مستوى رفاهية العيش الكريم للإنسان العربي
- تعاني جميع شرائح المجتمع العربي، ومنها شريحة الأطفال، من تديني معايير العيش الكريم التي توفرها البيئة الحضرية والسكنية التي يعيشون فيها، ولم تحقق لهم مدتهم ايسط معايير العيش الكريم، وبالتالي يتطلب إعادة النظر بكل ما مطروح في مخططاتها التنموية من أجل تحقيق رفاهية عيش كريم للإنسان العربي بشكل عام... ومستقبل مزدهر للأطفال بشكل خاص.
- 11- مقال لكاتبته: سلمى مصيبح الموسوم: سياسة المدن الجديدة والعنف الحضري - دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة علي منجلي-، المنشور بمجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد 1، المجلد 8، سنة 2023، عالجت فيه الباحثة ظاهرة العنف الحضري بالأحياء السكنية الجديدة، الأسباب والعوامل المؤدية لذلك، وكذلك النتائج ومختلف الآفات الاجتماعية المنبثقة عنه. كما حاولت ربط ذلك باختلاف الظروف الاجتماعية والسكنية السابقة لسكان الحي مجال الدراسة، حيث اعتمدت في دراستها على أسلوب الاستبانة الذي شمل حوالي 58 عائلة، منتهجة بذلك مقارنة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها:
- كثرة الصراعات والنزاعات بين سكان الحي راجع بالأساس لاختلاف البيئة الاجتماعية والسكنية لمكان الإقامة السابق الذي نشأ فيه سكان الحي.
- أكثر السكان عنفا وتطرفا وصعوبة في الاندماج بالوسط الجديد، هم من السكان القادمين من الأحياء القصديرية والفوضوية خصوصا من العائلات الفقيرة والهشة (الأرامل، المطلقات).

- عجز الكثير من الأسر على التكيف مع النمط السكني الجديد، وصعوبة اندماجهم بشكل سلس، مما دفعهم لانتهاج أساليب متعددة للتغطية على ذلك أبرزها العنف بمختلف مظاهره.
 - اختلاف المستوى الثقافي، التعليمي وكذلك المادي بين السكان من شأنه خلق بيئة خصبة للعنف، نتيجة الفروقات الاجتماعية التي تدفع الطبقات الدنيا إلى التمرد ومحاولة البروز والسيطرة.
- سابعاً: سير البحث ومنهجيته:

من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث وتحقيقها، كان من الضروري اختيار المنهج البحثي الملائم، لذلك سنعتمد على:

1- المنهج الوصفي: لوصف مختلف المظاهر العمرانية بالحي لاسيما تلك المتعلقة بالنمط السكني والمتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والخدمية؛

2- المنهج الكمي: الذي له دور كبير في تحديد كمية المتغيرات على مستوى الحي السكني.

3- المنهج التحليلي الميداني: يطلق على الأسلوب أكثر من تسمية مثل التحليل الاستكشافي، ويقصد بالمنهج التحليلي أو المنهج التحليل التجريبي الميداني "الأسلوب الذي يتم من خلاله جمع المعلومات عن ظاهرة ما أو حدث ما أو واقع معين بقصد التعرف على الوضع الراهن، وجوانب القوة والضعف فيه من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لأحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه، وهو نوع من البحوث والدراسات التي تحددها ظروف معينة تتعلق بطبيعة الظاهرة وإمكانية دراستها، والبيانات النظرية المتاحة عنها (مدى توفر المعلومة). وعلى هذا الأساس يُفيدنا المنهج التحليلي الميداني بإضافة معلومات ذات بعد مختلف عن المنهجيين المختلفين السابقين، حيث يختلف هذا المنهج عن المنهج التاريخي لأنه يتعلق بالوضع الراهن وليس الماضي، كما يختلف المنهج التحليلي الميداني عن المنهج التحليلي النظري لأنه يدرس الواقع كما هو وبالتالي يختبر مدى تطابق تلك القوانين والنظريات مع الواقع الموجود في مجتمع ما، لاسيما وأن كثير من النظريات مستمدة من المجتمعات الغربية، ولا تأخذ في عين الاعتبار الظروف المختلفة للمجتمعات النامية والعربية منها على الخصوص، الأمر الذي يعد سبباً رئيسياً في إجراء دراسات كشفية استطلاعية فيما يتعلق بهذه النظريات وما تحكمه من ظواهر.

تم استخدام المنهج التحليلي الميداني عند دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكان بالحي السكني، وذلك من خلال إعداد وتوزيع استمارة الاستبيان على السكان، وعمل

المقابلات الميدانية مع سكان الحي، ويعتبر هذا الأسلوب من المراحل الصعبة التي مر بها البحث، وذلك نظرا لصعوبة إجراء المسوحات والدراسات الميدانية.

ثامنا: مراحل البحث:

لقد مرت الدراسة بعدة مراحل أساسية يمكن توضيحها كما يلي:

- **مرحلة العمل النظري:** نظرا لأهمية وحدانية الموضوع لذا وجب علينا التعمق في مطالعة مختلف المواضيع المتعلقة به وجمع المادة العلمية اللازمة والخاصة بموضوع الدراسة، وذلك انطلاقا من الكتب والمقالات المنشورة في المجالات العلمية والمواقع الإلكترونية ومذكرات التخرج والإمام بكل هذه المواضيع التي لها علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة. كما تم الاطلاع أيضا على المخططات والوثائق الإدارية والإحصائيات الرسمية كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأرض وقد سمحت كلها للإمام بالخصائص الطبيعية والعمرانية والاقتصادية لمجال الدراسة.

- **مرحلة العمل الميداني:** وتتمثل في العمل الميداني التطبيقي، وذلك عن طريق المعاينة الميدانية وتوزيع استمارات الاستبيان لجمع البيانات والمعطيات حول الإطار المعيشي عن التجهيزات والمرافق العمومية... إلخ بالإضافة إلى المقابلة خاصة غير المباشرة، مع التركيز على الاتصال بالهيئات الخاصة بالعمران (البلدية، مديرية التعمير والبناء... إلخ).

- **مرحلة التحليل ومعالجة المعطيات:** في هذه المرحلة بعد استكمال جمع المعطيات التي تخدم موضوعنا، تم فرزها وتحليلها وإسقاطها في خرائط وجداول وأشكال بيانية خاصة بمنطقة الدراسة، وذلك باستعمال مختلف التقنيات والبرامج على غرار برنامج "السفانكس" وتقنيات الرسم الكارطوغرافي.

العوائق والصعوبات التي واجهت الدراسة:

- قلة الدراسات حول المجال الجغرافي للدراسة.
- النقص الفادح في مختلف المعطيات الإحصائية المتعلقة بمجال الدراسة.
- العراقيل الإدارية كسوء الاستقبال، رفض منحنا المعلومة، التكتم على الوثائق التقنية والإدارية.
- وجود نوع من التحجج بأن الموضوع حساس لأنه يتعلق بحي سكني جديد لا تزال العديد من المشاريع والإنجازات فيه محل متابعة ورقابة.
- قلة الوقت الممنوح لنا لإنجاز المذكرة خصوصا مع العمل الميداني.

المقدمة العامة

- حداثة السكان في مجال الدراسة جعلهم يتحفظون عن الانخراط معنا والتجاوب في ملء الاستمارات البيانية للاستبيان.
- وجود العديد من المشاريع المجاورة للحي السكني والتي لا تزال في طور الإنجاز خصوصا ما تعلق بالقطب الجامعي، مما جعل العديد من الفاعلين ميدانيا يتحفظون عن الخوض أو يتخوفون من الإدلاء بأي معلومات خصوصا لأي جهة لها ارتباط بالجامعة.

الفصل الأول:
الجانب النظري

مقدمة الفصل:

بما أن المدينة أضحت الحقل الأساسي للنشاط البشري بشكل عام، ومجال بروز مختلف الظواهر والمظاهر المتعلقة بالنشاط السكاني الممارس يوميا، إذ فيها وعبرها ومن خلالها يتم التبادل والتفاعل الاجتماعي، التجاري، الثقافي، السياسي... إلخ وذلك تبعا للأوضاع والإمكانيات الرامية إلى تطوير وتحسين المناخ العام للحياة البشرية خصوصا بالمجال الحضري وذلك بهدف توفير إطار معيشي ملائم للسكان يتوفر على مختلف متطلبات الحياة الكريمة للسكان على غرار السكن اللائق، شبكة نقل ومواصلات متنوعة، الرعاية الاجتماعية، الخدمات الصحية، التعليمية والترفيهية وغيرها.

وبتضاعف عدد سكان المدن نتيجة النمو الديمغرافي والنزوح الريفي والمهاجرين من المناطق الطاردة كل هذا أدى إلى توسعها وتمدها وأحدث فيها فوارق مجالية كانتشار الأحياء المخططة أحياء غير مخططة (الأحياء العشوائية)، تفاوت في المستوى المعيشي، التلوث البيئي وغيرها من المشاكل التي أثرت على جودة الحياة الحضرية بها.

تبعا لذلك ظهرت العديد من الأفكار للسيطرة والتحكم في هذه الظواهر الحضرية مع خلق أفكار جديدة لامتصاص الزيادة المضطربة للسكان، مع ضرورة الحفاظ على الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للسكان، مما دفع بالعديد من الحكومات إلى انتهاج سياسة خلق أقطاب سكنية جديدة تتوفر بها مختلف المرافق والتجهيزات تشكل مستقلة ما يعرف بالمدن الجديدة، التي يبقى التحدي الأكبر لها يتمثل في توفير مناخ سكني ملائم يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والنفسية للسكان ويضمن لهم الإطار المعيشي الملائم بما يحقق جودة الحياة.

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مفاهيم عامة حول المدينة، المدن الجديدة ونعرف أيضا على مفاهيم جودة الحياة ونوعية الحياة الحضرية ومظاهرها في الأقطاب السكنية الجديدة.

المبحث الأول: مفاهيم حول المدينة

تمهيد

على الرغم من أن الاتجاه السائد نحو الاهتمام بالمدن هو اتجاه حديث نسبياً، إلا أن الشواهد التاريخية تدل على أن لكل عصر ولكل مدينة طابعها المميز سواء من حيث تخطيطها أو عمارتها، وقد وصف الأستاذ "فيرمان" Fairman تخطيط مدينة "أخناتون" التي أنشأها مقرا لحكمه في حوالي 1370 ق.م إذ تعد أقدم مدينة يظهر فيها التخطيط بوضوح. وفي العصر الحديث الذي يمتاز بالانفجار السكاني امتاز أيضا بما يمكن أن يسمى "الانفجار الحضري" أو بعبارة أخرى نمو المدن واتساعها بشكل كبير.

1- المدينة: مفهومها، نشأتها وتطورها عبر التاريخ

قبل أن نتناول نشأة المدن وتطورها، يجدر بنا أن نتعرف على مفهوم المدينة، وكيف تختلف عن القرية، فقد ظهرت تعاريف عامة تحمل كثيرا من الاستثناءات حيث غالبا ما تعرف المدينة على أنها المحلة التي يقوم معظم سكانها بأعمال غير الزراعة ولا يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة.

أما والتر كرسنلر يقول: المدينة عبارة عن تجمع نقطي، تمثل مركزاً لمنطقة إنتاج، أما القرية فتتمثل جزءاً هاماً من هذا الإنتاج. هذا بينما يعرف "راتزال" المدينة بأنها "مجموعة دائمة من الناس والمساكن تغطي مساحة كبيرة من الأرض وتوجد على مفترق الطرق التجارية الكبرى.

أما "فردريك فون ريتشوفن" فقد عرفها بأنها محل إقامة مجتمع لا يعتمد في حياته على الزراعة، إنما يعتمد على التجارة والصناعة. "والمدينة عند "محمد سميح ركزلي" فهي عبارة عن "منشأة حضرية ذات طابع اقتصادي واجتماعي معقد، فهي تؤثر وتتأثر بعوامل عديدة ومتداخلة غالباً ما يصعب الفصل بين تأثيراتها المختلفة، فهي إلى جانب تأثيرها بالشبكة الحضرية على المستوى القومي، فإنها تمثل نظاماً معيناً في توظيف أراضيها، مرتبط بتمركز العناصر الاقتصادية الممارسة لمختلف النشاطات الاقتصادية من إنتاجية وتجارية وخدمات عامة وخاصة وسكن... الخ¹.

ويرى الدكتور فاروق الخطيب أن المدينة هي "المكان الذي تمارس منه الحكومة سلطاتها وأعمالها، سواء بالنسبة لإقليم المدينة أو بالنسبة للأقاليم الأخرى المحيطة بها." كما يضيف بأنه وبالنسبة

¹ - سعودي هجيرة، التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2006-2007، ص 18.

للمدينة العاصمة فإن هذه السلطات قد تتجاوز هذه المساحات لتصل إلى إقليم الدولة بأسره. "ولقد اتخذ أستاذان أمريكيان هما توماس Thomas وكوين Queen في كتاب لهما عنوانه المدينة The City اتجاهًا آخر في التمييز بين المدينة والقرية الأمريكية، حيث يريان أن من علامات تمييز المدينة ما يلي:

- وجود المباني المرتفعة والمتقاربة تظهر بينها هنا وهناك المداخن وخزانات المياه.
- وجود منازل ومكاتب للإيجار.
- كثرة السكان وارتفاع كثافتهم إذ تتراوح هذه الكثافة بين ألف وعشرة آلاف نسمة في الميل.
- المهن والحرف متعددة والتخصص الحرفي أدق. هذا بعكس القرية التي تظهر فيها
- الزراعة وتربية الحيوانات والصيد كحرف أساسية.
- عادات وتقاليد مختلفة عن عادات وتقاليد أهل الريف.
- وجود هيئات اجتماعية لا توجد في الريف.
- تعقد الحياة وتعقد الروابط بين سكان المدينة والمدن الأخرى بل بين المدينة والعالم.
- الحركة تميز المدينة.
- تعدد الأقليات في المدينة.
- المدينة مركز إشعاع ثقافي ومي وفي وليست القرية كذلك.

2- تعريف المدينة:

تعرف المدينة بصفة عامة من الجانب العمراني والهندسي حسب تعريف الذي قدمه والتر بور Water Bor حيث يرى " أن المدينة هي مكان يعيش فيه الناس ويعملون ويمارسون هواياتهم الرياضية، ويوجد بالمدينة المساكن وأماكن العمل والمحلات التجارية والمدارس والمسارح وكافة وسائل الاتصال الكبرى.¹

وعرفها لويس ويرث " حيث يرى " أن المدينة هي المكان الذي يحتوي على تجمعات هائلة من السكان كما تقام فيها مراكز محددة تعمل على إشعاع الأفكار الممارسات التي تنمي أسلوب ونمط الحياة الحضرية الحديثة داخل المدينة.²

¹ - محمد عباس ابراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية أستاذ ورئيس قسم الانتروبولوجيا اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، 2000، ص 22.

² - المرجع نفسه، ص 22.

عرفها مصطفة الخشاب على أنها: عبارة عن وحدة اجتماعية حضرية، محدودة المساحة النطاق مقسمة إداريا ويقوم نشاطها على الصناعة والتجارة، ويقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة، وتنوع فيه الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها، وبتخطيط مرافقها ومبانيها، وتتميز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية الطبقية.¹

1-3- أشكال توسع المدن:

ظلت أغلب المدن تنمو حتى وقت قريب بطريقة عشوائية بل فوضوية، أما النمو المخطط فهو ظاهرة حديثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نمو المدينة تتحكم فيه العديد من العوامل، وبالأخص الطبيعية منها كالمسطحات المائية (البحر، الأنهار وغيرها) وكذلك وجود أراضي زراعية ذات جودة عالية، ناهيك على تواجد الغطاء النباتي الكثيف (غابات، منحدرات صخرية ..). كما يمكن أن تشكل العوامل البشرية عائقا أمام توسع المدينة بشكل منتظم، كتواجد مناطق صناعية بالقرب منها، أو انتشار مناطق السكن العشوائي في أطرافها. ناهيك على تواجد بعض المشاريع المنجزة من طرف الإنسان كالطرق السريعة وخطوط السكة الحديدية والسدود الكبرى. وعليه يمكن تمييز نمطين من أشكال نمو المدن، الأول عشوائي والثاني مخطط.

أ- النمو العشوائي: غالبا ما يتخذ شكلين رئيسيين، الأول شكل تراكمي، حيث يتم من خلاله ملء الفراغات والمساحات داخل المدينة أو بالبناء عند المشارف (أطراف المدينة) وأحيانا عند أقرب مكان من أسوار المدينة القديمة. "ولعل أسوأ نمو تراكمي عرفته المدن الحديثة خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ذلك الذي يتمثل في أحياء أو مدن عشش الصفيح (bidonvilles)"⁽²⁾. أما الشكل الثاني فيتمثل في النمو المتعدد النوى، والذي يشكل في أبسط صورته ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة. "غالبا ما يساهم في نشأتها عوامل بشرية كأن تكون حول مصانع جديدة كالحجار بعنابة، أو حول المناطق الصناعية البتروكيماوية مثل سكيكدة، فهي تظهر تلبية للحاجة إلى أعداد كبيرة من المساكن الرخيصة الواسعة تكون في مجموعها ضواحي سكنية يعيش فيها كثرة من سكان المدينة الأصلية وهكذا ينفصل السكن عن مكان العمل"⁽³⁾. غالبا ما تتميز الحياة الحضرية بهذه الأحياء العشوائية بمستوى

¹ - مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلوا المصرية، مصر 2006، ص 112.

²: عبد الفتاح محمد وهيب، في جغرافية العمران، المرجع السابق ذكره، ص 150.

²: عبد الفتاح محمد وهيب، المرجع السابق ذكره، ص 153.

ضعيف وسيء، كونها تفتقر للعديد من المرافق الخدماتية، والهياكل القاعدية، إذ يتميز سكانها بخصائص إجتماعية و اقتصادية، غالبا ما تكون ذات تأثير سلبي على جودة الحياة.

ب- النمو المخطط : حيث تتدخل الدولة والسلطات المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه العمران وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة. ذلك أن دور السلطات المحلية يكمن في منع فوضى العمران، من خلال سن قوانين ووضع مخططات للبناء والتعمير رغبة في توفير المسكن المناسب في المكان المناسب. ولعل أبرز صور النمو المخطط إنشاء المدن الجديدة. تبعا لذلك فالأحياء الناتجة عن النمو المخطط للمدينة، غالبا ما تكون تتميز بنمط عمراي حديث و يعيش سكانها في بيئة حضرية جيدة، مما يجعل من جودة الحياة بها تتميز بمستوى عالي.

المبحث الثاني: مفاهيم حول المدن الجديدة

تمهيد

ظهرت نظرية المدن الجديدة عند تطبيقها في فرنسا في الخمسينات بهدف تخفيض الضغط عن العاصمة باريس بعد أن كادت مرافقها لا تتحمل مزيداً من الضغط السكاني عليها. الأمر الذي تظهر آثاره في زيادة كثافة المرور في الشوارع والطرق مع زيادة استهلاك المياه والصرف الصحي والكهرباء ومع ما ينتج عن هذه الزيادات من آثار سلبية على البيئة العمرانية والثقافية والسياحية للمدينة. انتقلت النظرية وتوابعها إلى بريطانيا فاختيرت مواقع عدة مدن جديدة حول مدينة لندن وذلك بهدف خلخلتها من السكان وإعادة التوازن العمراني لها وكذلك دفع رؤوس الأموال من الاستثمار في ضواحي لندن إلى الاستثمار في التجمعات العمرانية الجديدة حيث تتوفر الطاقة والعمالة والنقل والاتصالات.

1- تعريف المدن الجديدة:

تستخدم اصطلاحات عديدة لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثل المجتمع الجديد أو المدن الجديدة ويستعمل هذا الأخير في تسمية العيد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها البعض من ناحية الأهداف الوظيفية والحجم وتؤثر بالطبع على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة أو الأقاليم الموجودة فيه.¹

المدن الجديدة هي أجزاء من مدن قائمة بالفعل أشمل وأكبر له عاداته وتقاليده، وأعرافه وبنائه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المحددة والمعروفة، فهي جماعات متكاملة، تتم إقامتها من خلال خطط وبرامج لمقابلة مشكلات المجتمع الريفي أو الحضري، حيث تعد المشكلات السكانية، وزيادة الضغط على الموارد والخدمات من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع.²

كما عرفت المدن الجديدة على أنها: مجتمع له مقومات المجتمع القديم، من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة إنسانية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم.³

وتعرف المدن الجديدة: عبارة عن تجمع عمراني أنشأ عموماً لأغراض سياسية ويبنى في مدن صغيرة على أرض إما قليلة المساكن أو معدومة، و تكون في غالب الأحيان على شكل دائري أو نجمة حسب

¹ - الدريديري داليا حسين، المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر، كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد 179، أول ماي، ص 52.

² - منصور هالة، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري، المكتبة الجامعية، 2001، ص 179.

³ - مصطفى أحمد مريم، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، 2012، ص 78.

الامتداد لمخطط هذه المدينة. ومنه فإن المدن الجديدة مخططة بناء على قرارات حكومية، وبطريقة موجهة لا دخل لسكانها في التخطيط الذي وضع، الهدف منها استيعاب الزيادة السكانية، وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى.¹

يعرف PIERRE MERLIN المدينة الجديدة: مدينة مخططة يتم أنشاؤها في إطار سياسة تهيئة الإقليم، وتكون المدينة مكتفية ذاتيا مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان والخدمات اللازمة للعاملين، كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة.²

1-2- دوافع إنشاء المدن الجديدة:

اتفق العديد من العلماء أن فكرة المدن الجديدة بدأت منذ آلاف السنين فهي لا تعتبر فكرة جديدة أو حديثة المنشأ، ففي القرن الخامس ميلاد، تدهورت المدن الرومانية القديمة بسبب سقوط الإمبراطورية وتدهور التجارة، وضعف خطوطها مع أوروبا ولهذا ساد الكساد في المدن الأوروبية وتقلص سكانها وضعفت سياسيا، ولكنها ما لبثت و انتعشت مع بداية القرن الحاد، عشر، غير أن المدن التي ظهرت في هذه الفترة لم تكن امتدادا للمدن القديمة بل أنها نشأت ككيانات اجتماعية جديدة.³

فقد نشأت هذه المدن الجديدة اعتمادا على النمو الذي طرأ على التجارة الخارجية، مما أدى إلى مزيد من التجمع السكاني ومن ثم فقد كانت المدن الجديدة الساحلية بطبيعتها.

فهذا ما يؤكد أن المدن الجديدة هي فكرة قديمة نشأت استجابة لعدة مشاكل في المدينة القديمة. إن العوامل أو الأساليب التي تدفع العديد من الدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة لإنشاء مدن جديدة تكاد تكون متشابهة إلى حد بعيدو تشير الدراسات المتعددة الحديثة إلى أنه في العديد من الدول المتقدمة بدأت معدلات زيادة سكان المدن الكبرى في النقصان، أما في الدول الأقل نموا فنجد أن عوامل التركيز مازالت قوية جدا، وبالتالي فإن المدينة تنمو بسرعة أكبر بكثير من المدن المتوسطة والصغيرة ويؤد، ذلك بالطبع إلى مشاكل عمرانية متعددة، لعدم قدرة تلك المدن وإدارتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان والنشاطات الاقتصادية، ولهذا بدأت الكثير من الدول الأقل تقدما في إنشاء العديد من المدن الجديدة بأنواعها.

¹ - عمر حمادة مصطفى، المدن الجديدة: دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية ،دار المعرفة الجامعية، 2011، ص 30.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير، العدد 134 المؤرخ في 2002/5/14، ص 5.

³ - عبد السلام الأزهر، المدن الجديدة في العالم، من الرابط: www.qassimy.com/ub/register.

فالمدن الجديدة عموماً تظهر نتيجة لأسباب اجتماعية واقتصادية من أجل سد الحاجات البشرية، هذا بالإضافة إلى أن أسباب سياسية تتصل بصفحة خاصة بإستراتيجية الدولة لإعادة توطين السكان بطريقة تتفق وحدودها السياسية، ويظهر ذلك بوضوح في معظم دول أوروبا خلال الحربين الأولى والثانية.

ولعل من أهم العوامل الاجتماعية التي ارتبطت بنشأة تلك المدن، تلك المتصلة بالمشكلة السكانية من حيث التوزيع والكثافة والنمو، وما يتصل بها من أسباب ترتبط بتحسين ظروف المعيشة لكافة أعضاء المجتمع.

دون أن ننسى العوامل الاقتصادية التي تحتل الصدارة كعامل للتفكير بإنشاء مدن جديدة وذلك بحثاً عن موارد طبيعية أخرى لتكون حلاً لبعض المشكلات الاقتصادية الملحة والتي جاءت نتيجة للزيادة السكانية الرهيبة التي تعيشها معظم الدول في الآونة الأخيرة.

فأصبح المخططون يعملون على استغلال الفرص المتاحة في تلك المدن الجديدة حتى يمكن تجنب المعوقات التي كانت تواجه المدن القديمة. ومن هنا يمكن القول أن المخططين لتلك المدن لا يستغلون فقط ما لديهم من مناهج وطرق للبحث عن تشييد هذه المدينة يباشرون أيضاً ما لديهم من خطط طبيعية تؤد، إلى تقدم المجتمع وتحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية، وعليه فالتغلب على المشكلات التي تعي فيها المدن القديمة، يجب أن يكون العامل الأساسي المرتبط بإنشاء المدن الجديدة يهدف إلى الوصول بها إلى مستوى اجتماعي واقتصادي، يمكنها من الوصول إلى أهدافها.¹

3- أنواع وأنماط المدينة الجديدة:

3-1- أنواع المدينة الجديدة:

تختلف أنواع المدن الجديدة، حسب موقعها بالنسبة للمدينة الأم من جهة، ومدى استقلالها اقتصادياً من جهة أخرى فهناك عدة أصناف أخذاً بمقياس الموقع، فمنها التي تبرمج في مناطق غير معمرة بالدرجة الأولى، إضافة إلى كونها مستقلة اقتصادياً، واعتمد هذا النوع في دول أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. أما النوع الثاني من المدن الجديدة، التي تتبع المدينة الأم (الكبيرة) في اقتصادها، وتستقل عنها مجالياً رغم قربها منها، وقد استحسن هذا النوع في دول أوروبا الغربية.

¹ - تقرير المدينة الذكية مدينة المستقبل الأخضر، علوم و تكنولوجيا ، أبريل 2014، العدد 22، أفاق المستقبل، ص 99.

وهناك مدن من نوع ثالث تتميز بتبعيتها التامة للمدينة الكبيرة (الأصلية، الأم)، فهي تقع داخل إقليمها الحضري، لا يفصلها سوى حاجز طبيعي، وتتبعها اقتصاديا وصناعيا.

3-1-1- المدن الجديدة المستقلة:

تتميز المدن من هذا النوع بكيان مستقل اقتصاديا، لا تعتمد على مجتمع موجود، ولكن لديها مقومات الاستمرار، حيث أنها تخطط للوصول إلى أهدافها المختلفة بجانب الإسكان الذي، يعد جانبا في غاية الأهمية. هي عبارة عن مناطق عمرانية جديدة تحتوي، على مجتمع صغير ومتميز وتكون ذات قاعدة اقتصادية قوية ولها مقومات الاستمرار والاستقلال لذلك لا بد من التحديد التام للنطاق الوظيفي للمدينة.

أطلق عليها مخططو المدن في أريكا مصطلح "المجتمعات الجديدة"، بدلا من المدن الجديدة، فهم يعرفون المجتمع العمراني الجديد بأنه مخطط جديد لتنمية منطقة كبيرة الحجم، ويكون امتداد لمركز حضر، قائم أو منطقة تنمية جديدة سواء كانت تابعة للحكومة أو القطاع الخاص، والمستثمرون عادة ما يقومون بتنفيذ هذه المجتمعات بتدعيم من الحكومة الأمريكية.¹

تأخذ هذه المدن عدة أشكال وتسميات نوجزها فيما يلي:

أ- المدن الجديدة كبيرة:

تعرف بأنها مجتمع كبير الحجم وعدد سكانه كبير، يتم إقامتها بعيدا عن، امتداد لأي مدينة أخرى ويقام هذا النوع من المدن لجذب النمو في منطقة معينة، وتساعد على توازن وتوزيع نمو السكان.

ب- مدن الشركات :

هي مدن تنجح عادة في تنمية العديد من المناطق عن طريق إقامة الشركات في مناطق معينة لإنتاج منتج معين أو خلق بيئة معينة يتحكم فيها بشكل أساسي العامل الاقتصاد، بالمدينة وهناك عدة أنواع مختلفة من هذه المدن تختلف باختلاف النشاط الاقتصاد، مثل المدن التي تقتم بجوار المصانع أو المدن التي تقام بجوار المناجم أو آبار البترول أو حقول الغاز الطبيعي أو المدن التي تقام من أجل الاستفادة من المعالم الأثرية وهكذا.

ج- مدن التنمية:

¹ - داليا حسين الدريديري، " المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر " ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 792، 2004.

مدينة تقام على أرض ليس بها أي مقومات حياة أو تنمية، أ، بعيدة عن أ، مركز حضر،، يتم خلق فرص عمل متنوعة ومختلفة بإنشاء صناعات بها لتنويع اقتصادها والهدف منها إعادة توزيع السكان ونشر الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتكوين نواة لمجتمع جديد.

3-1-2- المدينة الجديدة التابعة :

- هذه المدن تعتمد فيزيقيا واقتصاديا على مجتمع قائم بالفعل وبوجود في هذا النوع خمسة أنماط للمدن الجديد التابعة طبقا لوظيفة كل منها:
- أ- مدينة تابعة: عبارة عن امتداد سكاني كبير ذات كثافة سكانية عالية، أقل خدمات مطلوبة، مع وجود إمكانية التعليم وأقل استخدام الأرض.
- ب- مدينة ميتر: مجتمع متكامل تابع، يتخذ شكل عنقود، ويمثل مركز عاصمة فيه تنوع الاستعمالات الأرض وتنوع فرص عمل كثيرة.
- ج- تنمية وحدات مخططة: عبارة عن قطعة أرض كبيرة غير خاضعة لتنظيم المدينة يتم تقسيمها إلى مساكن ويكون لها خدمات، وهي ملكية شخصية وليست عامة.
- د- مدينة جديدة داخل مدينة: منطقة جديدة تنشأ بغرض إحياء وتجديد المناطق المتدهورة عمرانيا وبيئيا واجتماعيا (المناطق العشوائية) في المدينة الكبيرة من خلال مراحل التنمية تبعا للخطة الشاملة للدولة.¹

3-1-3- المدينة الجديدة التوأم:

وتدعى أيضا المدن الواقعة ضمن الإقليم الحضر، أو المدن المستقلة نسبيا، وهي تجمعات عمرانية مستحدثة داخل المدينة، وتحقق إمكانية الاستفادة من البنية الأساسية، والخدمات القائمة، دون اللجوء إلى الامتداد الأفقي خارج الكتلة العمرانية.

تمثل توسعا عمرانيا له قاعدة اقتصادية ولكن على اتصال وثيق بالمدينة الأم في بعض المستويات الأعلى من الخدمات، ومن أمثلة المدن الجديدة التوأم في مدينة ألمانيا الجديدة، مدينة أسيوط الجديدة، ومدينة سوهاج الجديدة فهي إذن عبارة عن انجاز مدن جديدة داخل المدن الكبيرة، وفق استمرارية في العمران على شكل تجمع تنمو، صغير، يفصل بينه وبين المدينة الأم فاصل طبيعي، وترتبط بها اقتصاديا وصناعيا وخدميا، هذا ما حدث البلدان الاسكندينية، ومنها الدانمارك والسويد.

¹ - عمر الشيهاني، المدن الجديدة بالجزائر بين المشروع والتطبيق : دراسة حالة الحزام الأول، مخبر التهيئة العمرانية زواغي، ص 44.

ويتم اللجوء إلى هذا النوع إذا كانت " المدينة الجديدة " المقترحة صغيرة الحجم، وتفتقر للتجهيزات، وإلى عدد مقبول من فرص العمل، والذي، من شأنه خلق التوازن مع المدينة الكبيرة، ولعل أفضل مثال هو مدن الضاحية الباريسية مدينة أيفر.¹

4- أنماط المدن الجديدة:

يمكن تقسيم المدن الجديدة من منظور التنمية إلى ثلاثة أنماط رئيسية، تنقسم بدورها إلى ثلاثة فئات فرعية وذلك كما يلي²:

أ- من حيث استقلالها عن المدن الكبرى أو تبعيتها لها، حيث يمكن تقسيمها إلى مدن مستقلة، مدن تابعة، ومدن المشروعات القومية غير المرتبطة بالمدن الأخرى.

ب من حيث الهدف من إنشائها، حيث يمكن تقسيمها إلى: مدن جديدة أقطاب تنمية، ومدن جديدة أقطاب تخفيف، ومدن جديدة متعددة الأهداف.

ت- من حيث مرحلة التنفيذ، حيث يمكن تقسيمها إلى: مدن جديدة قائمة غير مكتملة الإنشاء، مدن جديدة في طور الإنشاء، ومدن جديدة في طور الدراسة، ويمكن تجميع الفئات الثلاث الرئيسية والتابعة في الجدول التالي:

الشكل رقم (01): أنماط المدينة الجديدة

رمز	استقلال/تبعية	رمز	هدف الإنشاء	رمز	مرحلة التنفيذ
1	مستقلة	أ	أقطاب تنمية	I	قائمة غير مكتملة
2	تابعة	ب	أقطاب تخفيف	II	في طور الإنشاء
3	مشروع قومي	ج	متعددة الأهداف	III	في طور الدراسة

المصدر: تقرير المدينة الذكية مدينة المستقبل الأخضر، المرجع السابق الذكر، ص 102.

4-1- نبذة عن مختلف التجارب في إنشاء المدن الجديدة:

¹ - عمر الشبهاني، المرجع السابق ذكره، ص 51.

² - عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري (قضايا و إشكاليات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003، ص 230.

4-1-1- التجربة الجزائرية في إنشاء المدن الجديدة:

لقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال العديد من الإشكالات العمرانية الموروثة عن العهد الاستعماري (النزوح القوي نحو المدن الساحلية، اختلال الشبكة العمرانية...).

وعلى اثر ذلك تعددت وسائل التخطيط العمراني في الجزائر بين إصلاح النسيج القائم، وإعادة هيكلة الأحياء القديمة لتحسين وضعها.

كما اتجهت الدولة بعد الاستقلال إلى إنشاء المناطق الصناعية لتحقيق تنمية اقتصادية، اعتمادا على الصناعة، ومع استمرار الاختناق السكاني بالعديد من المدن الكبرى الجزائرية، بسبب الهجرة الريفية، وانحياز مباني المدينة العتيقة وانحرافات التربة، تزايد الطلب على السكن الاجتماعي كان الحل إنشاء مدن جديدة.

جاءت هذه التجربة لمواجهة تسارع حركة التعمير في المدن الجزائرية، ولتنظيم الدولة عمرانيا، من أجل مراقبة النمو غير المتوازن للتجمعات السكانية، والتحكم فيه. يقول أحد الباحثين: المدن الجزائرية هي محاولة للتجاوب مع الإشكالية المزدوجة المتمثلة في استقبال الفئاض السكاني، و تعمير المناطق الفقيرة في الهضاب العليا والجنوب بغية خلق حركية جديدة.

وتهدف هذه السياسة إلى توفير إطار معيشي أفضل للسكان في المحيط الملائم، الذي يسمح بالمحافظة على التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبشري. ومواجهة التحضر السريع في الجزائر خاصة عبر الشريط الساحلي والتل، أين وصل التشعب الحضري أقصاه في هذه المدن الكبرى والمتوسطة، وما نجم عنه من مشكلات خطيرة على الوسط الطبيعي (تراجع مساحة الأراضي الفلاحية) بسبب التوسع العمراني سواء المخطط أو العشوائي.

صادقت الحكومة الجزائرية سنة 1995 على عدة مشاريع مدن جديدة تنشأ بالقرب من المدن (الكبرى) الجزائر، وهران، قسنطينة، ومدن مماثلة في الهضاب العليا، كمشروع " بوغزول.

يرى أصحاب القرار في الجزائر أن سياسة المدن الجديدة هي الحل الأمثل لإشكالية النمو الحضري التي تعيشها بلدان المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، إلا أن هذه الفكرة أيضا تحتاج إلى ميزانية ضخمة واستثمارات لانجازها، فهي ليست مجرد مساكن تشيد، بل يشترط فيها توفر المرافق والخدمات ومختلف الاحتياجات على جميع الأصعدة الاقتصادية منها والثقافية والاجتماعية والإدارية التي تضمن لها نوعا من الاستقلالية حتى لا تبقى تابعة كليا للمدن الرئيسية.

إقامة المدن الجديدة يتطلب دراسة معمقة ومكثفة لإيجاد البدائل لإشكالية التحضر، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الديمغرافية والسياسية، قبل أن تبني هذه المشاريع كي لا تكون مشاريع فاشلة قبل بدايتها، ولا ضير في الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، بما يتماشى مع خصائص المجتمع الجزائري، التي أصبحت رائدة في هذا المجال ساعدها في ذلك الإمكانيات المادية والخبرة التكنولوجية.¹

4-1-2- تجارب عالمية في إنشاء المدن الجديدة:

تبلورت فكرة إنشاء المدن الجديدة، في أوائل القرن العشرين من خلال كتابات (إيبنزر هوارد) عالميا كان هناك تباين في الأهداف، وراء بناء المدن الجديدة، فمنها من كان هدفها نشر التنمية الصناعية وتخفيف فجوات التباين في مستويات التنمية في الأقاليم، كما هو الحال في إنجلترا، ومنها ما أنشأ للتخفيف من الضغط على المدن الكبرى، كما هو الحال في فرنسا ومصر، أخرى لإنشاء عواصم جديدة للدول مثل أستراليا والبرازيل وغيرها، لاستغلال الموارد الطبيعية كما في المدن الصناعية. أما في الوطن العربي، فقد توافقت عملية النمو المعاصرة فيها بارتفاع في عدد السكان، إذ ارتفع عدد المدن المليونية في الوطن العربي عام 1990 إلى 15 مدينة ضمت حوالي 38 مليون نسمة.

ساهم ذلك في دفع الحكومات العربية نحو إيجاد السبل للتوسع الحضري وتخفيف الضغط عن هذه التجمعات ومعالجة العجز السكاني عن طريق إعمار مناطق جديدة وإتباع ما يسمى سياسة المدن الجديدة وسيأتي تفصيل حول بعض تجارب المدن الجديدة في كل من إنجلترا وأمريكا، ثم نماذج من دول العالم الثالث كينيا، نيجيريا، ومن الوطن العربي مصر والمغرب.

أ- المدن الجديدة في بريطانيا:

تعد بريطانيا من البلدان الرائدة في تصميم وإنشاء المدن الجديدة، وقد ظهر ذلك في كتابات بعض الرواد الأوائل من أمثال: هوارد E.HAWARD، وجيدز PATRECK GEDDES، في أواخر القرن التاسع عشر، والتي اقترح فيها إقامة مدن جديدة حول لندن تتوافر فيها الخدمات والمناطق المفتوحة الخضراء، وبمعدلات كبيرة سميت بالمدن الحدائقية وقد بدأ العمل بالفعل بإنشاء مدينة جديدة. حاول من خلالها "هوارد" الجمع بين خصائص ومميزات الحياة الحضرية والريفية، وإبراز طرق إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية الكبرى التي تكمن أساسا في نقل الأفراد من مجتمعات بسيطة مفتوحة وذات استقرار وتوازن اقتصادي واجتماعي. وقد بدأ العمل بالفعل مع قرار إنشاء 14 مدينة جديدة، ثم

¹ - التيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 74.

بعد ذلك جاءت قرارات جديدة وصل بها عدد المدن البريطانية الجديدة، قسمت حسب تاريخ إنشائها إلى ثلاثة أجيال¹:

- مدن الجيل الأول 1946-1950: كان الهدف من إنشائها امتصاص الفائض السكاني في المراكز الحضرية الكبرى وتخفيف الضغط عليها والاحتفاظ بسوء التنظيم، ولتحسين بعض الأقاليم المتضررة من الحرب العالمية، وخلق فرص للعمل بإنشاء صناعات ونشاطات جديدة.

- مدن الجيل الثاني 1958-1960: صممت مع الأخذ في عين الاعتبار تطور عنصر جديد يؤثر في التخطيط، وهو حركة السيارات، كانت ذات نطاق سكاني واسع وكثافة سكانية مرتفعة نسبياً مقارنة بمدن الجيل الأول، وقد أنشئت في هذا الجيل سبع مدن.

- مدن الجيل الثالث ما بعد: 1966 أهم خصائصها:

* زوال الوحدات العمرانية الفرعية، وإنشاء وحدات يتراوح عدد سكانها من 12 ألف نسمة إلى 40 ألف نسمة في سكن مختلط.

* تتوفر على تجهيزات وذات مركزية نشاطات تسهل من الاستقطاب.

* فرص عمل متوفرة.

* اعتماد شبكة متطورة للنقل الجماعي.

* وجود إمكانية التوسع العمراني المنظم في اتجاه المراكز الكبرى.

حققت التجربة البريطانية، نجاحاً ملحوظاً ومكانة عالية، ولعل أهم ما ميز سياسة المدن الجديدة في بريطانيا مايلي:

* إمكانية إنشاء المدن الجديدة رغم معوقات الظروف الاقتصادية لانجلترا بعد الحرب والمناخ السياسي آنذاك مع انفتاح آفاق جديدة في مجال علم تخطيط المدن.

* عبارة عن نظام متكامل مركزه شمال إنجلترا، لاستغلال الموارد المتاحة وترشيد عملية النمو الاقتصادي، لظروف معيشة أفضل مع توفير مناصب الشغل للشعب الإنجليزي.

ب- المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية:

كان للقطاع الخاص والمستثمرين - كما أسلفنا الذكر - دور في ظهور المدن الجديدة في و.م.أ، كما أنها تختلف عن مثيلاتها في إنجلترا من ناحيتين:

¹ - قيرة إسماعيل، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، دار الهدى، 2010، ص 17.

-أفها تقع بقرب المراكز الكبرى* .تجذب المدن الجديدة في و.م.أ إقامة الصناعة داخلها، لكونها أنشئت ليس لجهود الحكومة، فيما عدا الإدارة المحلية.

ج- المدن الجديدة في الوطن العربي:

أدى اكتشاف موارد اقتصادية جديدة في الوطن العربي النفط، الغاز، المناجم إلى ظهور هذه المدن التي لم تكن من قبل في المجمعات النفطية بعد أن شهدت تصدير النفط إلى الخارج والانتقال من الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصاد النقدي التبادلي، وإنشاء المدن المتخصصة، كقوة جذب للسكان وتركزهم، وبالتالي إعمار تلك المدن الجديدة. كما أن هناك اتجاهات معاصرة كرسد واقعياً نشأة مدن بخصائص معينة، كأن تضم سكان غير محليين من العرب والأجانب: مدينة عوالي في البحرين، الأحمدية في الكويت، الظهران في السعودية، دخان في قطر.¹

¹ - قيرة إسماعيل، المرجع السابق ذكره، ص 19.

المبحث الثالث: مفاهيم حول السكن والإسكان

1- مفهوم السكن

إن السكن أو ما يعرف " السكنى " وتعني كيفية أشغال واستعمال الأفراد والأسر والجماعات لفضائهم السكني، كما تشير أيضا إلى الإطار الأيكولوجي لحياة نوع ما. كما يشير المسكن إلى مكان داخلي، مغلق ومغطى أين تسكن بطريقة دائمة، بالإضافة أنه يعبر عن عدد من أشكال البناءات المختلفة، وهو يعبر عن فضاء اجتماعي وأسري، كما نجد مرادفات عديدة لما قد يعنيه المسكن مع بعض الاختلاف في المعاني.¹

يعرف السكن على أنه: المقر الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه كما أن السكنية والاستقرار شرط ضروري للإنسان من أجل تجديد نشاطه وبالتالي يعطيه القدرة على مواجهة أعباء الحياة. ولما كان المسكن ضرورة حتمية فقد عرفه الإنسان في شكل مغارة وتطور ليأخذ شكل الفخامة في أيامنا هذه.²

2- أهمية السكن:

2-1- الأهمية الحيوية والبيولوجية للمسكن:

يعتبر السكن من احتياجات الإنسان الأساسية، فإلى جانب أنه فضاء يحتمي به الإنسان من العوامل الطبيعية، فهو في الحقيقة يوفر لقاطنيه الراحة النفسية والجسدية، يشعر الفرد من خلاله بإنسانيته وكرامته. ليشير الباحث حجيج " أن الفضاء السكني لا يعبر فقط عن وظيفة بيولوجية أي الحماية بل هو تعبير اجتماعي. " إن الفضاء السكني ليس عملية ممارسة لوظيفة عضوية فقط، إنما هو أيضا عنصرا أساسيا في ارتباط العائلة والفرد مع الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، ويعد الفضاء السكني نسقا للاتصال، فحاجة الإنسان الطبيعية تحتم عليه العيش داخل النسق الاجتماعي، ولا يمكنه العيش بمعزل عن الآخرين.³

2-2- الأهمية الاجتماعية والتربوية والأمنية للسكن:

¹ طبارة مكي رجا، مقارنة نفسية اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 86.
² مزهود الصادق، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، 2004، ص 41.
³ سوامية نعيمة، السكن والسكان والمحيط، الممارسات والتمثلات، رسالة تخرج لنيل الماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2003، ص 55.

على اعتبار السكن هو ذلك المأوى الذي يحمي الأفراد والأسر من قساوة العوامل الطبيعية، وينوه ابن خلدون "اعلم أن المدن قرار تتخذه الأمم عند الغاية المطلوبة.....وتتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار، ولما كان ذلك للقرار والمأوى، وجب أن يراعى فيه دفع المضار بالحماية من طوارقها." كما يعتبر السكن المكان الذي يمارس فيه الإنسان نشاطاته الخصوصية ويحس داخله بالراحة والأمن والاطمئنان¹.

ويرى G.Bachelard أن البيت هو واحد من أهم العوامل التي تدمج أفكار وذكريات وأحلام اليقظة، ويمنح الماضي والحاضر والمستقبل ديناميات مختلفة، فالبيت جسد وروح وهو عالم الإنسان الأول فيقول أن " لو درسنا بدايات الصور ظاهريا فإنها سوف تعطينا الدليل الملموس لقيم المكان المسكون، لأننا الذي يحمى الأنا. "فالبيت يحمي أحلام اليقظة والحلم، ويتيح للإنسان أن يحلم بهدوء، إن الفكر والتجربة لا يكرسان وحدهما القيم الإنسانية.

3- أنماط السكن:

إن سكن هو عبارة عن مبنى مشيد ومثبت على اليابسة أو الماء بصفه دائمة أو مؤقتة مكون من مواد البناء، ويتكون من طابق واحد أو أكثر وله سقف يستخدم للسكن له مدخل أو أكثر يؤدي من الطريق عام أو خاص إلى جميع أو اغلبه مشتلاته، وللسكن أنماط منها²:

3-1- السكن الفردي: هو سكن مستقل تماما عن المساكن المجاورة يكون عموديا، يمكن أن يكون ذو نوعين:

أ-1- **منزل:** أي مفتوح على جميع الواجهات (مستقل عموديا وأفقيا)

أ2- **مجتمع:** أي له واجهه محدودة مستقل عموديا فقط.

3-2- **سكن نصف جماعي:** هو سكن جميع جماعي به خصائص السكن الفردي ما هو عبارة عن خلايا سكنيه مركبه ببعضها البعض عن طريق الجدار أو السقف، تشترك في الهيكله وفي بعض المجالات الخارجية ولكنها مستقلة في المداخل.

¹ ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تاريخ العلامة ابن خلدون، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1998، ص 636.

² بن جدو فاطمة الزهراء، المشاريع السكنية الجديدة في الجزائر بعد الإصلاحات (ولاية غليزان كنموذج، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، علوم اجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم 2014، ص ص 16-17.

3-3- السكن الجماعي: وعبرة عن بنايه عموديه تحتوي على عدة مساكن لها مدخل مشترك وهو اقل تكلفه من الناحية الاقتصادية من السكن الفردي أو النصف جماعي ما هو عبارة عمارات تتكون من أكثر من طابق واحد فيه درج داخلي يخدم جميع طوابق في المبنى تستخدم لسكن فقط.

3-4- السكن الشرعي: يحتوي على جميع تراخيص الإدارية وفق القوانين المحددة لعقد الملكية، رخصه بناء، شهادة مطابقة، رخصه التقسيمات.

3-5- سكن غير شرعي:

أ- سكن قابل للتسوية: ليس له رخصه بناء، وليس مخالف لقوانين التعمير يمكن تسويه وضعياته وهذا بتسهيل عمليه إجراء التسوية.

ب- سكن غير قابل للتسوية: قد يكون مخالف لقوانين التعمير وليس له ترخيص، أي بنايات غير مبرجه في مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير.

3-6- سكن حضري: هوسكن يتعلق لتكليف البناءات إلى حياه عمرانية لائقة هو نوعان:

أ- جناح: هو سكن فردي يسمح بخلق المحافظة على المساحات الخضراء ويسمح بتواجد الريف في المدينة.

ب- تخصيص: التجزئة هي وسيلة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الفردي الحضري الأفقي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني ويهدف إلى الحد من انتشار السكان الفوضوي إذ يتحصل المواطن على قطعه ارض متوفرة على جميع شبكات ويقوم ببناء مسكنه وفق القانون والمحدد لكيفية تحضير رخصه البناء والتجزئة وتوضع مشاريع البناء الخاضعة لرخصة البناء من قبل مهندس معماري معتمد

3-7- السكن الريفي: يتم إنجازها في إطار ترقية الريف، مثلا بوجود الأسقف المائلة المعالجة بالقرميد، أي مندمج من الوسط من حيث الشكل، ومواد البناء. هذا السكن يوجد بسبب التنقلات الاستثمارية الفلاحية في المدينة هذه النشاطات كثيرة في الدول السائرة في طريق النمو وهي بالأحرى تخطط وتجاوز الأحياء القصديرية التي تشغل وضعيات عامة الأكثر عزلة.

3-8- السكن العشوائي (غير لائق): ينتشر خصوصا في دول العالم الثالث، وهي سكنات تحتل مساحات متروكة لم تعمر من أجل عدة أسباب غير صحية أو خطيرة أو ذات انحدارات قوية. ينتشر داخل المدن وبشكل أكبر في محيطها. يأخذ عدة أشكال وأنماط بمواد بناء مختلفة.

4- أنماط السكن في الجزائر:

اعتمدت السلطات الجزائرية على عدة صيغ سكنية للحد والقضاء على أزمة السكن التي تعاني منها الدولة منذ الاستقلال بحيث حددت الدولة الشروط والكيفيات التي من خلالها يستطيع المواطن الحصول على سكن لائق وهاته الصيغ هي¹:

4-1- السكن الموجه للبيع بالإيجار: AADL : جاء طبقا المرسوم التنفيذي رقم 01 - 105 المؤرخ في 29 محرم الموافق لـ 23 أفريل 2001.

هو صيغة تسمح بالحصول على مسكن بعد إقرار شرائه بملكية تامة بعد انقضاء مدة الإيجار المحددة في إطار عقد مكتوب.

سعر السكن بصيغة البيع بالإيجار يحدد على أساس التكلفة النهائية للبناء مع حساب قيمة الحصول على الأرضية إضافة إلى تكاليف التسيير التقني والإداري, التي يتم حسابها على أساس الفترة التي تستغرقها عملية تحويل الملكية.

- شروط البيع بالإيجار:

يتاح البيع بالإيجار لكل شخص وزوجه لا يملك أو لم يسبق له أنتاح البيع بالإيجار لكل طالب يتراوح دخله بين مبلغ 24000 دج ويساوي 6 مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون ولا يملك أو لم يسبق له أن تملك هو أو زوجه ملكية كاملة لقطعة أرض صالحة للبناء, أو عقار ذا استعمال سكني ولم يستفد كلاهما من مساعدة مالية من الدولة لبناء مسكن أو لشرائه.

- من هم المستفيدون؟

- لا تتاح الاستفادة من البيع بالإيجار المنصوص عليه في الإجراءات القانونية الخاصة بذلك إلا مرة واحدة لنفس الشخص.
- يجب على كل من يطلب شراء مسكن في إطار البيع بالإيجار أن يسدد دفعة أولى لا تقل عن 25 بالمائة من ثمن المسكن.
- ويتعين عليه أيضا أن يثبت مستوى من المداخيل تسمح له بتسديد الأقساط الشهرية الثابتة في آجالها محسوبة على أساس المبلغ المتبقي من ثمن المسكن يضاف إليها مصاريف التسيير والنجيين في حدود المدة المتفق عليها بين طرفي العقد؛

¹ - أنواع الصيغ السكنية وشروط الاستفادة منها، من الرابط: <https://www.info-logement-dz.com/2022/08/blog-post.html>

■ وفي كل الحالات يجب أن يسدد المستفيد مبلغ ثمن المسكن بعد خصم مبلغ الدفعة الأولى على مدى مدة لا تتجاوز 25 سنة؛

■ يتم تسديد المؤجل وفق أقساط تبين المبلغ الواجب دفعه شهريا موزع على الأقساط الشهرية المتفق عليها.

4-2- السكن الترقوي المدعم : LPA: طبقا لما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الموافق لـ 28 شوال 1431 هـ الموافق لـ 07 أكتوبر 2013. العدد رقم 10.

السكن الترقوي المدعم هو سكن جديد منجز من طرف مرقى عقاري وفق مواصفات تقنية وشروط مالية محددة مسبقا.

يوجه إلى طالبي السكن المؤهلين قانونيا للاستفادة من إعانة الدولة، ويخص متوسطي الدخل، حيث يتم الحصول عليه حسب تركيبة مالية تتضمن المساهمة المالية الذاتية، قرض ميسر عند الاقتضاء وإعانة مالية مباشرة ممنوحة من طرف الدولة.

- شروط الاستفادة من هذا النوع من السكن: الأسر التي لا يتعدى دخلها الشهري 6 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون والتي¹:

✓ لا تملك عقار موجه للسكن؛

✓ لا تملك قطعة أرض قابلة للبناء؛

✓ لم تستفد من السكن العمومي الإيجاري، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الريفي والسكن المقتنى في إطار البيع بالإيجار.

✓ لم تستفد من إعانة الدولة في إطار شراء، بناء أو تهيئة مسكن، هذه الشروط تنطبق أيضا على زوج طالب السكن.

إن مستويات الإعانة المباشرة الممنوحة من طرف الدولة للحصول على ملكية السكن الترقوي المدعم، تحدد كما يلي:

700.000 دج عندما يتجاوز الدخل مرة واحدة (01) الأجر الوطني الأدنى المضمون ويكون

أقل أو يساوي (04) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

¹ - أنواع الصيغ السكنية وشروط الاستفادة منها، من الرابط: <https://www.info-logement-dz.com/2022/08/blog-post.html>

400.000 عندما يتجاوز الدخل (04) مرات الأجر الأدنى الوطني المضمون ويكون أقل أو يساوي (06) مرات الأجر الأدنى الوطني المضمون.

يتضمن الدخل راتب طالب السكن يضاف إليه راتب الزوج عند الاقتضاء.

4-3- السكن الترقوي العمومي LPP: طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 14 - 2003 الموافق لـ 15 جويلية 2014.

يمثل السكن الترقوي العمومي صيغة جديدة من السكن، تستفيد من دعم الدولة، وموجهة للمواطنين الذين تفوق مداخيلهم الشهرية هم وأزواجهم (06) مرات الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون و (12) الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون.

- شروط الاستفادة من السكن الترقوي العمومي:

- لا يجب على المرشحين للاستفادة من هذه الصيغة أن يمتلكوا أو يكونون قد امتلكوا ملكية تامة لا هم ولا أزواجهم.
- عقار ذا استعمال سكني باستثناء سكن ذو غرفة واحدة.
- قطعة أرض صالحة للبناء.
- لم يستفيد من مساعدة الدولة لاقتناء سكن أو للبناء الذاتي.

- ملف الاككتاب لسكن ترقوي عمومي:

- طلب شراء السكن الترقوي العمومي, مصادق عليه(وثيقة) تسلم من طرف المؤسسة الوطنية للترقية العقارية؛¹
- نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية؛
- مستخرج من شهادة الميلاد رقم (12) صالحة للاستعمال.
- شهادة عائلية؛
- شهادة العمل بالنسبة للأجراء أو شهادة تثبت مزاولة مهنة لغير الأجراء.
- الكشف السنوي للأجور بالنسبة للأجراء أو التصريح بالدخل 20 بالنسبة لغير الأجراء.

¹ - أنواع الصيغ السكنية وشروط الاستفادة منها، من الرابط: <https://www.info-logement-dz.com/2022/08/blog-post.html>

■ تصريح شرطي موقع من قبل الطالب ومصادق عليه من طرف مصالح المجلس الشعبي البلدي يقر فيه أنه لم يستفد لا هو ولا زوجه من سكن عمومي, قطعة أرض أو مساعدة من الدولة لاقتناء سكن أو للبناء الذاتي (وفق النموذج المعد من قبل المؤسسة الوطنية للترقية العقارية¹)

4-4- السكن العمومي الإيجاري: LPL : طبقا المرسوم التنفيذي رقم 08 - 142 المؤرخ في 11 ماي 2008، الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري. يتم إنجازه على أساس ميزانية خاصة وذلك من قبل مقاولين يتم تكليفهم بذلك من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري وهو موجه فقط لفائدة الأشخاص أصحاب الدخل الذين يتم تصنيفهم في خانة الطبقة الاجتماعية الأكثر حرمانا أو الذين يقطنون في ظروف هشة أو غير صحية.

- من يحق له تقديم طلب الحصول على السكن العمومي الإيجاري ؟

لا يمكن التقدم للحصول على السكن العمومي الإيجاري الشخص الذي:

- ✓ يجوز على ملكية عقار موجه للسكن.
- ✓ يجوز على ملكية أرض موجهة للبناء.
- ✓ من استفاد من سكن عمومي إيجاري, أو سكن اجتماعي تساهمي، أو سكن ريفي أو سكن تم الحصول عليه بصيغة البيع بالإيجار.
- ✓ أو كل مستفيد من إعانة من طرف الدولة في إطار شراء أو بناء سكن أو توسيع سكن ريفي, وتخص هذه الشروط أيضا زوج أو زوجة صاحب الطلب.

- من يحق له الاستفادة من سكن عمومي إيجاري؟

- ✓ لا يمكن الاستفادة من السكن العمومي الإيجاري إلا من يقطن ببلدية الإقامة المعتادة لفترة تتعدى خمس سنوات وأن لا يتعدى الدخل الشهري للعائلة 24000 دج.
- ✓ كما يجب أن يكون سن صاحب الطلب 21 سنة عند إيداع ملف الاستفادة.

4-5- السكن الريفي: طبقا المرسوم التنفيذي رقم 10 - 235 المؤرخ في 26 شوال 1431 الموافق لـ 07 أكتوبر 2010 .

يندرج السكن الريفي في إطار سياسة التنمية الريفية, ويهدف لتنمية المناطق الريفية وتثبيت السكان المحليين, ويتمثل في تشجيع الأسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي.

¹ - أنواع الصيغ السكنية وشروط الاستفادة منها، المرجع السابق ذكره.

تتمثل مشاركة المستفيد في هذه الحالة في توفير قطعة أرض تكون ملكه، ومشاركته في تنفيذ وإنجاز الأشغال، للاستفادة من إعانة الدولة لبناء سكن ريفي يجب توفر بعض الشروط.

- من يحق له الاستفادة من إعانة الدولة لبناء السكن الريفي؟

كل شخص طبيعي يقيم في البلدية أو يزاول نشاط في الوسط الريفي، ويمكن أن يستفيد من دعم الدولة للسكن الريفي. يقدر مبلغ الإعانة ب 1000.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب العشرة (أدرار -تمنراست - إليزي- تندوف- الأغواط - بسكرة - بشار- ورقلة - الوادي وغرداية) 700.000 دج بالنسبة لباقي الولايات.

- شروط الاستفادة من السكن الريفي:

- ✓ إثبات أن دخل الزوجين يقل أو يساوي (06) مرات الدخل الأدنى للأجر الوطني المضمون.
- ✓ لم يستفيد من قبل من التنازل عن مسكن مملوك للدولة أو من دعم الدولة للسكن؛
- ✓ لا يمتلك ملكية تامة لسكن، أي سكن ذو استعمال سكني.
- ✓ لا يملك أرض للبناء ماعدا إذا كان الغرض منه استيعاب البناء الريفي موضوع المساعدة.

4-6- السكن التساهمي: LSP : طبقا للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الموافق ل 28 شوال 1431 الموافق ل 07 أكتوبر 2001، العدد 53 ، المرسوم التنفيذي رقم 01 - 105 المؤرخ في 29 محرم 1422هـ الموافق ل 23 أفريل 2001.

هو سكن يتم إنجازه أو شراؤه عن طريق إعانة تمنحها الدولة وتسمى الإعانة للحصول على الملكية وذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي 94-308 المؤرخ في 04 أكتوبر 1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن CNL في ميدان الدعم المالي للأسرة. ويستهدف عرض السكن المدعوم أساسا طلبات السكن التي تتقدم بها الطبقات ذات الدخل المتوسط التي لا يمكنها الحصول على ملكية المسكن دون هذه الإعانة من الدولة.

- ما هو السكن الاجتماعي التساهمي؟

هو برنامج أعد من طرف الدولة ليستفيد من السكن الذين هم بحاجة له، وسمى بسكن اجتماعي لأنه له شروط يجب أن تتوفر في الشخص الذي يريد الاستفادة من هذا السكن¹.

¹ - أنواع الصيغ السكنية وشروط الاستفادة منها، من الرابط: <https://www.info-logement-dz.com/2022/08/blog-post.html>

- شروط الاستفادة من السكن الاجتماعي التساهمي:

- ✓ كل مواطن لم يستفيد من سكن اجتماعي؛
- ✓ كل مواطن لم يستفد ولا يملك قطعة أرض أو سكن.
- ✓ كل مواطن دخله الصافي العائلي لا يفوق 06 مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون (أي 72000 دج) شهريا.

5- السياسة السكنية في الجزائر ومراحل تطورها:

5-1- تعريف السياسة السكنية:

تعتبر السياسة السكنية من الجوانب الهامة التي تؤخذ بالحسبان لتقييم النتائج المحققة من طرف قطاع السكن، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في التوجيه، وتحديد النتائج التي يجب أن يتوصل إليها هذا القطاع الحساس، فكثيرا ما نسمع بعبارة " نجاح السياسة السكنية لبلد معين " أو عبارة " فشل السياسة السكنية لبلد ما، ونستطيع أن نعرف السياسة السكنية على أنها " عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة والموضوعة من طرف الدولة، والهدف الرئيسي منها يكمن في وضع الوسائل وآليات التدخل في السوق السكني، وضمان التوازن العام بين العرض والطلب وذلك في ظل احترام معايير السعر والكمية المحددة" .

5-2- مراحل تطور السياسة السكنية:

مرت السياسة السكنية بالجزائر بعدة مراحل هي:¹

أ- السياسة الحضرية ميثاق سنة 1963 : في هذا الإطار سعت الدولة الجزائرية بعد- الإستقلال في اتخاذ إجراءات فيما يخص قطاع السكن " حيث أن السياسة الاجتماعية كانت تسعى لرفع مستوى عيش العمال..... محاربة الأمية..... وكذا تحسين السكن " في هذا التمهيد، تعتبر مسألة السكن، من السياسة العامة ، والتي سعت الدولة إلى رصدها والبحث فيها من أجل حل مشاكل طرحت بجدة عشية الاستقلال.

ب- السياسة الحضرية في ميثاق الجزائر فطرابلس أبريل 1964: إنه من الضروري- تأمين للمواطنين حياة كريمة ودمجها فالتطور لحياة أفضل كما أن السلطة كانت تبدي قلقها من أبعاد مشكل السكن ،

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلوم، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر ، الجزء 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص ص 66-67.

وهذا بإعلائها عن.....(إن السياسة الحضرية يجب أن تبدأ بالبنية التحتية المتمثلة في " ماء، مجاري " ،
.....والبنية السكنية " أماكن الأسواق ، قاعات العلاج.... " القضاء على الأحياء القصدية التي تشوه
البلد، والتي ميزت شريحة عريضة من السكان.).... ويعتبر ميثاق الجزائر، هو خلاصة أعمال مؤتمر جبهة
التحرير الوطني **F.L.N**، والذي يركز على الاهتمام وخلق التجهيزات العمومية الاجتماعية، الثقافية
والصحية، إلا أن مسألة السكن لم تكن مركز اهتمام، هذا ما يفسر ارتفاع السكن المهش ارتفاعا
ملحوظا.

ج- السياسة الحضرية ضمن ميثاق الوطني 1976: تعتبر هذه المرحلة من المراحل التي - أعطت دفعا
قويا للاقتصاد الوطني، حيث أعطت مجالات واسعة للاستثمار خاصة الثقيلة منها، مما خلق مجال واسع
للتصديرات وذلك لضمان الاستقلالية المالية للبلاد.

د- ميثاق 1986 والسياسة الحضرية " : إن مشكل السكن يعتبر من بين الاهتمامات الكبرى
للقيادة السياسية والأمة..... إن الحل لهذه يتم عن طريق ازدواج الجهود وتضافرها بين الدولة والسلطات
المحلية، والمؤسسات بالإضافة إلى المواطن. "

المبحث الرابع: مفاهيم حول جودة الحياة

1- مفهوم جودة الحياة:

لم يحظ مفهوم جودة الحياة بالتبني الواسع سواء على مستوى الاستخدام العلمي أو الاستخدام العام في حياتنا اليومية، كما أن مستخدمي هذا المفهوم لم يتفقوا بعد على معنى محدد لهذا المصطلح، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها¹:

- حداثة المفهوم على مستوى التناول العلمي الدقيق.

- تطرق هذا المفهوم للاستخدام في العديد من العلوم، حيث يستخدم أحيانا للتعبير عن الرقي في مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، كما يستخدم للتعبير عن إدراك الفرد لمدى قدرة هذه الخدمات على إشباع حاجاتهم المختلفة.

- عدم ارتباط هذا المفهوم بمجال محدد من مجالات الحياة، أو بفرع معين من فروع العلم، وإنما هو مفهوم موزع بين الباحثين والعلماء على اختلاف تخصصاتهم، والجدير بالذكر أن أصحاب كل تخصص يرون أنهم الأحق باستخدام هذا المفهوم، سواء كان هؤلاء في تخصص علم الاجتماع، أو الطب بفروعه المختلفة أو العلوم البيئية والاقتصادية.

ويقصد بجودة الحياة عموماً، جودة خصائص الإنسان، من حيث تكوينه الجسدي والنفسي والمعرفي، وتكوينه الاجتماعي والأخلاقي، ودرجة توافقه مع ذاته ومع الآخرين أو أن الجودة هي: "المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة"².

يعرف جوران جودة الحياة، بأنها: "ملائمة المنتج للأغراض أو للاستعمال". أما ديمنج فيعرفها بأنها: "تحقيق احتياجات وتوقعات المستفيد حاضراً ومستقبلاً". ويعرفها كروسي بأنها: "الإيفاء أو الالتزام بالمتطلبات"³.

¹ - فؤاد بن غضبان، جودة الحياة بالتجمعات الحضرية تشخيص مؤشرات التقييم، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 45.

² - شاهر خالد سليمان، قياس جودة الحياة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية، رسالة الخليج العربي، العدد 117، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2010، ص 17.

³ - سالم سليم الغنبوصي، جودة المناخ الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية التربية جامعة السلطان قابوس، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2006، ص 192.

وتعرف جودة الحياة بأنها " :مجمّل الشعور الذاتي للفرد بمدى تحقّق الرضا لديه فيما يتعلّق بمختلف متغيّرات الحياة الشخصية المرتبطة بالصحة، والتي تتمثّل في إدراكات الصحة في حاضرها ومستقبلها، حدود النشاط اليومي، مشكلات الصحة الجسمية، مشكلات الصحة النفسية، الأنشطة الاجتماعية، الأم، الحيوية والحالة المعنوية العامة، الأداء الاجتماعي.¹

وتعرف جودة الحياة، هي " : رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدّم لأفراد المجتمع، والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة، ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لأغلب السكان".²

2- الأبعاد الأساسية لجودة الحياة:

وهناك العديد من الأبعاد ترتبط بجودة حياة الفرد تتمثل في³:

2-1- البعد البيولوجي (البدني): ويتعامل مع تنمية الفرد من حيث طاقاته البدنية والجسمية، ويعمل على ضمان صحته واستمرارها مدى حياته.

2-2- البعد المعرفي (القدرات العقلية): ويتعامل في تنمية قدرات الفرد الأدائية والعقلية والمعرفية والمهارية، وتجعلها في تطور وتجدد مستمرين.

2-3- البعد السيكولوجي (النفسي): ويتعامل هذا البعد مع تنمية قدرات الفرد الروحية والنفسية والثقة وتقدير الذات.

2-4- البعد السوسولوجي (الاجتماعي): ويتعامل مع تنمية المهارات الاجتماعية المختلفة لدى الفرد من تقدير المجتمع، والذات الاجتماعية الفردية والاجتماعية، وتقدير العلاقات البيئية مع الآخرين.

3- مؤشرات جودة الحياة:

من أجل تقييم جودة الحياة يجب توفر مجموعة من المؤشرات، والتي على أساسها يمكن تحديد أوزان نسبية لها، لأن هذه المؤشرات تسمح بالتعرف على الحالات والظروف المعقدة التي لا يمكن قياسها

¹ - سهير فهيم الغباشي، هناء أحمد محمد شويخ، بعض منبئات نوعية الحياة المرتبطة بالصحة لدى مرضى الالتهاب الفيروسي " C " المزمّن من المصريين، دراسات نفسية، المجلد التاسع عشر العدد الثاني، القاهرة، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية (رانم)، 2009، ص 192.

² - حسن مصطفى عبد المعطي، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، المؤتمر العلمي الثالث : الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص 17.

³ - حكيم بوعمامة، جودة الحياة: المفهوم والأبعاد (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم النفسية والتربوية، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2019، ص 253.

مباشرة أو معرفة مدى خطورتها، كما أن هذه المؤشرات لا تستعمل فقط للوصف أو المقارنة بل أيضا في التحليل والتوضيح لعناصر القطاعات المختلفة للمجال الحضري المراد قياس مدى جودة الحياة به، لأن البيانات والمعلومات المختلفة يمكن تحويلها باستخدام الخبرة المكتسبة إلى نتائج مقارنة مثل (معدلات الزيادة السكانية العالية، نقص الخدمات، نقص التزويد بالمياه، حالة البناء السيئة،)...ومن أجل الاستخدام الفعال للمؤشرات لا بد أن تتوافق مع محتوى القوانين المتعلقة بالتخطيط العمراني، لأن هذه الأخيرة تلزم السكان باشتراطات في مجالات الاستخدامات العمرانية المختلفة، أي أن تكون مناسبة وملائمة للمؤشرات تأتي من مطابقتها وعدم تعارضها مع القوانين.¹

هناك العديد من المحاولات الخاصة بتصنيف مؤشرات قياس جودة الحياة، منها محاولة منظمة التنمية للأمم المتحدة والتي صنفت المؤشرات بناء على أربع ميادين اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية، ليأتي تصنيف آخر جد مهم يعتمد على نوعين أساسيين من المؤشرات هما:²

3-1- المؤشرات الموضوعية: هي مجموعة المؤشرات القابلة للقياس المستخدمة في تقييم نوعية الحياة، أي المؤشرات الكمية، كتلك التي تعبر عن حجم ومدى توافر الخدمات بمنطقة سكنية.

3-2- المؤشرات الذاتية: هي مؤشرات تستخدم لقياس درجة رضا السكان عن الخدمات المتواجدة بالمدينة، كما تعبر عن مدى كفاءة هذه الخدمات.

4- تصنيف المؤشرات الحضرية لجودة الحياة:

هنالك العديد من الهيئات التي اهتمت بتصنيف المؤشرات الحضرية لقياس جودة الحياة حيث انه من خلال تصنيف هذه المؤشرات يتم التعرف على الوضع الحالي للمدينة ومحاولة تدارك النواقص لتحسين جودة الحياة ومن بين هذه التصنيفات نجد:

4-1- تصنيف المؤتمر الثاني لمركز المستوطنات البشرية عام 1996 :

حيث صنف 46 مؤشر أعد من طرف دول الأعضاء، وتم زيادة خمسة مؤشرات عام 1999 لتصبح 51 ليصبح بإمكان حساب دليل التنمية الحضرية.

¹ - جعجو محفوظ، تقييم جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى، حالة مدينة سطيف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015، ص 29.

² - 19 لطرش ذهبية، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص ص 245-246.

ب- كما ودعي المرصد الحضري بتطوير المؤشرات الخاصة بكل دولة ومجتمع حتى تعكس على خصوصياته ومن المهم أن تحتوي هذه المؤشرات على مجموعة من المؤشرات العالمية لتمكن من المقارنة بين الدول في مجال التنمية لتحقيق الجودة المطلوبة في الحياة الحضرية، فأعلن المركز الحضري العالمي أن المجموعة إلى 51 مؤشر تعتبر الحد الأدنى على كل المستويات وتم وضعهم في 7 مجموعات تم الاتفاق عليها عالميا. وتتمثل هذه المجموعات فيما يلي (الجدول رقم 01)¹:

- مجموعة مؤشرات الخلفية العامة وعددها 10.
- مجموعة مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعددها 9.
- مجموعة مؤشرات البنية الأساسية وعددها 5.
- مجموعة مؤشرات النقل وعددها 5.
- مجموعة مؤشرات إدارة البيئة وعددها 5.
- مجموعة المؤشرات المحلية وعددها 9.
- مجموعة مؤشرات الإسكان وعددها 8.

الجدول رقم (01): عناصر مؤشرات جودة الحياة

المؤشرات	مجموعات
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة استعمال الأراضي - حجم سكان المدينة وهذا يكون حسب النوع، والعمر والكثافة السكانية - معدل النمو السنوي للسكان - نسبة الأسر التي تعيلها امرأة - متوسط حجم الأسرة - معدل التكوين الأسري - الدخل الأسري - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدينة - التوزيع النسبي للمساكن حسب النوع 	<ul style="list-style-type: none"> مجموعة مؤشرات الخلفية العامة

¹ - عبد الوهاب جودة الحاييس بسمة بنت سالم، نوعية الحياة لدى السكان المحليين كآلية لاستدامة التنمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 18، 2016، ص 18.

<p>- التوزيع النسبي لأنواع حيازة المسكن</p>	
<p>- نسبة الأسر الفقيرة. - نسبة العمالة غير الرسمية - نصيب الفرد من أسرة في المستشفيات - معدل وفيات الأطفال دون سن الـ 05 سنوات - توقع أمد الحياة - معدلات الأمية للناضجين (15 سنة فأكثر) - معدل الالتحاق بالتعليم المدرسي. - عدد التلاميذ في القسم - معدل الجريمة</p>	<p>مجموعة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية</p>
<p>- نسبة توصيل المنازل بالمرافق - نسب إتاحة الحصول على المياه النقية - متوسط استهلاك الفرد من المياه - السعر المتوسط للمياه - نسب الإنفاق على البنية التحتية بالمدينة</p>	<p>مجموعة مؤشرات البنية الأساسية</p>
<p>- التوزيع النسبي لأنماط النقل - متوسط زمن رحلة العمل - نسبة الإنفاق السنوي على الطريق لكل ساكنين - معدل ملكية السيارة - طول الطرق المدينة</p>	<p>مجموعة مؤشرات النقل</p>
<p>- نسبة المياه المعالجة - إنتاج النفايات الصلبة - نسبة استعمال وسائل التخلص من النفايات الصلبة - نسب المساكن المقامة على الأراضي المهشة - نسبة المساكن المهدامة أو الآيلة لسقوط</p>	<p>مجموعة مؤشرات الإدارة البيئية</p>

<p>مجموعة المؤشرات المحلية</p> <ul style="list-style-type: none"> - التوزيع النسبي لمصادر الإيرادات المحلية - متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الرأسمالي بالمدينة - نسبة خدمات الديون (نسبة المدفوعات أصول الدين المحلي/ من جملة المصروفات السنوية) - نسبة العاملين بالمحليات / جملة عدد سكان المدينة - معدل الأجور والرواتب - نسبة المنصرف من التعاقدات المحليات من جملة المنصرف - مستوى توفير الخدمات بالمدينة بلدية، أمانة، محافظة - التحكم في القرارات المحلية (سلطة اتخاذ القرار) محلي، إقليمي، مركزي 	<p>مجموعة مؤشرات الإسكان</p> <ul style="list-style-type: none"> - متوسط سعر المسكن / متوسط دخل الأسرة - متوسط إيجار المسكن / متوسط دخل الأسرة المستأجرة - معدل متوسط سعر الأرض المطورة إلى متوسط سعر الأرض الخام - متوسط نصيب الفرد من الأمتار المربعة بالمنزل - نسبة المساكن الدائمة (ذات بنية قوية / إجمالي المساكن) - نسبة المساكن التي تستوفي الشروط الرسمية (المخططة / إجمالي المساكن) - نسبة إنتاج المساكن (عدد المساكن / عدد السكان) - الاستثمار بالمسكن (الاستثمار العقاري / الناتج المحلي)
---	---

المصدر: عادل بونقاب، سياسات التنمية الحضرية والمؤشرات قياسها في مجال تنفيذ أجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص ص 147-148.

5- مفهوم جودة الحياة الحضرية:

لا يوجد إجماع على تعريف واحد لجودة الحياة الحضرية، ولكن توجد بعض التعريفات التي تساعد على فهم هذا المصطلح منها:

✓ جودة الحياة بمنطقة ما هي تكامل وتوافر العناصر المكونة للقطاعات الرئيسية لتلك المنطقة القطاع الاجتماعي، القطاع العمراني، قطاع البنية الأساسية والخدمات والتي توفر للسكان الراحة النفسية

والأمان وتساعد المنطقة على القيام بوظائفها المستهدفة، والتي تتمثل في البيئة الطبيعية وظروف السكن والمواصلات والرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية.¹

✓ جودة الحياة هي "التعبير عن الرقي في مستوى الخدمات المادية والاجتماعية والنفسية التي تقدم لأفراد المجتمع، وهي التي تعبر عن نزوع الأفراد نحو نمط حياة يتميز بالترف، وهذا النمط يمكن أن يتحقق في المجتمعات التي استطاعت حل كافة مشاكلها المعيشية.²

✓ جودة الحياة هي الدرجة التي يستمتع فيها السكان في إطار حياتهم الحضرية. من خلال التعريفات السابقة نجد أن التعريف الإجرائي الممكن وضعه لجودة الحياة هي أنها الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية، والإحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، وذلك عن طريق توفير المسكن، التجهيزات ومختلف المرافق اللازمة.

¹ - عبد الرحيم قاسم قناوي وعصام عبد السلام، جودة الحياة والعمارة في المناطق العشوائية، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي العاشر، قسم تخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2008، ص 10.

² - عبد المعطي وحسن مصطفى، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، وقائع المؤتمر العلمي الثالث: الإنماء النفسي والتربوية للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص 63.

الفصل الثاني:

الإطار المكاني

(دراسة جغرافية عامة للقطب السكني الجديد - يولحاف الدير)

مقدمة الفصل:

سيتم خلال هذا الفصل التطرق بالدراسة والتحليل للمجال الجغرافي موضوع الدراسة والمتمثل في بلدية بولحاف الدير إجمالاً، من خلال دراسة جغرافية عامة، تشمل الوسط الطبيعي ومختلف مكوناته، وذلك نظراً لتأثير هذا الأخير البالغ في نمط حياة السكان وارتباطه الشديد، حيث أن للمناخ، التربة، جيولوجية المنطقة، الشبكة الهيدروغرافية، الغطاء النباتي وغيرها من العناصر، كلها لها تأثير كبير في تحديد محفزات وعوائق الموضع للتعمير، وكذلك لجودة الحياة الحضرية، إذ أن الكثير من الأخطار الطبيعية ترجع بالأساس لمكونات الوسط الطبيعي.

كما سيتم التطرق للخصائص السكانية والعمرانية لمجال الدراسة، والمتمثل في الحي السكني الجديد "بولحاف الدير"، وذلك بغية الاطلاع على مدى تأثير هذه العناصر البشرية، ومدى تأثيرها المباشر وغير المباشر في نمط حياة السكان.

أما بخصوص الدراسة السكانية لمدينة بولحاف الدير فقد تعذر علينا الحصول على معطيات إحصائية حولها، فقررنا (بعد استشارة الأستاذ المشرف) الاكتفاء بالتطرق للدراسة السكانية لمدينة تبسة، كون سكان القطب الجديد "بولحاف الدير" غالبيتهم من سكان مدينة تبسة.

المبحث الأول: الدراسة الطبيعية لمجال الدراسة

تمهيد:

تبعاً للموقع الجغرافي للقطب السكني بولحاف الدير، والذي يعتبر امتداداً طبيعياً لبلدية تبسة الحدودية مع بلدية بولحاف الدير، ونظراً لتشابه وتطابق الخصائص الطبيعية لكل من موضع القطب السكني، وكذلك موضع مدينة تبسة، فقد ارتأينا التطرق بالدراسة الطبيعية لمدينة تبسة على اعتبار أنها مشابهة تماماً لمجال دراستنا، وذلك بعد أن تعذر علينا الحصول على تفاصيل الخصائص والعناصر الطبيعية لمجال الدراسة.

1- تاريخ ونشأة منطقة الدراسة:

اسمها باللاتينية (تيفسنيس) وبالعربية تبسة، وأطلق عليها الرومان عدة أسماء (تيفاست) وهي مدينة بناها الفينيقيون في القرن الخامس قبل الميلاد كمركز تجاري أصبح نشطاً في المبادلات التجارية مع مملكة قرطاج الفينيقية التي مدت نفوذها على المنطقة بحكم موقعها وموضعها المميز، إلا أن المدينة لم تكن بمنأى عن الصراعات الدائرة حولها فأحرقت عقب معركة بين روما و قرطاج سنة 146 ق.م، وأخذت في البناء والتشييد لتبلغ المدينة قمة ازدهارها خاصة في الفترة الممتدة من سنة 117 إلى 217 للميلاد عرفت خلالها تطوراً في العمران والنشاط الفلاحي الصناعي، التجاري، الثقافي، والفني. حينها بلغ عدد سكانها 50000 نسمة، شيد الرومان من أجلهم (المسرح المدرج، والسور القديم والجسور السبع على وادي زعرور وقوس النصر ومعبد مينارف والحمامات المفروشة بالفسيفساء و الغنية بألوانها ورسومها والدار الرومانية و تبسة العتيقة والفروم). خلال الفترة (284-313) احتكر الإمبراطور الروماني دفليانوس كل السلطات بيده لدرجة ادعائه الربوبية وقد كان شعاره (الشمس التي لا تغيب) وبعد ذلك انهزم في حربه مع الوندال وعات الوندال فسادا وخرابا في المدينة، واستولى عليهم البيزنطيون سنة 533م حيث كانت آنذاك من أكبر المدن فرفعوها إلى ولاية ثانية بعد قرطاج، وواحدة من كبريات المدن في إفريقيا وكانت مساحتها الإدارية تشمل سائر المدن الجنوبية بالمغرب الأدنى والأوسط، فقاومهم سكانها وتصدوا لهم إلى أن هزموا سنة 546 م، ودخلت المنطقة كلها في فوضى وتدهور إلى أن جاء الفتح العربي الإسلامي الذي يقوده عقبة بن نافع سنة 646 م فوكل قيادة الجيش الفاتح لمدينة تبسة عبد الله بن جعفر وفيصل الرفاعي، فكانت من بين المدن التي وصلها الإسلام قبل غيرها من المدن في الجزائر. أما في الفترة الممتدة من (1574-4824م) فقد كانت مدينة تبسة تحت الإدارة العثمانية.

عند احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، يروى أن المحاولة الأولى لاحتلال مدينة تبسة من طرف الفرنسيين كانت سنة 1746م بقيادة راندون والتي فشلت لتليها محاولة أخرى في نفس السنة كانت ناجحة، هدم من خلالها جانب من الجهة الجنوبية لصور المدينة ودخلها الفرنسيون فشيّدوا الثكنة العسكرية جنوب القلعة الحالية (1958م) وعملوا على تهجير سكان المدينة وإجبارهم على تركها، وأخذ العمران يزداد اتساعا خارج أسوار المدينة، وشيّدوا أيضا عدة طرق حضرية لا تزال إلى يومنا هذا بالإضافة إلى بناء السكة الحديدية قصد سهولة التنقل نحو الساحل بثروات تبسة خاصة الفوسفات والحديد، إلى أن جاءت ثورة التحرير الوطني والتي لعبت مدينة تبسة دورا فعّالا في نجاحها بحكم أنها مدينة حدودية فكانت معبر للأسلحة والذخائر الحربية إلى غاية الاستقلال.¹

2- الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة:

تقع مدينة تبسة في الشرق الجزائري وهي واحدة من مدن الهضاب العليا الشرقية، موقعها متلاحم مع الحدود التونسية ب 39 كلم، وعن العاصمة التونسية ب 326 كلم مما جعلها تحتل موقعا استراتيجيا هاما كما تمر بها عدة طرق وطنية:

- الطريق الوطني رقم 10 الذي يصل مدينة قسنطينة بالمدينة مرورا إلى الجمهورية التونسية.
- الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين مدينة عنابة ومدينة تبسة إلى مدينة الوادي.
- خط السكة الحديدية المار بالمدينة، والذي يربط منجم جبل العنق للفوسفات المتواجد ببئر العاتر بمدينة عنابة. كما يتفرع خط آخر للسكة الحديدية من مدينة تبسة إلى الجمهورية التونسية مرورا بمدينة الكويف.

3- الموقع الإداري:

تعتبر مدينة تبسة مقر ولاية تضم 28 بلدية كما أنها مقر دائرة تضم بلدية واحدة، وتقع مدينة تبسة في الجزء الشمالي الشرقي للولاية، يحدها من الشمال بلدية بولحاف الدير، ومن الشمال الشرقي بلدية الكويف، ومن الشمال الغربي بلدية الحمامات، ومن الجنوب بلديتي الماء الأبيض والعقلة المالحة، وشرقا بلدية بكارية، وغربا بلدية بئر مقدم. تتربع البلدية على مساحة تقدر ب 18400 هكتار.²

4- أهمية الموقع :

¹- علي سلطاني رئيس الدائرة الأثرية لولايات تبسة، أم البواقي، سوق أهراس ، تاريخ تبسة، الوكالة الوطنية للآثار والمعالم والنصب التاريخية 1994.

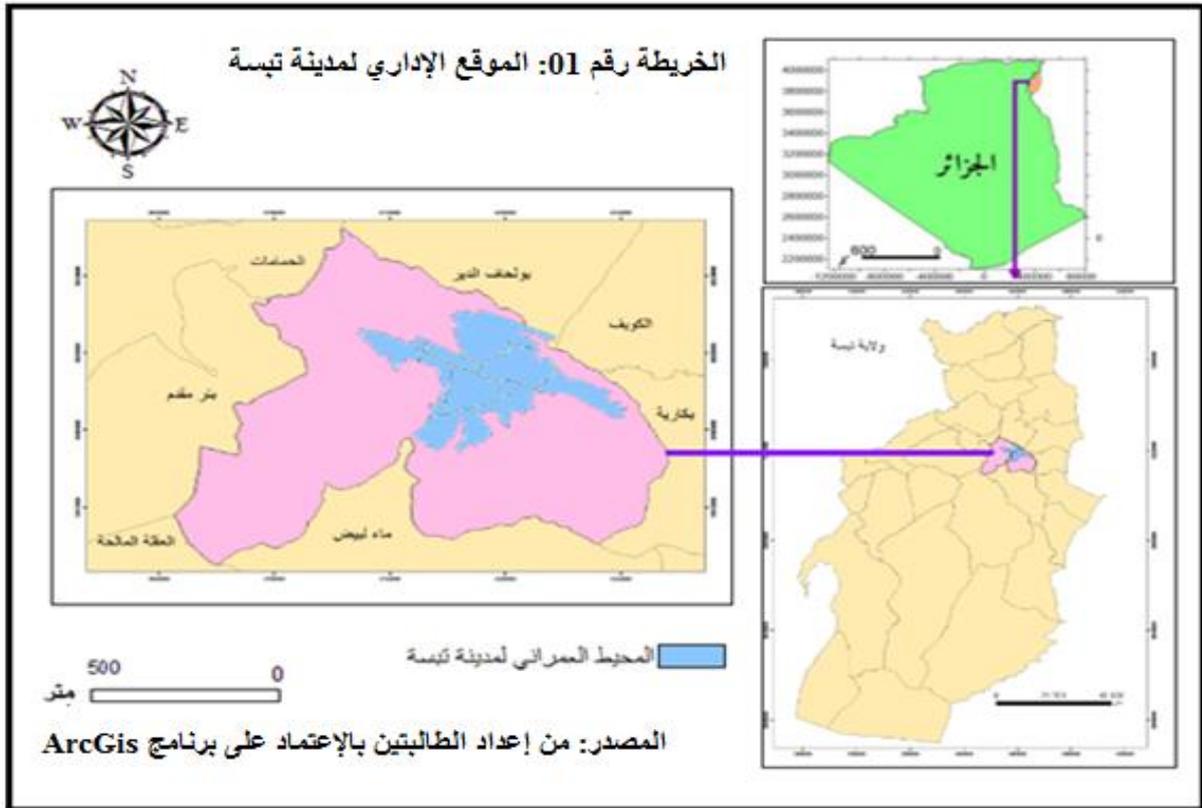
²-مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU.

إن مدينة تبسة عبارة على موقع اتصال بري ذو أهمية بالغة في شرق البلاد، إذ تربط بين الجزائر والجمهورية التونسية وهذا ما جعل منها مدينة حدودية تجارية، تلعب دورا محوريا في التفاعلات التجارية والاقتصادية بالنسبة للمدن الواقعة خاصة على الطريق الوطني رقم 10.

5- دراسة الموقع:

مدينة تبسة تتواجد على مستوى أقدام جبل أوزمور، الذي يصل ارتفاعه إلى 1500م، وتربع على هضبة رسوبية، وتحتل معظم سهل المرجة، وترتفع على مستوى سطح البحر ب 900م (الخريطة رقم 1).

خريطة رقم (01) موضع مدينة تبسة (بلدية تبسة)



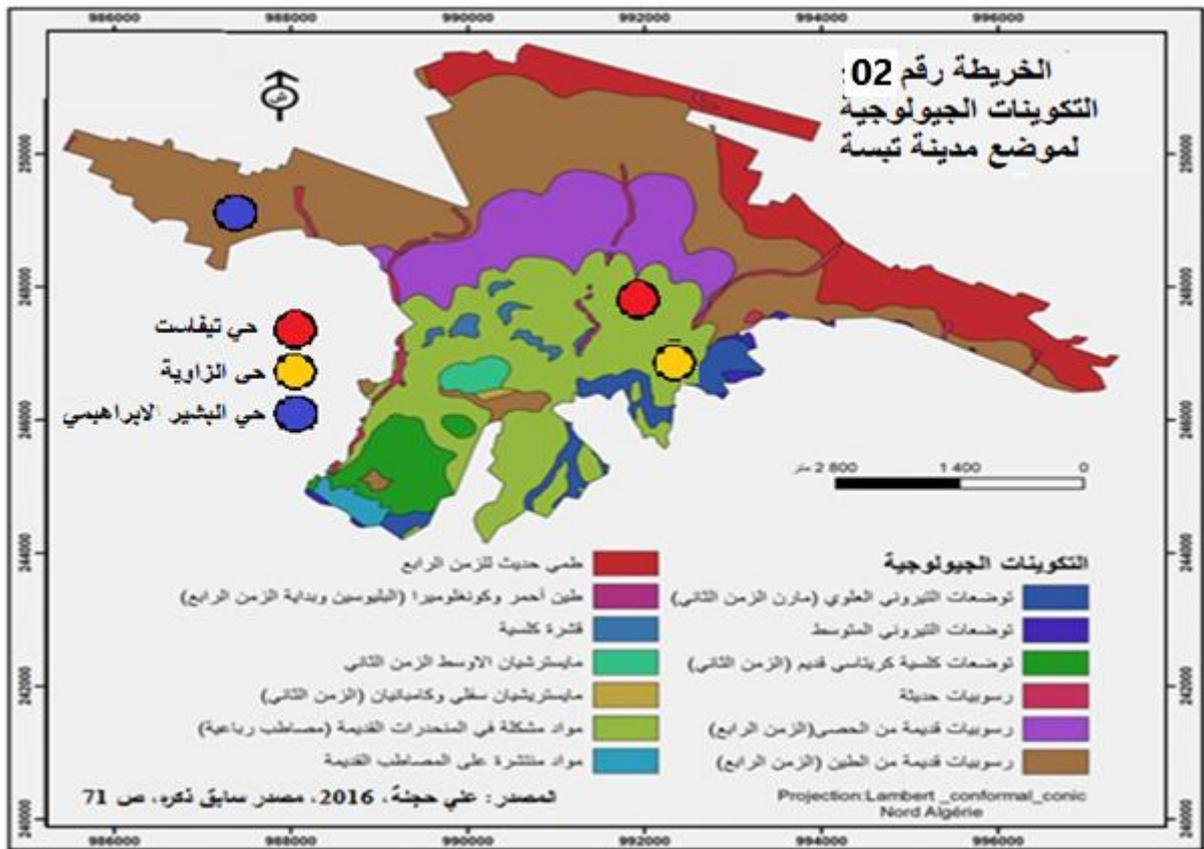
6- التركيب الصخري:

يتحكم التركيب الجيولوجي لأي مدينة في تحديد اتجاهات توسعها وتوزيع المباني، ونوعيتها وارتفاعها، تبعا لاستقرار ونوع الصخور ومدى صلاحيتها ومقاومتها للبناء. التركيب الجيولوجي لمدينة تبسة يظهر تكوينين أساسيين (الخريطة رقم 2) هما¹:

¹- علي حجلة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في تهيئة المجال التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة.

- **تكوينات الزمن الثاني:** تعود جلها إلى العصر الكريتاسي C وهي عبارة عن تكوينات من المارنة السوداء، الخضراء أو الرمادية إضافة إلى الكلس على شكل صفائح سميكة، حيث تتواجد في الجبال الجنوبية الغربية للمدينة إلا أن الكلس المكون لهذه الأخيرة أبيض سميك والمارنة أحدث من سابقتها.

- **تكوينات الزمن الرابع:** وهي التكوينات الأكثر انتشارا في موضع المدينة، أقدمها المواد المتشكلة في المنحدرات الواقعة بين الجبال الجنوبية الغربية والجبال الجنوبية الشرقية، تليها الرسبات الحجرية والطينية القديمة في أقدام الجبال أين يتركز الجزء الأكبر من عمران المدينة ومنطقة توسعها أما التكوينات الأحدث في المنطقة فتتواجد في سهل المرجة على ضفتي وادي الكبير، وهي عبارة عن طين حديث.



7- الدراسة الجيوتقنية للتربة:

تعتبر دراسة جيوتقنية التربة من العناصر الأساسية التي تسمح مع عوامل أخرى كالانحدارات والجيولوجية بتحديد الأراضي الصالحة للبناء من غيرها، وقدرتها على تحمل المنشآت وتميز خمس فئات من الأراضي حسب مواصفاتها الجيوتقنية وهي:

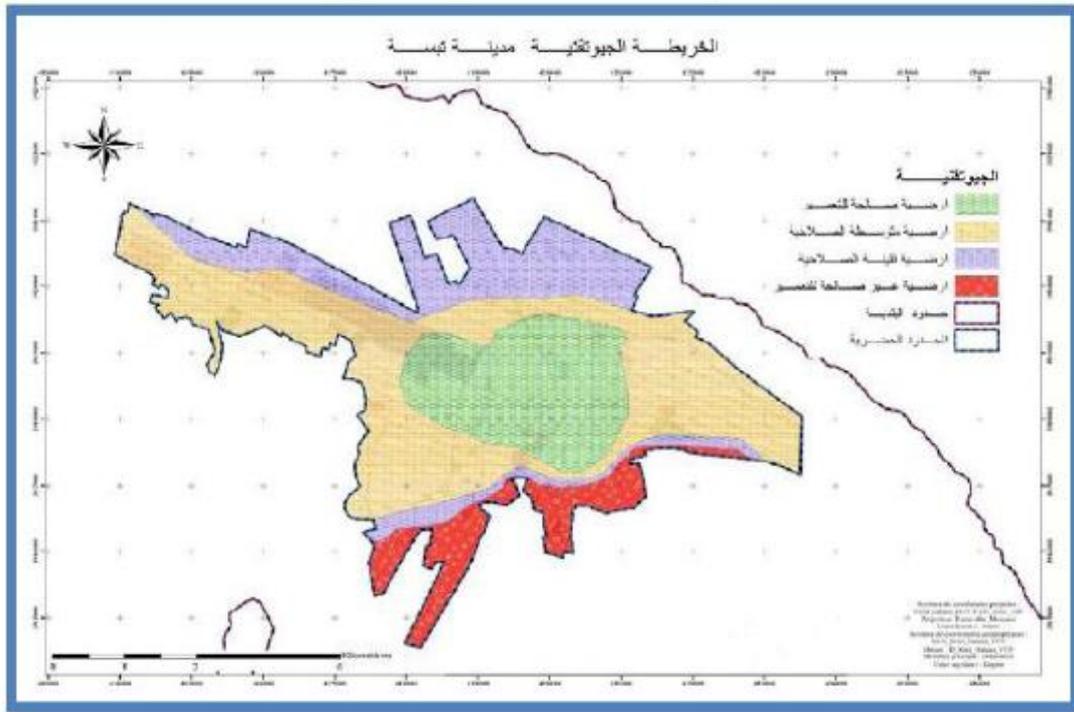
أ- أراضي صالحة للبناء: تتربع على جزء مهم من أرض المدينة، تتميز بانحدار ضعيف (3-5%) وترتبتها وصخورها متماسكة ومتراصة، تسمح بوضع بنايات متعددة الطوابق R++3 و R+4 وترتبتها وصخورها متماسكة ومتراصة. تتواجد هذه الأراضي في وسط المدينة، حي الكوييماد وحي 3 ماي.

ب - أراضي متوسطة الصلاحي M، وهي الأراضي الواقعة في الجهة الغربية لمدينة على طول طريق قسنطينة 3-5% تركيبها الجيولوجي متغير، عموماً، والى شماله، تتميز بانحدار ضعيف أيضاً يتراوح ما بين هي عبارة عن تكوينات من الطين والكونكولوميرا المتراسة، هذه الأراضي تسمح بتوطين مباني عمودية R++3 و R+4 وأعلى من ذلك تبعا لعمق أسسها.

ج-أراضي قليلة الصلاحية للبناء: وهي الأراضي الواقعة على سهل المرجة يميزها انحدار ضعيف جدا 3%، تكون أساسا من الطين الحمراء الشديدة التراص على عمق 4 أمتار، وهي أراضي معرضة دوريا للفيضانات، وكل توقيع للبناء عليها يتطلب أسس عميقة وحماية مسبقة من الفيضانات.

د -أراضي غير صالحة للبناء: وهي الأراضي الجبلية، إضافة إلى الأراضي ذات الرسوبيات الحديثة بوادي الكبير والتي نجدها معرضة للفيضانات نتيجة لعدة عوامل.

الخريطة رقم (03): الخريطة الجيوتقنية لمدينة تبسة

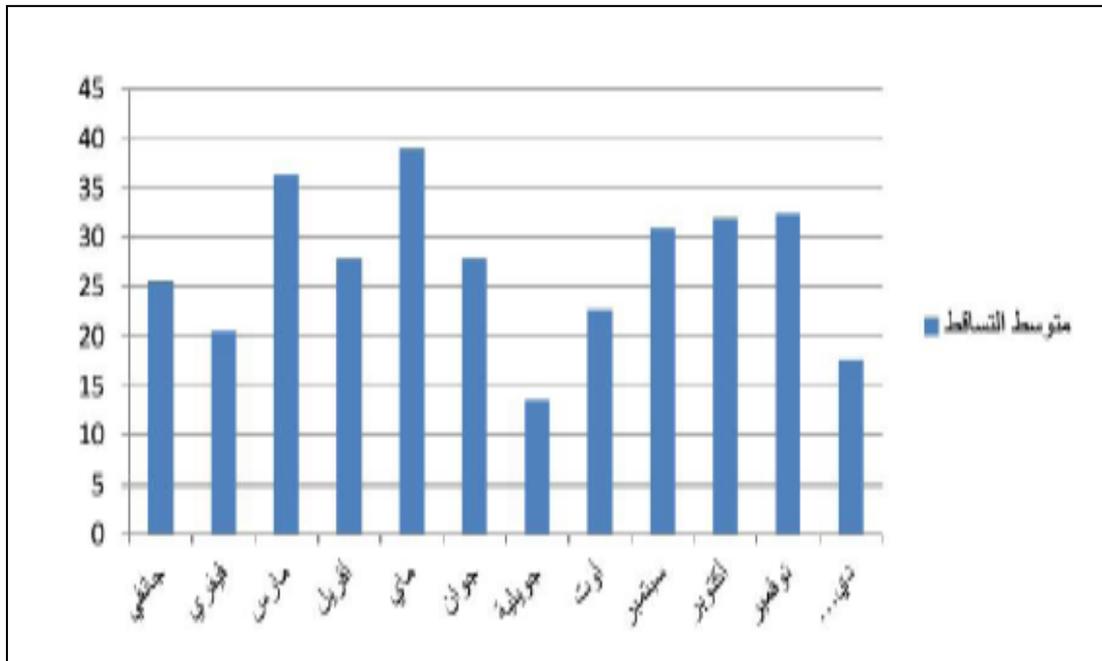


المصدر: المصلحة التقنية لولاية تبسة، السنة 2018

8- المناخ:

ساهمت في تحديد مناخ ولاية تبسة العديد من العوامل، فبالإضافة إلى مساحتها الشاسعة والممتدة ما بين المنطقة التلية في الشمال والصحراء جنوبا، فهي تتواجد على إرتفاع 900م فوق مستوى سطح البحر، كما أن متوسط ارتفاع النطاق الجبلي بها هو في حدود 1286م، مما أعطانا مناخ قاري حار وجاف صيفا وبارد شتاء، مع معدل تساقط لا بأس به، كما أن مرتفعات الولاية في بعض الأحيان تغطيها الثلوج.

الشكل رقم(02): منحنى بياني يوضح متوسط التساقط على مدار السنة لمدينة تبسة



المصدر: إنجاز الطلبة بالاعتماد على معطيات مركز الأرصاد الجوية تبسة، 2022

9- الشبكة الهيدروغرافية:

يتميز السطح التضاريسي لمنطقة تبسة بكثرة الأودية التي تنحدر من الجبال الواقعة جنوب البلدية، من أهمها واد زعرور الذي يمر بالمدينة القديمة، واد الناقص المار في وسط المدينة تقريبا، واد رفانة في الجهة الغربية للمدينة الذي يخترقها مارا في المنطقة الصناعية وواد السقي الذي يمر غرب هذه الأخيرة، كل هذه الأودية مؤقتة الجريان وهي تصب في وادي الكبير الدائم الجريان والمنحدر من الجهة الشرقية للمدينة مارا شمالها، ليصب بدوره في وادي شبرو في الشمال الغربي للمدينة.

المبحث الثاني: الدراسة السكانية لمجال الدراسة

تمهيد

السكان هم الطاقة المتجددة والقدرة الكامنة بالمدينة، ولهم مفهوم خاص في جودة الحياة لأنهم بذاتهم هم صناع جودة الحياة المرجوة، ولا بد أن يكونوا هم المستفيدين، بعبارة أشمل جودة الحياة من السكان وإلى السكان، وهذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق تحقيق تنمية شاملة والتي من شأنها خلق رفاه حضري، ويجب نسج الرفاه المعيشي حولهم وبواسطتهم ولأجلهم.

بما أن غالبية سكان القطب السكاني الجديد "بولحاف الدير" هم في الحقيقة من سكان بلدية تبسة وما جاورها، ونظرا لعدم توفر معطيات إحصائية حول سكان مجال الدراسة، ارتأينا التطرق لدراسة سكان بلدية تبسة كمرجع أساسي للدراسة السكانية.

1- مراحل تطور السكان:

مر تطور سكان مدينة تبسة عبر العديد من المراحل الزمنية نتيجة تأثير جملة من العوامل خصوصا التاريخية منها، تبعا لذلك سنركز دراستنا على الفترات الزمنية التي تشير المصادر التاريخية إلى صحة بياناتها الإحصائية. بناء على ذلك يمكن أن نوجز هذه المراحل في ما يلي:

1-1- المرحلة الأولى (1870-1954): اتسمت هذه المرحلة بنمو سكاني بطيء نسبيا حيث كان عدد السكان سنة 1870 في حدود 2370 نسمة، لينتقل إلى 21480 نسمة سنة 1954 بمعدل نمو 2.66%، ويرجع انخفاض معدل النمو لهذه المرحلة إلى هجرة العديد من أهالي الجهة الجنوبية من الولاية تحت تأثير ضغوطات للاستعمار الفرنسي وأيضا نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية.

1-2- المرحلة الثانية: (1854-1966): امتدت من فترة الثورة التحريرية إلى غداة الاستقلال مباشرة، كونها مرحلة انتقالية بين الاحتلال والاستقلال، ارتفع عدد السكان حيث بلغ 42642 نسمة سنة 1966م بمعدل نمو مرتفع نسبيا 5.88%، والذي يفوق المعدل الوطني المقدر بـ 4.77%، ويرجع هذا الارتفاع في مرحلة الاحتلال إلى الهجرة الريفية الكبيرة نحو المدينة نتيجة الأساليب التي طبقتها فرنسا على سكان الريف كسلب الأراضي الزراعية في المناطق السهلية من ملاكها الأصليين، أما غداة الاستقلال فبسبب الأوضاع المزرية التي عايشتها الأرياف خاصة في الهضاب العليا.

1-3- المرحلة الثالثة (1966-1977): انتقال حجم سكان المدينة إلى 62639 نسمة سنة 1977، وفي هذه المرحلة تم ترقية مدينة تبسة إلى مقر ولاية أثناء التقسيم الإداري وهذا لم يكن له أي أثر الكبير في رفع معدل النمو الحضري بالمدينة المقدر بـ % 3.56 والذي ظل منخفضا خلال هذه الفترة مقارنة بالمعدل الوطني % 5.40 وهنا راجع لسياسة الثورة الزراعية لعام 1974 التي أثمرت في تثبيت سكان الأرياف في أراضيهم، كون منطقة تبسة منطقة فلاحية برعوية بدرجة الأولى.

1-4- المرحلة الرابعة (1977-1987): بلغ عدد سكان المدينة سنة 1987 إلى 107559 نسمة بمعدل % 5.55. وهو معدل مرتفع نسبيا إلا أنه أكبر من المعدل الحضري لنفس الفترة المقدر بـ: % 5.46 ويرجع ذلك إلى استفادة المدينة من عدة مشاريع تنموية وتوفر ظروف جذب السكان كتوفر السكن وهياكل الرعاية الصحية والعمل على وجه الخصوص ولا تفوتنا الإشارة إلى التجمع الثانوي (علي مهني) الذي ظهر في هذه الفترة، على بعد حوالي 8 كيلومتر إلى الجهة الغربية عن مركز المدينة بمحاذاة طريق قسنطينة، وهي تمثل أول نواة لمنطقة التوسع، وقد بلغ عدد سكانها سنة 1987 إلى 2676 نسمة.

1-5- المرحلة الخامسة (1987-1998): قدر عدد سكان المدينة في تعداد 1998 بـ: 154335 نسمة فكان بذلك معدل نمو هذه الفترة % 3.34 وهو دون المعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر بـ % 3.57: كما أنه منخفض مقارنة بمعدل نمو المرحلة السابقة ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك راجع لظروف جذب السكان كالسكن والعمل. أما التجمع الثانوي (علي مهني) ففي سنة 1998 بلغ عدد سكانه 5313 نسمة بمعدل نمو % 6.43.

1-6- المرحلة السادسة (1998-2008): بلغ حجم السكان في مدينة 198281 نسمة وتسجيل معدل نمو % 2.54 رغم انخفاضه مع المعدل السابق للمدينة إلا أنه يزال مرتفعا مقارنة بمعدل نمو سكان المدينة وهذا راجع إلى توسع المدينة وضمها سكان التجمعات الثانوية.

1-7- المرحلة السابعة (2008-2021): تم تقدير عدد سكان المدينة بحوالي 235294 نسمة ومعدل نمو % 2.25 في 31 ديسمبر 2021م. (مديرية البرمجة والميزانية لولاية تبسة)

2- الكثافة السكانية حسب القطاعات العمرانية:

من خلال الجدول رقم (01) الذايبين توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية لمدينة تبسة سنة 2021 أنه يوجد هناك تباين وتوزيع غير عادل داخل هذه القطاعات وهذا راجع أساسا إلى التقسيم

غير المنتظم لهذه القطاعات سواء من حيث الشكل أو المساحة، وهذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى خمس فئات وهي:

الجدول رقم (02): عدد السكان والكثافة السكانية بمدينة تبسة سنة 2021

الكثافة السكانية نسمة /هكتار	السكان (نسمة)	مساحة القطاع (هكتار)	القطاع
95.38	5640	59.13	01
180.98	85489	472.37	02
117.83	80396	682.28	03
87.87	33018	375.75	04
26.49	17838	673.28	05
00	00	142.97	06
8.41	2807	333.81	07
52.35	9789	187	08
48.18	13465	279.49	09
7749	248443	3206.08	المجموع

2- العوامل المؤثرة في تطور السكان:

عرفت مدينة تبسة زيادة سكانية معتبرة وهذا بفعل الحركة الطباعية والناجحة عن الفارق بين المواليد والوفيات، وكذا الحركة السكانية لهم والمحددة بصافي الهجرة.

أ - **العوامل الطبيعية:** إن السبب الأول هو الزيادة في المواليد ونقص الوفيات، وهو ما يعرف بالزيادة

الطبيعية وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- انتشار العنوسة في الأوساط النسوية.

- إتباع سكان المدينة لسياسة تحديد النسل.

- عزوف الشباب عن الزواج.

ب - **العوامل الغير طبيعية:** الهجرة تلعب دورا هاما في زيادة أو نقصان حجم السكان حيث ترتبط

بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الجاذبة أو الطاردة، بالنسبة إلى مدينة تبسة من خلال فرز

طلبات التسجيل والشطب في القائمة الانتخابية للفترة (2004/01/04 إلى 2004/01/31) تبين

أن هناك وافدون من وإلى بلديات الولاية وهناك وافدون من وإلى ولايات الوطن كما يلاحظ في الجدولين.

الجدول رقم (03): مدينة تبسة . الوافدون من وإلى بلديات الولاية لسنة 2004

سبب الهجرة	النسبة المغادرون	نسبة الوافدون	صافي الهجرة	المغادرون	الوافدون	البلديات
العمل والزواج والسكن وأسباب أخرى	5.28	11.41	108	17	125	الكويف
	16.77	10.31	59	54	113	بئر مقدم
	1.86	9.95	103	6	109	العقلة
	3.11	9.85	98	10	108	الشريعة
	6.83	8.49	71	22	93	الماء الأبيض
	1.55	7.21	74	5	79	عين الزرقاء
	5.28	6.57	55	17	72	بئر العاتر
	6.83	5.75	41	22	63	الحمامات
	4.35	4.47	35	14	49	مرسط
	2.17	4.38	41	7	48	ونزة
	1.55	3.28	31	5	36	العوينات
	3.73	2.55	16	12	28	الحويجبات
	9.01	2.19	121	12	24	بكارية
	2.17	2.19	5-	29	24	قريقر
	2.48	1.92	14	7	21	بئر الذهب
	1.24	1.73	11	8		المزرعة
	00	1.37	11	4	15	فركان
	8.70	1.28	14	0	14	المريج
	00	0.91	18-	28	10	بولحاف الدير

سطح قنتيس	9	0	9	0.82	0.62
بوخضرة	8	2	6	0.73	2.17
أم علي	7	7	0	0.64	1.55
نقرين	7	5	2	0.64	6.21
العقلة المالحة	7	20	13-	0.64	0.62
ثليجان	5	2	3	0.46	0.93
صفصاف الوسرى	2	3	1-	0.18	1.23
بجن	1	4	3-	0.09	1.24
المجموع	1096	322	774	100.00	100.00

المصدر: فرز كل من طلبات التسجيل والتشطيب في القائمة الانتخابية

3- توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية :

أ- تقسيم المدينة إلى قطاعات عمرانية : قسمت المدينة إلى 9 قطاعات عمرانية وقد اعتمد في هذا

التقسيم على عدة معايير منها:

المحاور والطرق المهيكلية للمجال الحضري (طرق رئيسية، سكة حديدية...)

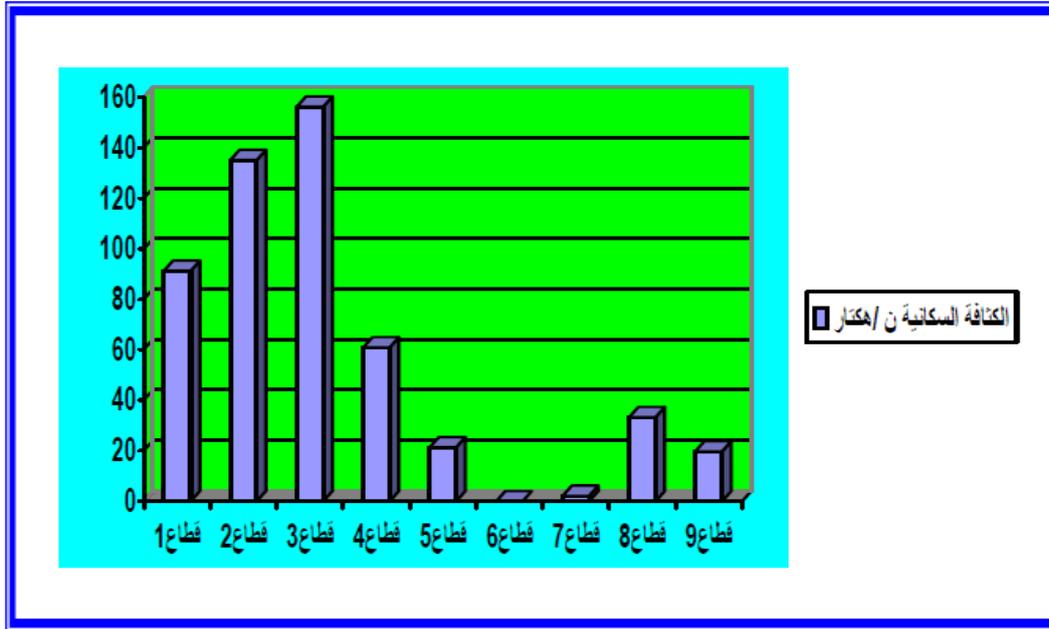
- الشكل العمراني ومرفولوجية البناء.

- الفترات التاريخية التي يعود إليها العمران السائد في المدينة.

ب - توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية: اعتمادا على جدول توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات.

نلاحظ أن أكبر كثافة في القطاع 2 و 3 ويليها القطاع 1 وهو مركز المدينة، أما القطاع القريب من متوسط الكثافة للمدينة هو القطاع الرابع حيث أن متوسط الكثافة يقدر بـ 59.72 نسمة في الهكتار، وأقل نسمة في القطاع الخامس 5 والسابع 7 والسبب هو وجود المطار في القطاع الخامس ووجود منطقة النشاطات والتخزين في القطاع 7 والقطاع السادس عبارة عن منطقة صناعية.

الشكل رقم (04): رسم بياني يوضح توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات لسنة 2004



المصدر: من إنجاز الطلبة اعتمادا على المعطيات الإحصائية للبلدية، 2019.

4- الكثافة السكانية:

هي العلاقة التي تربط بين عدد المساكن والمساحة، ودراستها تعطي فائدة في فهم مدى تنظيم مجال المدينة من خلال توزيع المساكن على كامل مساحة المدينة والممثلة بالقطاعات العمرانية، ومن خلال الجدول تم تقسيم الكثافات السكنية إلى أربعة فئات هي:

الفئة الأولى (20 إلى 30 مسكن / هكتار): تضم القطاعات 1، 2، 3، بكثافة، 26.80، 28.83، 22.56 مسكن/ هكتار على التوالي ومرد ذلك لكون القطاعين 2، 3، تغطي عليهم الوظيفة السكنية.

الفئة الثانية (11.6 مسكن/ هكتار): تضم هذه الفئة قطاع 4 تقدر الكثافة فيه 11.6 مسكن/هكتار ويفسر انخفاض النسبة بطغيان الاستعمال الإداري والصحي.

الفئة الثالثة (3-7 مسكن /هكتار): تضم 5، 8، 9 أخفض كثافة نلاحظها في القطاع الخامس كونه يحوي المطار الذي يستحوذ على 320 هكتار أما القطاعين 8، 9، فيرجع انخفاض النسبة إلى أنها منطقة توسع لم تشيد بعد.

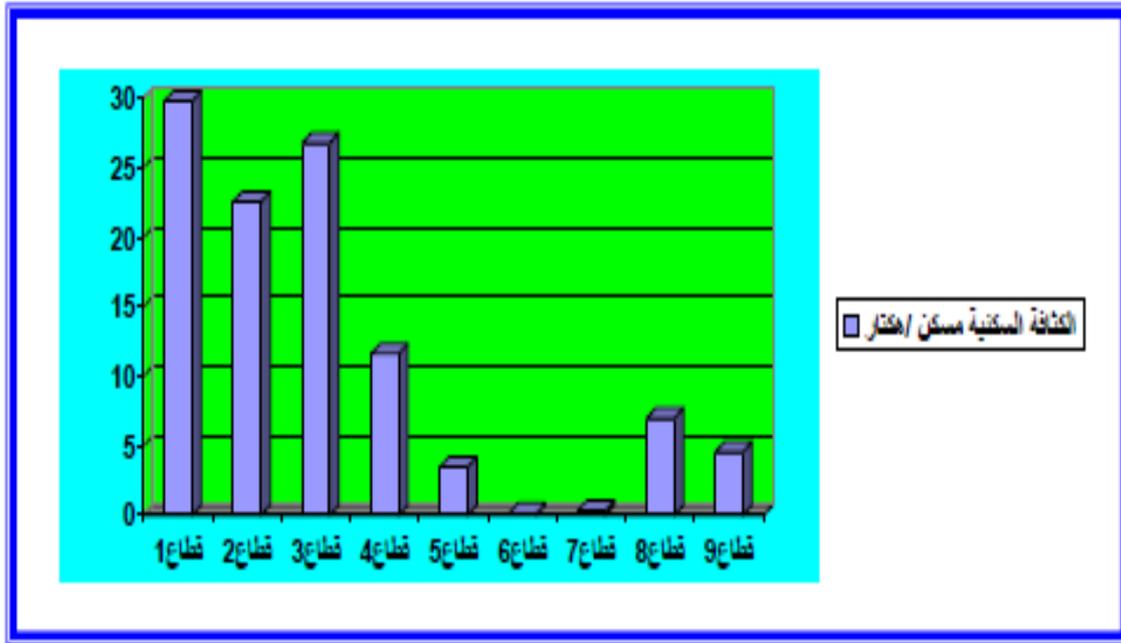
الفئة الرابعة (0.33 مسكن/هكتار): تضم القطاع، 7 الواقع بالجهة الشمالية للمدينة أين نجد منطقة نشاطات والتخزين على مساحة كبيرة 30 هكتار كما توجد مساحات لم تبني بعد، أما القطاع السادس هو عبارة عن المنطقة الصناعية تكاد تنعدم فيه الكثافة السكنية.

الجدول رقم(04): توزيع الكثافة السكنية عبر القطاعات لسنة 2015

الكثافة السكانية نسمة/هكتار	السكان (نسمة)	مساحة القطاع (هكتار)	القطاع
29.83	1790	60	01
22.56	10715	475	02
26.80	10318	385	03
11.60	5857	505	04
3.41	2584	745	05
0.12	33	270	06
0.33	104	316	07
6.98	3642	522	08
4.57	1714	375	09
/	36757	3383	المجموع

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية تبسة

الشكل رقم (05) رسم بياني يوضح توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات



المصدر: من إنجاز الطلبة بالاعتماد على المعطيات الإحصائية لبلدية تبسة.

المبحث الثالث: الدراسة العمرانية والمعمارية لمجال الدراسة

تمهيد:

تعتبر هذه الدراسة ضرورية ومهمة كونها تشكل منطلقا لدراسة السكن والإسكان، بما يحتويه من أنماط وسياسات، وذلك بغية الوقوف على كيفية نموه، انتشاره، وكذلك مختلف المشاكل المترتبة عن ذلك كله.

1- الدراسة العمرانية لتجمع بولحاف الدير

يمكن تقسيمها حسب التطور العمراني كما يلي:

أ- الفترة الاستعمارية: تنقسم بدورها إلى مرحلتين كالآتي:

المرحلة الأولى (1932-1946): خلال هذه المرحلة كانت بلدية بولحاف الدير عبارة عن ملحق إداري وهذا قصد مراقبة تحركات السكان والتحكم فيهم.

المرحلة الثانية (1932-1962): عرفت البلدية في هذه المرحلة تطورا مجاليا من حيث إنجاز 79 مسكن موازاة مع الطريق الوطني رقم (16) على شكل جزيرات ذات شكل مربع وهي عبارة عن محتشدات كان الغرض منها تجميع السكان والتحكم فيهم وعزلهم عن الثوار **1958**.

فترة ما بعد الاستقلال: يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى (1962-1983): بحكم الطابع الريفي والزراعي للمنطقة شهد التجمع الريفي بولحاف الدير منذ الاستقلال تطورا عمرانيا بطيئا وهذا لانعدام المشاريع التنموية بها.

المرحلة الثانية ما بعد 1984: في هذه المرحلة تم ترقية التجمع الريفي بولحاف الدير من تجمع ثانوي إلى بلدية وهذا سنة 1984، مما أدى إلى إنجاز عدة مرافق منها: مقر البلدية، مركز بريدي، مسجد، قطاع صحي بمحاذاة الطريق الوطني رقم (16) مشكلة مركز للبلدية، ومع التطور الإداري عرفت البلدية حركة ديناميكية وخاصة على الطريق الوطني رقم (16) مع ظهور بنايات عشوائية.

الشكل رقم (06): صورة مأخوذة من سكنات عدل



المصدر: من إنجاز الطالبتين.

نسجل على مستوى التجمع الرئيسي بولحاف التجهيزات التالية:

- المرافق الرياضية :
✓ ملعب جوارى .
- المرفق الإدارية والخدماتية :
✓ مقر البلدية.
✓ حظيرة البلدية.

✓ محطة خدمات.

✓ مركز هاتفي.

✓ محلات تجارية.

✓ حرس بلدي.

✓ فرع بريدي.

- المرافق التعليمية:

✓ مدرسة ابتدائية.

✓ ملحق مدرسة ابتدائية.

✓ إكمالية.

✓ ثانوية

الشكل رقم (07): مرافق إدارية بلدية بلحاف الدير



- المرفق الصحية :

✓قاعة علاج.

- المرفق الثقافية والدينية:

✓دار الشباب.

✓مسجد.

✓مقبرة.

2- مخطط شغل الأراضي رقم (3) بولحاف الدير

تمت دراسة مخطط شغل الأراضي من طرف مركز الدراسات والإنجاز العمراني باتنة حيث أعتمد هذا الأخير في دراسته على مراجعة عامة للتوجيهات الأساسية التي أقرها المخطط التوجيهي للتهيئة

والتعمير بلدية تبسة، حيث عمد إلى دراسة الخصائص الطبيعية للمنطقة بالإضافة إلى دراسة الإطار المبنى.

الشكل رقم (08): صورة توضح مخطط شغل الأراضي ببولحاف الدير



3- أهداف مخطط شغل الأراضي رقم (3) بولحاف الدير

القضاء على مشكل السكن الموجود في المدينة من خلال إنجاز أكبر عدد ممكن من السكنات. تحديد وتنظيم بصفة مفصلة الشكل الحضري وكيفية استخدام الأراضي، وحقول البناء بالنسبة للقطاعات والمجالات المبنية. وكذلك إنجاز مجموعة من التجهيزات وتنوعها لخلق حيوية وديناميكية داخل المنطقة. استقبال التوسع العمراني لمدينة تبسة.

الفصل الثالث
الجانب التطبيقي للدراسة
(جودة الحياة الحضرية بالنقط السكني الجديد بولحاف الدير)

مقدمة الفصل

تبعاً للمنهجية المتبعة في دراستنا والتي اعتمدنا فيها على المقاربة الكمية التحليلية، من خلال النزول للميدان وإجراء الملاحظات اللازمة، المقابلات الميدانية الضرورية، وأخيراً الاستبيان الميداني، وذلك بغية استكمال المعطيات الإحصائية المنقوصة والتي لم تتمكن من الحصول عليها من مصادرها.

على هذا الأساس سيتم في هذا الفصل التطرق لتحليل مختلف المعطيات الإحصائية والبيانية المتحصل عليها، وذلك من خلال الاستبيان الميداني الذي قمنا به.

سيتم التركيز على مختلف المؤشرات السكانية والسكنية، والمرافق الخدماتية المتوفرة بالحي السكني. كما سيتم دراسة مختلف المخاطر المحدقة بالسكان سواء ذات المنشأ الطبيعي، أو تلك التي لها علاقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، مع محاولة تفسير تلك المعطيات وربطها قدر الإمكان بجودة حياتهم.

المبحث الأول: التحليل البياني لنتائج الاستبيان الميداني

تمهيد:

بغية الحصول على المعطيات غير المتوفرة حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية وحتى العمرانية للسكان والسكن بالحي، قمنا بالنزول إلى الميدان والاحتكاك بشكل مباشر بالسكان، عبر تقديم العديد من الأسئلة المباشرة وغير المباشرة، المغلقة والمفتوحة، عبر تقنية ما يعرف بالاستبيان (الاستبانة).

عند إعدادنا للاستبيان أخذنا بعين الاعتبار عدة نقاط أهمها:

- تحديد هدف الاستبيان في ضوء أهداف الدراسة؛
- أن تكون استمارة الاستبيان مختصرة ومجدولة بشكل مبسط لسهولة تعبئتها من قبل السكان، مع التركيز على عدم توجيه أي أسئلة تتطلب تفكيراً عميقاً أو تحتاج إلى وقت وجهد من المفحوص.
- حصر المعلومات التي لم نستطع الحصول عليها من الجهات الرسمية في نموذج الاستبيان وعدم إقحام أي أسئلة تتوفر إجاباتها لدى الباحث من خلال المراجع أو الدراسات السابقة.
- مساعدة جميع المفحوصين على تعبئة الاستبيان من خلال الاتصال المباشر أو غير المباشر (عبر وسطاء) مع السكان أنفسهم قدر الإمكان وتفريغ الإجابة على نموذج الاستبيان والاكتفاء بقراءة السؤال دون التأثير عليهم في الإجابة ويقتصر ذلك على الأفراد الذين لا يجيدون القراءة باللغة العربية أو لا يجيدون تعبئة الاستبيان بطريقة صحيحة، وتساعدنا هذه الطريقة في ترشيد استمارات الاستبيان وعدم استبعاد أي استمارة نتيجة نقص المعلومات أو خطأ في البيانات.
- التأكد من التسلسل المنطقي لكل سؤال في الاستبيان تبعاً للإشكالية المطروحة.
- **طريقة توزيع الاستبيان:** تم الاعتماد على طريقة "العينة العشوائية البسيطة" وهي التي يتم اختيارها بحيث يكون لكل فرد من مجتمع الدراسة فرص متكافئة في الاختيار. على إثر ذلك قمنا في المرحلة الأولى بتوزيع 100 استمارة، حيث تم الاستعانة بمعارفنا الساكنين بالحي، وكذلك بمديرة المدرسة الابتدائية، التي ساعدتنا من خلال تسليم العديد من الاستمارات لتلاميذ السنة الخامسة لأخذها للبيت وملئها من طرف أوليائهم، كما ساعدنا أصحاب المتاجر، حيث قاموا بتوزيعها على بعض زبائنهم. كانت نسبة الاسترجاع الأولية ضعيفة حيث بلغت 35 استمارة فقط، هذا ما جعلنا نلجأ إلى طرق أخرى على غرار النزول ميدانياً ومقابلة السكان بشكل مباشر ومحاولة ملئ الاستمارات المتبقية، كما

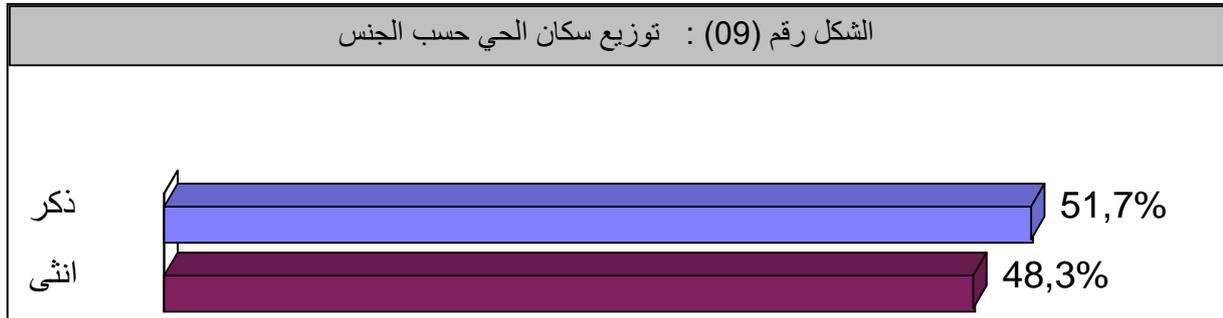
قمنا بإعادة الاتصال بمديرة المدرسة لاسترجاع بقية الاستمارات. على إثر ذلك ارتفعت نسبة الاسترجاع إلى 58 استمارة بحثية.

بعدها قمنا بتسجيل المعطيات الإحصائية ومعالجتها عبر استخدام برنامج "سفانكس"، ليتم بلورتها ضمن جداول إحصائية ورسومات وأشكال بيانية، ليسهل علينا تحليلها واستنباط النتائج المرجوة منها.

1- تحليل المؤشرات والخصائص الاجتماعية للسكان:

1-1- مؤشر الجنس:

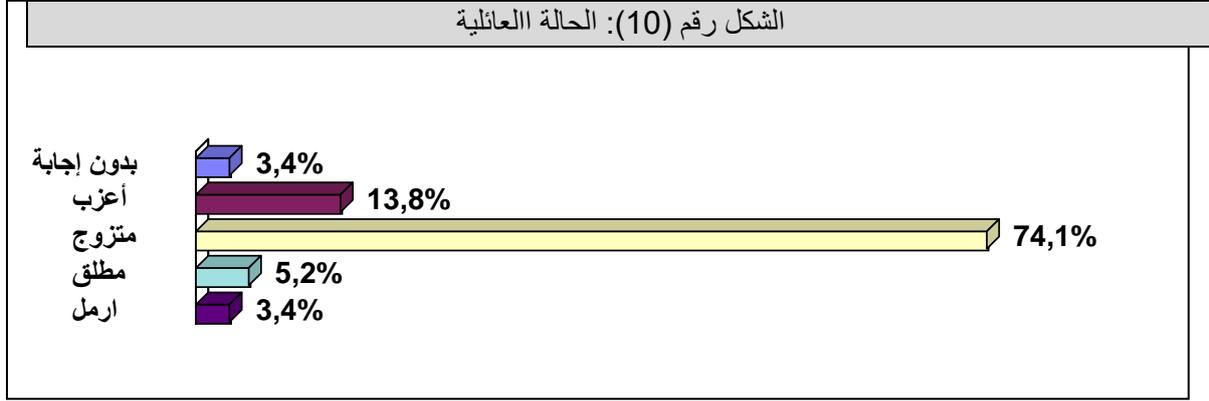
نلاحظ من خلال الشكل رقم (...)، أن نسبة الجنس الذكوري في عينة الدراسة تشكل أعلى نسبة مقارنة مع الجنس الأنثوي. يمكن تفسير ذلك كون غالبية الأحياء السكنية الجديدة تكون السكنات بها محل استفادة من طرف الذكور كونهم في غالب الأحيان يشكلون أرباب الأسر الذين يقع على عاتقهم توفير مأوى للأسرة. كما يمكن قراءة ذلك على كون المجتمع الجزائري يتسم اجتماعيا بسيطرة العنصر الذكوري في كل ما يتعلق بالحياة العامة خصوصا في شقه الأسري كالفقعة، تسيير شؤون الأسرة، التواصل مع العالم الخارجي والجيران وغيرهم.



إن هذه الميزة والمتمثلة في ارتفاع نسبة العنصر الذكوري لدى سكان الحي السكني الجديد ببولحاف الدير يمكن أن يشكل عنصرا إيجابيا إذا تعلق الأمر بجودة الحياة السكنية لدى سكان الحي خصوصا في ما تعلق بشقه الأمني، الخدماتي، تسيير شؤون الحي، المساهمة في الحفاظ على مختلف المرافق الترفيهية والخدماتية بشتى أنواعها. كما يمكننا الإشارة إلى أهمية وضرة توفير مختلف الخدمات والهياكل ذات الاستغلال الذكوري خصوصا لدى فئة الأطفال والشباب على غرار مساحات اللعب، الرياضة، والمساحات الخضراء التي تعد ملجأ ومتنفسا لهم في ساعات الفراغ. كما أن هذه الفئة غالبا ما تحتاج إلى اهتمام خاص بغية الحيلولة دون انحرافها، من خلال توفير هياكل التعليم والتكوين وغيرها.

1-2- مؤشر الحالة العائلية:

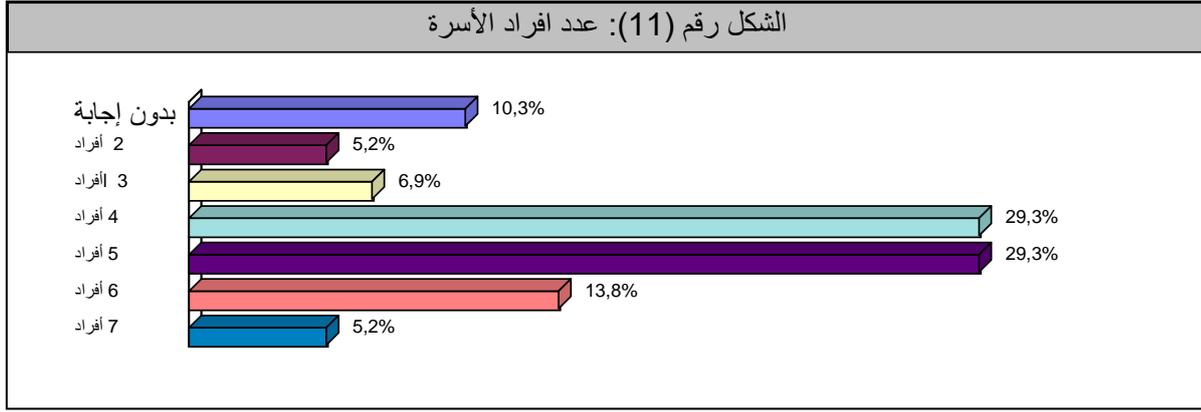
من خلال الشكل رقم (10)، نلاحظ أن فئة المتزوجين مرتفعة في الحي حيث تشكل 74%، تليها فئة العزاب بما نسبته حوالي 14%، بينما شكلت فئة الأسر الهشة (الأرامل، المطلقات) مجتمعة ما نسبته حوالي 9%. فيما فضل حوالي 4% عدم التصريح بذلك.



إن هذه النسب تمنحنا فكرة واضحة حول طبيعة ونمط الحياة السكنية بالحي، حيث أن فئة المتزوجين غالباً ما تتطلب ضرورة توفر مختلف المرافق والهياكل الضرورية لحياة السكان سواء داخل السكن أو خارجه (التهيئة الخارجية بالحي السكني) خصوصاً بالنسبة لفئة الأطفال. الملاحظ كذلك وجود نسبة مرتفعة من العزاب، لعل السبب يرجع بالأساس لدعم الدولة لهذه الفئة بغية الحصول على سكنات في مختلف الصيغ المتاحة، وذلك دعماً منها لفئة الشباب.

1-3- مؤشر عدد أفراد الأسرة:

قمنا باعتماد عدد أفراد الأسرة الواحدة والتي يمكن اعتبارها مثالية، بحيث لا يزيد عددهم الإجمالي على 4 أفراد بما في ذلك الزوجين، وذلك استناداً لبعض الدراسات النفسية والاجتماعية الحديثة إذ يرى أغلب الأزواج في المجتمعات العربية الحديثة أن إنجاب طفلين هو العدد المثالي للأطفال بالنسبة للأسرة. وأكد الخبراء أن نموذج الطفلين يعتبر تغييراً كبيراً عما كان عليه في الماضي. ويرى الكثيرون أن الأسرة المثالية تعني إنجاب طفلين أو أقل، وتلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً كبيراً في هذا التغيير (المصدر: <https://elaph.com/Web/News/2018/10/1224591.html>). كما أشارت إلى أن الأسر الحديثة تفضل إنجاب طفلين فقط حتى يتم تقاسم المهام بين الوالدين، إذ يتفرغ كل واحد منها للاهتمام بأحد الطفلين، خصوصاً إذا كانت الأم عاملة أو موظفة.



من خلال الشكل رقم (11)، نلاحظ أن مجتمع الدراسة يمكن تقسيمه إلى الفئات التالية تبعا لعدد الأفراد في الأسرة حيث نميز ما يلي:

– الفئة الأولى (أقل من 4 أفراد/الأسرة): شكلت هذه الفئة ما نسبته 22.4% من عينة الدراسة. يعتبر هذا العدد مثاليا بالنسبة للأسر التي تقطن في شقق سكنية من 3 غرف، حيث يمكن تخصيص غرفة خاصة للأطفال الصغار، غير أن المشكل يصبح مطروحا بحدّة لكلا الجنسين ذكورا وإناثا خصوصا بعد البلوغ. مما يجعل التفكير في توسعة المسكن مستقبلا يشكل حتمية ضرورية وهاجسا يؤرق صفو عيشها.

– الفئة الثانية (من 4 إلى 6 أفراد/الأسرة): شكلت هذه الفئة ما نسبته 72.4% من عينة الدراسة. هذه الأسر غالبا ما تلجأ إلى السعي للاستفادة من شقة سكنية من 4 غرف على أقل تقدير، غير أن كلفتها المالية المرتفعة قد لا تسمح بذلك بالنظر إلى الدخل الشهري لغالبية الأسر الجزائرية، كما أن غالبية المشاريع السكنية بالجزائر غالبا ما تكون شققها من 3 غرف. أمام هذه الوضعية تجد هذه الأسر نفسها مجبرة على إحداث تغييرات داخلية بالمسكن قبل الانتقال إليه خصوصا إذا كان الأبناء في سن البلوغ، حيث تلجأ العديد من الأسر إلى إحداث تغييرات داخلية كتحويل المطبخ إلى غرفة نوم صغيرة مثلا، وفي مقابل ذلك يتم استغلال شرفة المنزل وتهيئتها لتصبح مطبخا صغيرا للطبخ وغسيل الأواني فقط.

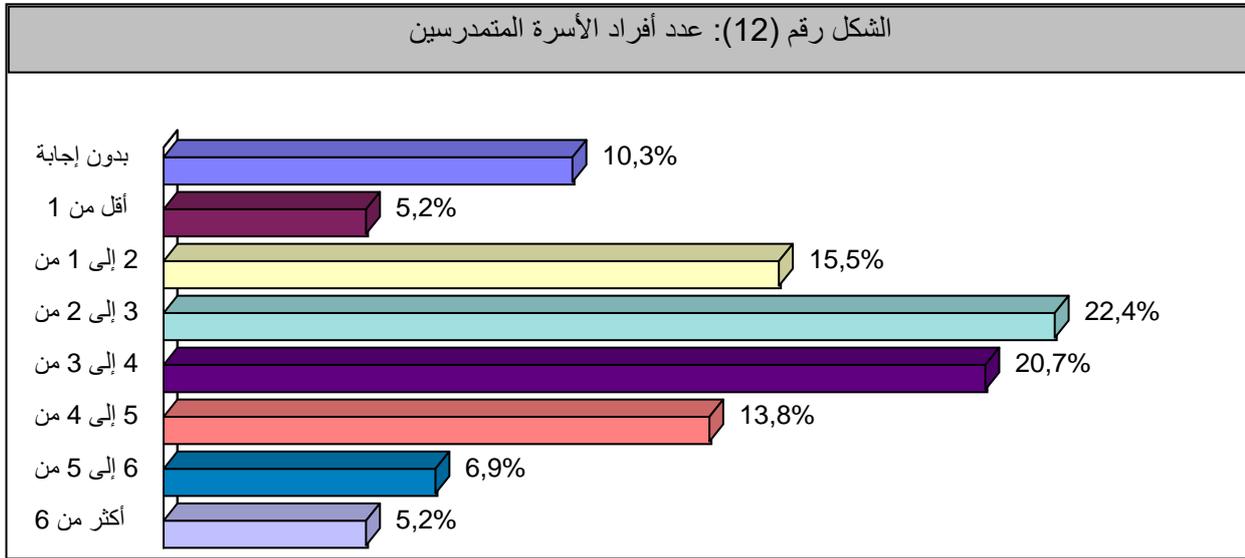
– الفئة الثالثة (أكثر من 6 أفراد/الأسرة): شكلت هذه الفئة ما نسبته 5.2% من عينة الدراسة. نفس ملاحظات الفئة السابقة يمكن إدراجها في مثل حالة هذه الأسر، غير أن الأمر يزداد حدة كلما ارتفع عدد أفراد الأسرة.

إن مثل هذه الوضعية لها تأثيرات سلبية متعددة على الزوجين والأسرة عموما، إذ تجد العديد من الأسر نفسها مجبرة على تنظيم النسل وفي كثير من الأحيان تحديده وما ينتج عن ذلك من ضغوط نفسية على

الزوجين وخصوصا الأم، ويزداد ذلك حدة لدى الأسر التي أنجبت أولاد من جنس واحد (ذكور فقط أو إناث).

1-4- مؤشر عدد أفراد الأسرة المتمدسين:

يعتبر هذا المؤشر ضروري جدا للإطلاع على مختلف الأعباء الأسرية التي تقع على عاتق الزوجين، حيث أضحي الاهتمام بالأبناء من طرف الزوجين في كل ما يخص حياتهم الدراسية يشكل عبئا أسريا يزداد حدة، ذلك أن الأبوين تجدهما مضطرين لتوصيل الأطفال للمدرسة في مختلف الأطوار التعليمية نظرا لوجود العديد من المخاطر المحدقة بهم، ناهيك على الجهود التي يبذلها الآباء لإعانة أبنائهم في شرح الدروس والسهرة على الرفع من مستواهم داخل البيت أو خارجه من خلال الدروس الخصوصية.



تبعاً لما تمت الإشارة إليه قمنا عبر دراستنا هذه باعتماد تقسيم أفراد الأسرة المتمدسين (الأبناء في سن

الدراسة دون النظر لمستواهم التعليمي) إلى 3 فئات رئيسية لها علاقة مباشرة بالأعباء المختلفة الواقعة

على عاتق الزوجين، وعليه ومن خلال الشكل رقم () يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

– الفئة الأولى (أقل من 2 أبناء متمدسين): شكلت ما نسبته 20.7% من عينة الدراسة. هذه الفئة من العائلات غالباً ما تجد نوعاً من السهولة في التعامل مع أبنائها بخصوص عملية تدريسهم وكذلك نقلهم وتنقلهم ومراقبتهم ذهاباً وإياباً نحو المدرسة، غير أن المشكلة المطروحة دائماً والتي تؤرق الأسر هي عندما تكون الزوجة عاملة (الأم العاملة)، حيث تلجأ بعض الأسر لوضع أبنائها في مدارس خاصة أو في دور الحضانة وغيرها مما يطرح إشكالية توفر هذه الأخيرة على مستوى الحي السكني أو في مدينة بولحاف

الدير القريبة منه، كما يبرز مشكل آخر يتعلق بالأعباء المالية المترتبة على هذه العملية ومدى قدرة الأسرة على تحملها.

– الفئة الثانية (من 2 إلى 4 أبناء متمدرسين): شكلت هذه الفئة ما نسبته 43.1% من عينة الدراسة. الملاحظ أنها مرتفعة مما يخلق العديد من العراقيل لهذه الأسر في كيفية التعامل مع أبنائهم المتمدرسين خصوصا الفئة صغيرة السن منهم (الطور الابتدائي) وتزداد المشكلة حدة في حالة كون الأم عاملة أو وجود أبناء في مختلف الأطوار التعليمية لدى نفس الأسرة، خاصة في حالة عدم توفر الهياكل التعليمية الضرورية. ناهيك على الأعباء المالية المترتبة على عملية التعليم والتدريس والإشراف عليهم.

– الفئة الثالثة (أكثر من 4 أبناء متمدرسين): شكلت هذه الفئة نسبة قاربت 30% من عينة الدراسة. الملاحظ كذلك بالنسبة لهذه الفئة أنها مرتفعة بالمقارنة بعدد الأبناء المتمدرسين وما تتطلبه عملية الإشراف على تعليمهم وتكوينهم وتربيتهم من مجهودات وأعباء تقع بشكل مباشر على الزوجين.

ملاحظة: سجلنا من خلال دراستنا وجود فئة معتبرة من السكان ممن رفضوا الإدلاء بمعلومات تخص هذه الفئة حيث بلغت نسبتهم حوالي 10% من عينة الدراسة. هذه النسبة المعتبرة دليل على وجود تخوف لدى الأسر القاطنة بهذا الحي السكني الجديد من التفاعل مع كل ما له علاقة بحياتهم الخاصة مما يوحي لنا مبدئيا بوجود نوع من الانغلاق الاجتماعي لديهم مما يؤثر على ضعف الروابط الاجتماعية لدى سكان الحي.

1-5- مؤشر الحالة المهنية للزوجين:

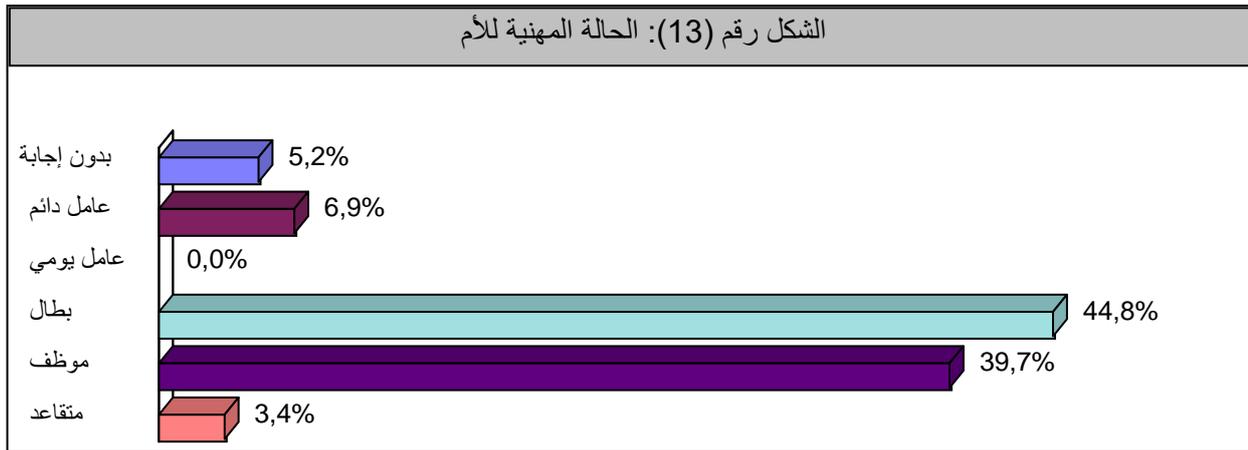
يعتبر هذا المؤشر ذو أهمية بالغة في مثل هذه الدراسات لما له من تأثيرات وتداعيات اجتماعي، اقتصادية ونفسية على الأفراد والمجتمع. إذ غالبا ما تكون الأسر مزدوجة الدخل (كلا الزوجين يعملان) ميسورة الحال من الناحية المادية مما يسمح لها بتوفير مختلف متطلبات الحياة المادية، بالمقابل نجدها تعاني من العديد من المشاكل الاجتماعية والنفسية التي يمكن أن تؤثر على استقرار الأسرة خصوصا ما تعلق بتربية ومراقبة الأبناء في أطوار معينة من العمر. كما أن الأسر ذات الدخل الوحيد نجدها تعاني بحدة جراء غلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية.

من خلال دراستنا قمنا بدراسة الحالة المهنية للزوجين كل على حدا، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

1-5-1- الحالة المهنية للأم: من خلال دراستنا وخدمة للإشكالية المطروحة والأهداف المتوخاة من الدراسة، قمنا بتقسيم هذه الفئة إلى 3 أقسام فرعية، وذلك بالنظر للحالة المادية للأم وكذلك الحالة الاجتماعية (ماكثة بالبيت أو غير ماكثة)، حيث جاءت النتائج على النحو التالي (الشكل رقم ...):

- فئة الأم العاملة ذات دخل: تضم غالباً النساء العاملات كالموظفات في مختلف القطاعات الإدارية والخدماتية وكذلك في القطاع الصناعي والحرفي وغيرها. في الغالب هن من النساء المتعلّقات والمتقدمات. شكلت هذه الفئة ما نسبته 46.6% من عينة الدراسة. غالباً ما تكون هذه الأم غير ماكثة بالبيت وبالتالي يترتب عن ذلك العديد من التبعات إن على الزوج الذي يضطر إلى لزوم المنزل أوقات غيابها خصوصاً إذا كان له متسع من الوقت وذلك لأسباب أمنية بالدرجة الأولى. كما أن خروجها له تأثيرات أخرى على الأولاد الذين يجدون أنفسهم في كثير من الأحيان ضمن دور الحضنة أو في الشارع وقد يتناولون وجبات سريعة وقت الغذاء مما يكون له تأثير سلبي على صحتهم.

- فئة الأم غير العاملة وذات دخل: ونقصد بها هنا فئة المتقاعدات، حيث شكلت نسبتهم حوالي 3.4% من عينة الدراسة. غالباً ما نجد مثل هذه الأسر أولادها من فئة الشباب، ممن يحتاجون لرعاية خاصة. الملاحظ هنا ان العديد من هؤلاء النسوة قد تلجأ إلى ممارسة مهنة أخرى بعد تقاعدها خصوصاً ما أصبح يعرف بظاهرة الدروس الخصوصية في المنازل، وذلك بحثاً عن مداخيل إضافية لمواجهة الظروف المعيشية.

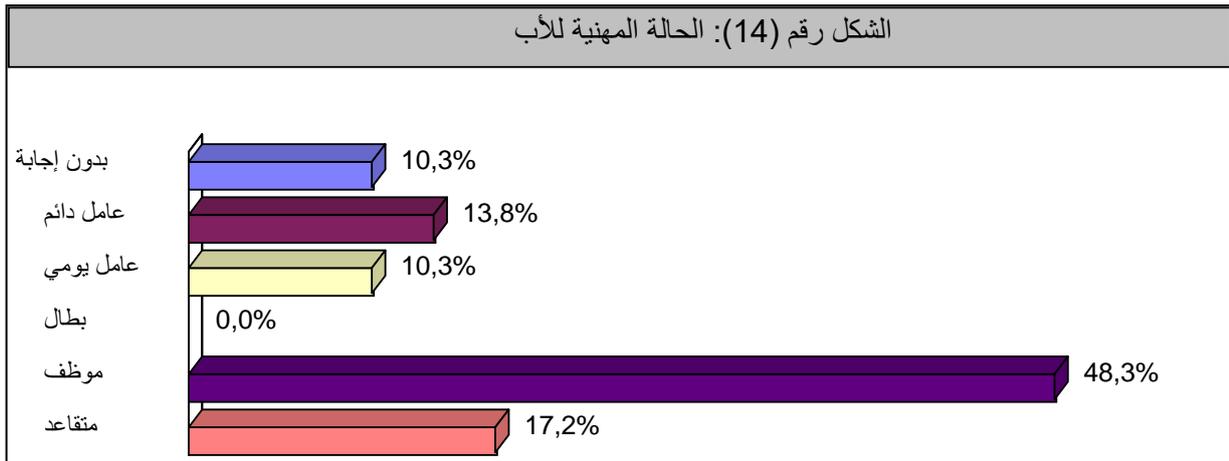


- فئة الأم غير العاملة وبدون دخل: تضم هذه الفئة النساء الماكثات بالبيت من اللواتي لا يمارسن أي نشاط مريح أو ذو دخل منتظم أو متقطع. تشكل هذه الفئة نسبة معتبرة من عينة الدراسة حيث بلغت 44.8%. غالباً ما تتسم هذه الأسر بالاستقرار الاجتماعي والنفسي بسبب تفرغ الأم لأداء دورها الطبيعي وهو رعاية شؤون أسرتها. تساهم الأم بدور كبير في أداء العديد من الواجبات داخل وخارج

المنزل خصوصا ما تعلق بالأبناء المتدرسين من فئة صغار السن، حيث نجدها تتولى رعايتهم والحرص على أمنهم وسلامتهم، ويبرز دورها هذا خاصة إذا كان الأب عامل دائم أو موظف خارج منطقة سكنه.

ملاحظة: شكلت نسبة السكان ممن فضلوا عدم التصريح بالحالة المهنية للأُم حوالي 5.2% من عينة الدراسة. في الغالب تلجأ الأسر الجزائرية للتكتم على أسرار بيوتها من باب الحيلة والحذر. كما أن العديد من النساء يفضلن عدم البوح بنشاطهن إما لعدم فهم المغزى من الدراسة، أو تجدهم من فئة المطلقات أو الأرمال ممن تدفعهم ظروف الحياة الصعبة لولوج سوق العمل ضمن أي نشاط ولو كان يدر عليهن دخلا بسيطا ومحدودا.

1-5-2- الحالة المهنية للأب: يعتبر عمل أب الأسرة عامل استقرار هام يساهم بشكل كبير جدا في الارتقاء بأفراد العائلة والحفاظ عليها من جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية. كما أنه يشكل مؤشرا هاما لمعرفة مستوى رفاعية وجودة الحياة داخل الأسرة. تبعا لذلك وكما يبينه الشكل رقم (..) قمنا بتقسيم هذه الفئة إلى 3 أقسام فرعية وهي على النحو التالي:



- فئة أب الأسرة العامل: تضم كل من العمال الدائمين، الموظفين، العمال الموسمين أو باليوم وكذلك ممن يمارسون أعمالا حرة (مهنة، حرفة أو تجارة وغيرها). شكلت هذه الفئة ما نسبته حوالي 72.4% من عينة الدراسة. تعتبر هذه النسبة المرتفعة مؤشرا جيدا على مدى رفاحية الأسر بهذا الحي، ذلك بسبب وجود دخل مادي لرب الأسرة. في مقابل ذلك فهي تمنحنا فكرة حول وجود ديناميكية إجتماعية بالحي حيث يتغيب أرباب الأسر نهارا طلبا للرزق، مما قد يكون له تداعيات سلبية كغياب الاستقرار الأمني خصوصا في حالة عدم توفر الحي على مرافق أمنية، ذلك ما يجعل من الأطفال يقضون غالبية وقت فراغهم داخل المنزل وما يترتب عن ذلك من آثار نفسية واجتماعية.

- فئة أب الأسرة غير العامل: من خلال الدراسة نلاحظ انعدام فئة البطالين لدى سكان الحي، غير أنه وفي مقابل ذلك سجلنا عدم تصريح حوالي 10,3% من عينة الدراسة عن طبيعة نشاطهم، بما يوحي لنا أنهم من البطالين أو ممن يمارسون نشاطات حرة غير رسمية كالحرف والمهن المختلفة وكذلك العديد من النشاطات التجارية بالسوق الموازية.

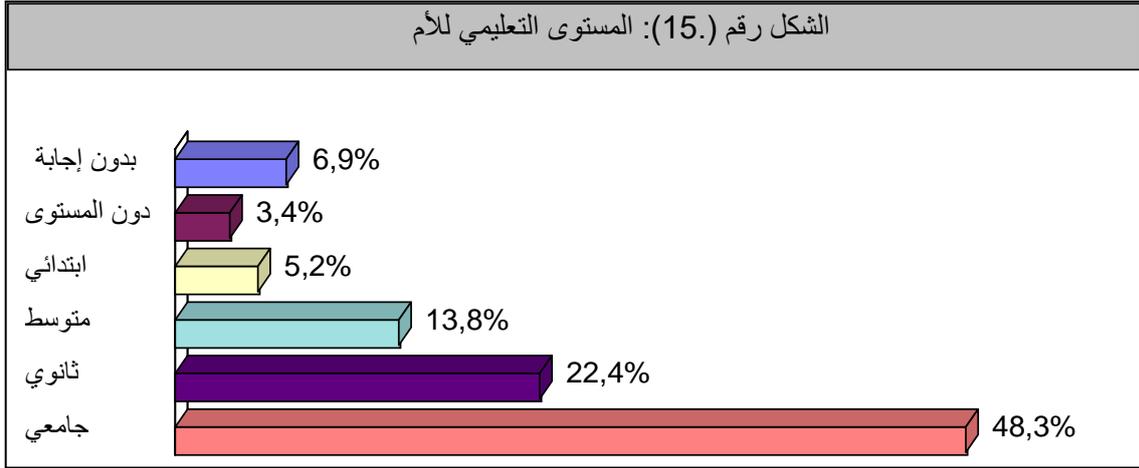
- فئة أب الأسرة المتقاعد: شكلت هذه النسبة حوالي 17.2% من عينة الدراسة. تعتبر هذه النسبة مرتفعة نوعا ما ولكنها طبيعية جدا بالمقارنة مع طبيعة السكنات بالحي والتي غالبيتها من فئة عدل والسكن التساهمي. كما أن هذه النسبة تمنحنا فكرة مفادها أن المواطن الجزائري يشقى طوال عمره إلى سن التقاعد ليتمكن من الحصول على سكن يأويه وتوفير مبلغ مالي يمكنه من دفع الشطر الشخصي الخاص به مع مساعدة صندوق السكن أو لجوئه مكرها للقروض البنكية مع ما يترتب عليها من مخالفات شرعية قد يكون على علما بها وقد لا يعلمها مدفوعا في ذلك ومرغما بسبب ما يعانيه من أزمة سكن تؤرق وتنغص عليه دنياه.

1-6- مؤشر المستوى التعليمي للزوجين:

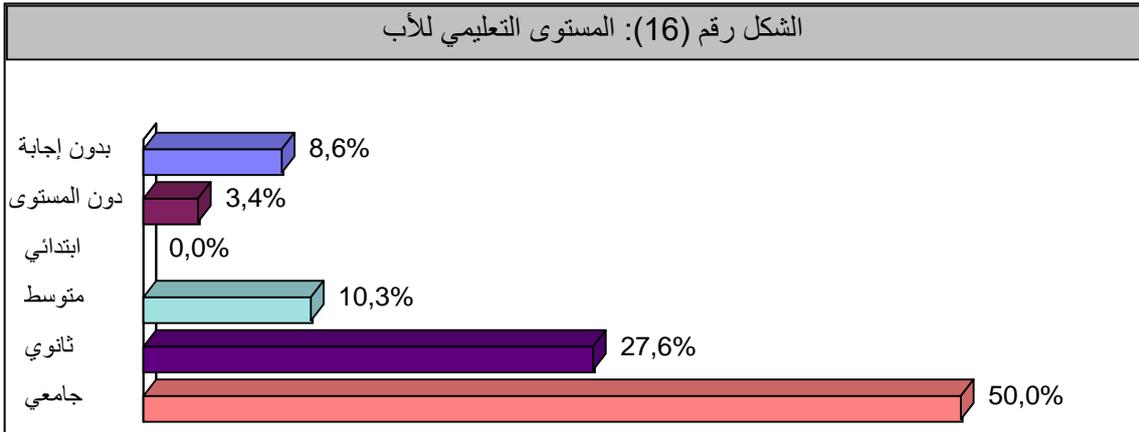
يشكل دراسة هذا المؤشر أهمية بالغة في فهم العديد من الظواهر والمشاهد الحضرية التي من شأنها أن تمنحنا لمحة عن مدى قدرة سكن الحي على الارتقاء به في مختلف الجوانب خصوصا ما تعلق بالروابط الاجتماعية بين السكان، وكذلك إمكانية مساهمة سكان الحي في مختلف النشاطات المتعلقة بالارتقاء الحضري والمحافظة على البيئة الحضرية، ناهيك على إمكانية مساهمة السكان في التنمية الحضرية لحيهم عبر الانخراط في مختلف البرامج التنموية للدولة وكذلك المشاركة في مختلف فعاليات المجتمع المدني المتضمنة المشاركة الشعبية في التنمية الحضرية.

تبعاً لذلك ارتأينا من خلال دراستنا التطرق للمستوى التعليمي للزوجين لما له من تداعيات مختلفة وعميقة من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالحي السكني. لذلك جاءت النتائج على النحو المبين في كل من الشكلين رقم (..) و رقم (..) على التوالي، حيث سجلنا إجمالا الملاحظات التالية:

1- يغلب على أرباب الأسر من عينة الدراسة المستوى الجامعي، حيث بلغت نسبته لدى الأمهات 48.3%، بينما عند الآباء 50%. تعد هذه النسب جد مشجعة وتعبّر بوضوح على وجود مستوى تعليمي مرتفع لدى المسؤولين على الأسرة من الجنسين، مما يساهم - لا محالة - في خلق جو اجتماعي وثقافي سيؤدي إلى تحقيق متطلبات جودة الحياة الحضرية بمختلف معاييرها ومتطلباتها.



2- شكلت نسبة أرباب الأسر ممن يجوزون على مستوى تعليمي بين المتوسط والثانوي ما نسبته 36.2% لدى فئة الإناث، و37.9% لدى فئة الذكور. تعد هذه الفئة كذلك من ذوي المستوى التعليمي المقبول والذي يمكنهم من فهم وتفهم مختلف العوامل الضرورية للارتقاء بالحياة العامة لسكان الحي والانخراط في مختلف العمليات التنموية سواء تلك المنظمة من طرف السلطات المحلية أو الفاعلين من مكونات المجتمع المدني، لكن شريطة إحاطتها بالظروف اللازمة والتنظيم المحكم والإعلام الكافي.



3- شكلت نسبة الأزواج من ذوي المستوى التعليمي المتدني (الأمي، الابتدائي...) ما مقداره 8.6% لدى الأمهات ونسبة 3.4% لدى فئة الآباء. هذه النسب المنخفضة راجعة بالأساس لوجود سكان مستفيدين من سكنات في الحي من مختلف فئات المجتمع وأعمارهم، ناهيك على وجود سكان ينتمون إلى أصول ريفية من المهاجرين الوافدين نحو المدينة خصوصا زمن العشرية السوداء حيث استوطنوها واستفادوا فيما بعد من مزاياها.

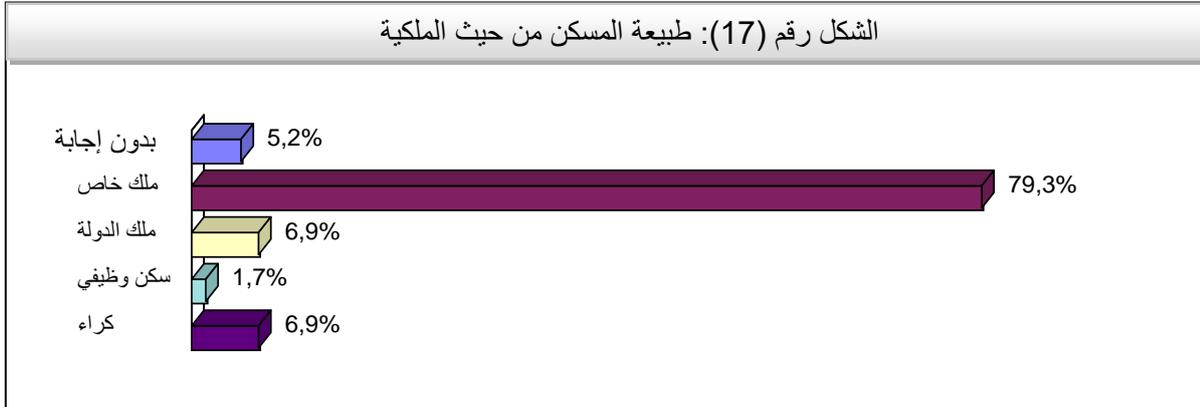
4- الملاحظ أن نسبة من رفضوا الإدلاء والتصريح بمستواهم التعليمي من الجنسين بلغت لدى النساء حوالي 7% ولدى فئة الرجال حوالي 8.6% من عينة الدراسة.

ملاحظة هامة: رغم أن سكان الحي من عينة الدراسة يتمتعون بمستوى تعليمي جيد على العموم، إلا أن نسبة الاسترجاع التي حصلنا عليها لدى توزيعنا للاستبيان الميداني كانت غير مشجعة (أقل من 60%)، مما يطرح العديد من التساؤلات حول مدى أهمية ودور المستوى التعليمي وحده في نشر ثقافة الوعي المجتمعي بضرورة المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة بما يسح بالارتقاء بجودة الحياة في الأقطاب الحضرية عموماً والجديدة منها على الخصوص.

2- تحليل المؤشرات العمرانية والمعمارية للسكن:

2-1- مؤشر ملكية المسكن: يعتبر هذا المتغير من المؤشرات العمرانية المهمة في الدلالة على مستوى جودة الحياة الحضرية، وذلك على اعتبار أن المسكن يعد العامل الأساسي والرئيسي لراحة الساكن، إذ فيه يمارس حياته الاجتماعية ويحقق رغباته وحاجياته إن على مستوى الأفراد أو الجماعات. من خلال الشكل رقم (..) نلاحظ بوضوح أن 80% من عينة الدراسة صرحوا بملكيتهم الخاصة للمسكن، فيما لا تزال 7% ترجع ملكيتها للدولة، ومثلتها (7%) عبارة عن شقق تحت محل كراء. بينما حوالي 2% عبارة عن سكنات وظيفية. أما البقية (5.2%) ففضل أصحابها عدم التصريح بطبيعتها القانونية.

الشكل رقم (17): طبيعة المسكن من حيث الملكية

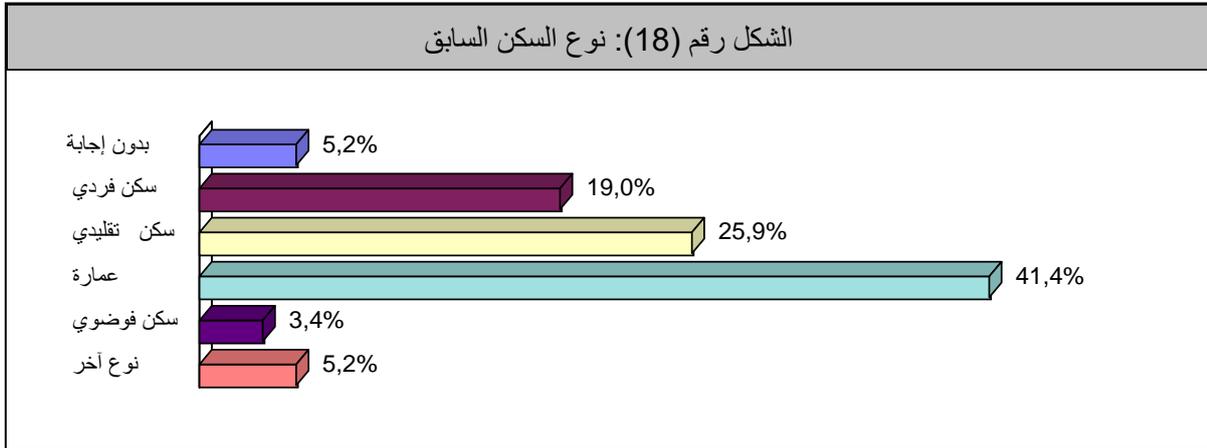


إن هذه النسب تعد عاملاً مشجعاً للسكان للمضي قدماً في تحسين مستواهم المعيشي في الحي عبر الانخراط في مختلف العمليات التنموية التي من شأنها الارتقاء بجودة الحياة الحضرية ضمن محيط حيهم السكني. كم أن هذه الوضعية تجعل من سكان الحي في أريحية نظراً لتملكهم لسكناتهم مما يدفعهم لتحسينها خصوصاً من الناحية المعمارية من الداخل مما يساهم في تحسين نمط حياتهم بما يتوافق ومتطلبات الحياة.

ملاحظة: يمكن اعتبار هذه النسب معقولة بالنظر لطبيعة السكنات في الحي والتي غالبيتها خاضعة لبرامج الدولة وعلى الخصوص سكنات "عدل" و"السكن التساهمي"، والتي تخضع لنظام تسيير خاص يسمح بتملكها من طرف المستفيدين منها عبر شروط وتنظيم معين تضبطه القوانين السارية المفعول بما يحقق العدالة الاجتماعية في الاستفادة من الحق في السكن لجميع المواطنين دون استثناء.

2-2- مؤشر حالة السكن السابق:

إن الهدف الرئيسي من دراسة هذا العامل والمتعلق بنوعية وطبيعة السكن السابق الذي كانت تقطنه العائلات قبل تنقلها للسكن الحالي، يتمثل بالأساس في محاولتنا معرفة مدى إمكانية تأقلم السكان مع نمط سكنهم الحالي وسهولة الاندماج الاجتماعي بين سكان الحي، مما يساهم في الرفع من العديد من العراقيل ومعالجة مختلف المشامل أو الظواهر والمظاهر التي من شأنها تعكير صفو حياة السكان.



من خلال الشكل رقم (18) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

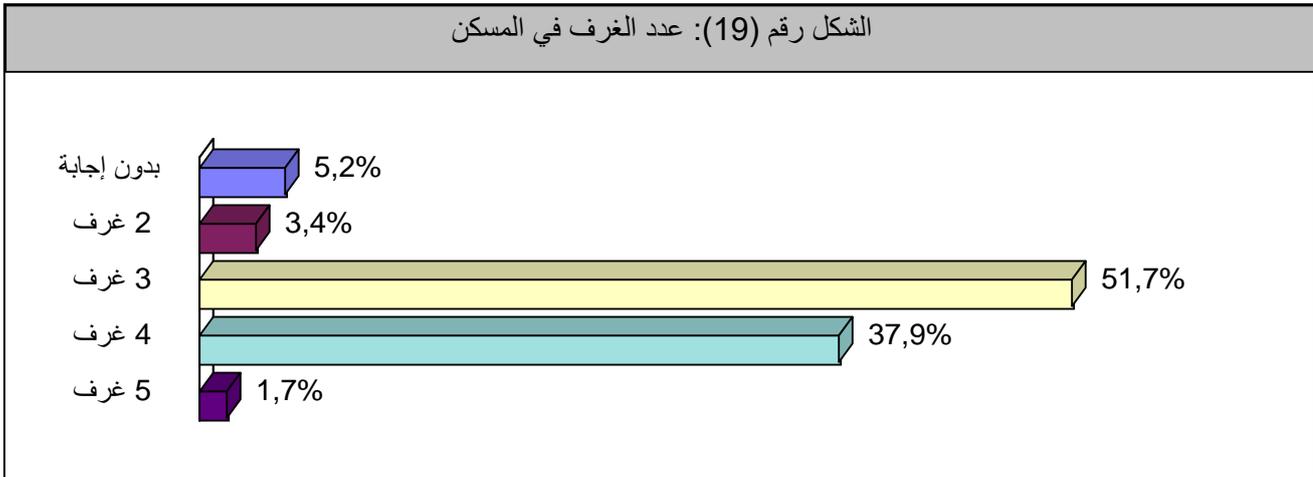
- حوالي 67.3% من عينة الدراسة كانوا يقطنون ضمن أحياء اجتماعية شعبية عامرة بالسكان والحركية الاجتماعية، على غرار سكان العمارات (41.4%) والسكنات التقليدية من الأحياء الشعبية (25.9%). هذه النسب من شأنها تسهيل اندماج سكان الحي ضمن محيطهم السكني الجديد.

- شكلت فئة السكان ممن كانوا يقطنون في سكنات فردية ذات طابع رسمي حوالي 19%، في حين قاطني السكنات الفردية ذات النمط الفوضوي بلغت نسبتهم حوالي 3.4%. هذه الفئات من السكان غالبا ما يجدون صعوبة في التأقلم والعيش ضمن أحياء جماعية وفي مجال حضري عام مشترك، حيث يتقاسمون فيه مع غيرهم العديد من المرافق والتجهيزات. كما أن نمط عيشهم الذي ألفوه والذي يتسم بخصائص اجتماعية ونفسية معينة تتسم بالخصوصية والفردانية، يجعل من قضية اندماجهم ضمن الفضاء العمومي صعبة.

- شكلت نسبة السكان ممن امتنعوا عن التصريح بطبيعة سكناتهم السابقة حوالي 5.2% وذلك راجع بالأساس لتخوفهم من الإدلاء بذلك لأسباب يمكن إدراجها ضمن تسترهم على ماضيهم السكني تجنباً لأي متابعات لاحقة أو تحقيقات قد تطالهم من طرف اللجان الخاصة بمتابعة السكن، خصوصاً بالنسبة لأصحاب السكنات ممن قاموا بكرائها وعدم السكن فيها.

2-3- دراسة مؤشر عدد الغرف بالمسكن:

يعتبر هذا المؤشر ذو أهمية بالغة في التدليل على مستوى رفاهية الأسرة داخل المسكن بشكل عام وذلك من خلال معدل شغل المسكن (TOL)، وكذلك رفاهية الأفراد داخل مجاهم الخاص وهو الغرفة من خلال معدل شغل الغرفة (TOP) والذي بلغ المعدل الوطني 2 فرد/ غرفة حسب تعداد السكان لسنة 2008. كما أنه وتبعاً لتصريحات رسمية لوزير السكن فقد بلغ معدل شغل المسكن سنة 2022 حوالي 4.7 فرد/المسكن (https://www.aps.dz/ar/economie/136840-2022). وتجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفع هذان المؤشران دل ذلك على وجود صعوبات معيشية لها تداعيات سلبية على نمط حياة الأفراد والأسرة.



من خلال الشكل رقم (..) نلاحظ ما يلي:

- تشكل فئة المساكن ذات 3 غرف النسبة الأكبر من الحضيرة السكنية بالحي حيث بلغت نسبتها حوالي 51.7%. في حين شكلت المساكن المكونة من 4 و5 غرف ما نسبته 39.6%. بينما شكلت المساكن ذات الغرفتين ما نسبته 3.4% فقط. فيما فضل 5.2% من عينة الدراسة عدم التصريح بعدد غرف مساكنهم.

- بالمقارنة مع مؤشر عدد أفراد الأسرة السابق دراسته، حيث لاحظنا أن الفئة المكونة من 4 إلى 6 أفراد/الأسرة شكلت الفئة الغالبة من سكان الحي بنسبة بلغت 72.4% من عينة الدراسة، نجد أن

معدل شغل المسكن بالحي يبلغ في المتوسط "5 أفراد/المسكن"، وهو معدل مرتفع نسبيا إذا ما قورن بالمعدل الوطني المصرح به من طرف وزارة السكن سنة 2022 والبالغ 4.7 فرد/المسكن، وذلك إلى حين صدور الإحصائيات الرسمية للتعداد العام للسكان والسكن الأخير.

- إن ارتفاع معدل شغل المسكن يرافقه غالبا ارتفاع في معدل شغل الغرفة، مما يدفع بالأسر الجزائرية إلى اتخاذ تدابير معينة تتمثل بالأساس في إحداث تغييرات داخل المساكن بغية توفير مساحات إضافية لاحتواء هذه الأزمة. هذه التدابير التي من شأنها التأثير على نمط العيش في المنزل، مما يجعله عبارة عن مرقد فقط ولا يتماشى والمعايير المعمول بها خصوصا ما يعرف بالمسكن الصحي وغيرها.

2-4- التجهيزات القاعدية في المسكن: إن توفر جميع المرافق والتجهيزات القاعدية الضرورية في

المسكن يعتبر مؤشر يعكس مدى درجة الرفاهية، إذ أن فعالية هذه الشبكات التقنية المصاحبة للمسكن والمكتملة له تمكن الساكن من تلبية احتياجاته اليومية داخل مسكنه على أكمل وجه.

الجدول رقم (05): نسبة احتواء المساكن على مختلف المرافق والتجهيزات القاعدية

السؤال: هل المسكن يتوفر على التجهيزات القاعدية التالية ؟	التكرارات	%
بدون إجابة	3	5,2%
الكهرباء	54	93,1%
الغاز	54	93,1%
ماء الشروب	53	91,4%
الهاتف	52	89,7%
انترنات	45	77,6%
الصرف الصحي	52	89,7%

من خلال الجدول رقم (...)، نلاحظ أن غالبية سكانات الحي مزودة بمختلف الشبكات التقنية، وذلك راجع إلى كونه حديث النشأة، كما أن طبيعة المساكن تفرض ذلك كونها تابعة لبرنامج سكني خاص يتعلق بسكنات عدل وكذلك السكن التساهمي، والذي يساهم فيه المستفيد بشرط مالي بغية إنجازته. كما أن ذلك يرجع أيضا إلى نمو فكر المشاركة في المراقبة لدى المواطن الجزائري وثقافة التبليغ عن مختلف عمليات الغش والتدليس في نوعية الأشغال، خصوصا مع انتشار وسائل الإعلام المرئي والمسموع (برنامج طالع/هابط للشيخ النوي على قناة النهار الجزائرية كمثال على ذلك).

2-5- الأجهزة المتوفرة في المسكن:

يعد توفر الأجهزة المنزلية بالمسكن مؤشرا قويا على مدى رفاهية السكان، إذ أن توفرها وتنوعها كما وكيفيا يؤثر بشكل مباشر في درجة جودة الحياة. كما أن هذه الأجهزة غالبا ما تكون خاضعة لمدى حاجة السكان لها وفقا لمستواهم المادي والثقافي، إذ غالبا ما تلجأ الأمهات العاملات إلى توفير مختلف التجهيزات التي من شأنها توفير الجهد عليهن كآلات غسيل الملابس والأواني، أجهزة الطبخ والعجين وغيرها.

الجدول رقم (06): نسبة توفر الأجهزة المنزلية بالمسكن في مجال الدراسة

ما هي الأجهزة التي تملكها بالمنزل؟	التكرارات	%
بدون إجابة	3	5,2%
مكيف	45	77,6%
التلفاز	54	93,1%
آلة الغسيل	53	91,4%
ثلاجة + المدفأة	55	94,8%
آلة الطبخ والعجين	51	87,9%
جهاز لممارسة الرياضة	8	13,8%

من خلال الجدول رقم (..) نلاحظ أن المساكن بالحي تتوفر على مختلف الأجهزة الضرورية لحياة السكان، إذ نجد مثلا نسبة امتلاك كل من التلفاز، آلة الغسيل، الثلاجة والمدفأة، آلة الطبخ تتجاوز في الغالب 90%، بينما الملاحظ أن نسبة تجهيز المساكن بالمكيف الهوائي بلغت 77% فقط ذلك كون غالبية السكان تم ترحيلهم في فصل الخريف والشتاء، إذ من المتوقع ارتفاع هذه النسبة مع حلول فصل الصيف. بالمقابل نجد نسبة امتلاك آلات ممارسة الرياضة بالمساكن تبقى ضعيفة نظرا لغياب ثقافة ممارسة الرياضة بالمنزل لدى المجتمع الجزائري ناهيك على كون أسعارها تبقى في متناول فئة قليلة من السكان فقط، غير أن هذه النسبة (13.8%) يمكن تفسيرها بوجود نسبة معتبرة من فئة كبار السن والمتقاعدين، والذين غالبا ما تجدهم يعانون من أمراض عضوية تستدعي منهم ممارسة الرياضة المنزلية.

إن توفر هذه الأجهزة المنزلية لدى أغلبية سكان الحي يرجع بالأساس كونهم من فئة الموظفين الميسوري الحال، خصوصا كون الأم هي الأخرى عاملة مما يوفر دخل أسري لا بأس به ويجعل من القدرة الشرائية للأسرة مرتفعة. كما أن توفير هذه الأجهزة من شأنه تسهيل نمط الحياة خصوصا لدى الأمهات العاملات.

3- تقييم مؤشرات التجهيزات والمرافق العمومية بالحي السكني:

يعتبر توفر الحي على مختلف الهياكل القاعدية والتجهيزات الخدمائية عاملا مهما في خلق جو من الرفاهية لدى السكان، إذ غالبا ما نجد شكاوى المواطنين تتعلق بالأساس حول نقص المرافق الخدمائية والترفيهية وغيرها من التجهيزات التي يحتاجونها لتلبية متطلباتهم واشباع رغباتهم خصوصا ما له علاقة مباشرة بحاجياتهم الأساسية واليومية.

حاولنا خلال دراستنا هذه معرفة مدى توفر مختلف الهياكل القاعدية والتجهيزات الخدمائية بالشكل الكافي، حيث جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (07): نسبة توفر الهياكل والتجهيزات الخدمائية في مجال الدراسة

المرافق والتجهيزات الخدمائية في الحي	التكرارات	%
بدون إجابة	3	5,2%
قاعة علاج	21	36,2%
مقر أمن	0	0,0%
مساحة خضراء	48	82,8%
مقر بريد	0	0,0%
متاجر	52	89,7%
النقل الحضري	54	93,1%
مدرسة ابتدائية	55	94,8%
متوسطة	54	93,1%
ثانوية	55	94,8%
الماء الثروب	54	93,1%
الصرف الصحي	55	94,8%
الكهرباء	55	94,8%
الغاز الطبيعي	55	94,8%
التهوية الخارجية	54	93,1%
الإضاءة العمومية ليلا	55	94,8%
حاويات القمامة	55	94,8%

من خلال الجدول رقم (..) يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

2-6-1- الهياكل المتوفرة بنسبة كافية: الملاحظ أن الحي يتوفر على مختلف التجهيزات الخدمائية التي لها علاقة مباشرة بحياة السكان، إذ تتراوح نسبة توفرها ما بين 80 إلى 90%، على غرار الهياكل التعليمية لجميع الأطوار، بالإضافة للشبكات القاعدية (الماء، الغاز، الكهرباء، الإضاءة العمومية ليلا، التهوية الخارجية للحي، حاويات القمامة، الصرف الصحي، النقل الحضري، المساحات الخضراء، المتاجر). هذه الهياكل غالبا ما نجدها لدى غالبية الأحياء السكنية، غير أن المشكل الذي يطرحه السكان بحدة دائما هو نوعية الأشغال المنجزة، وكذلك غياب الصيانة الدورية، ناهيك على غياب بعض

الخدمات أيام عطلة نهاية الأسبوع كالنقل الحضري مثلا، وكذلك عدم توفر بعض الخدمات التجارية الضرورية وغلاء أسعار.

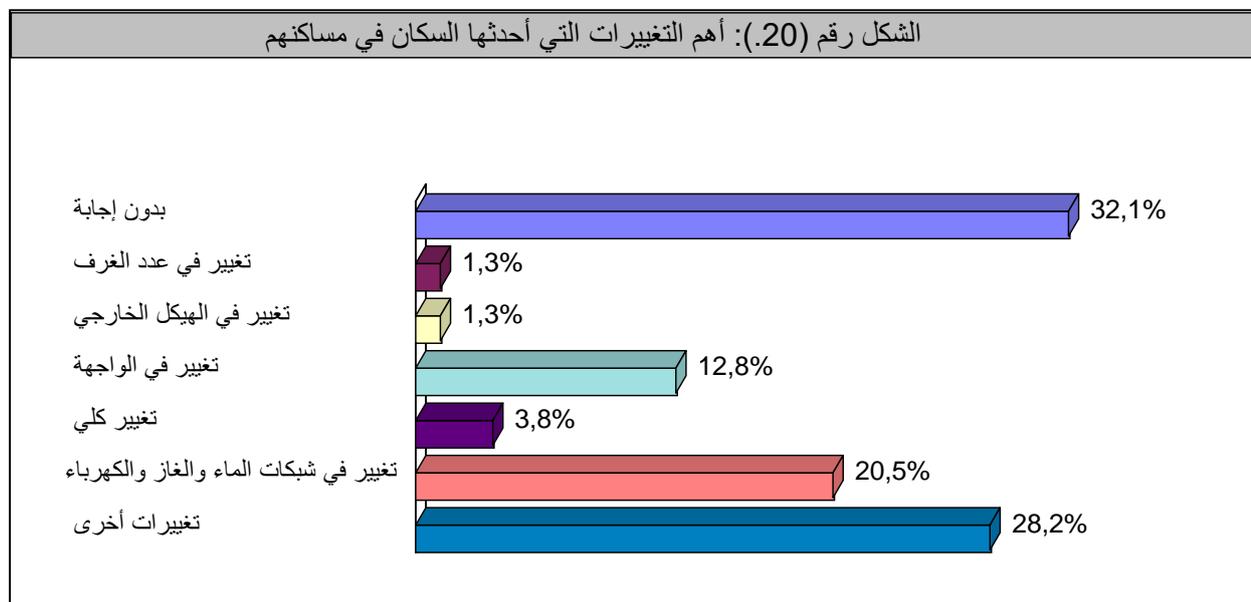
2-6-2- الهياكل المتوفرة بنسبة غير كافية: صرح حوالي 36.2% فقط من عينة الدراسة بتوفر الخدمات الصحية، عبر وجود قاعة علاج تؤدي بعض الخدمات العلاجية البسيطة والمستعجلة فقط، مما يضطر السكان للتنقل نحو العيادة الموجودة بوسط مدينة بولحاف الدير، فيما يفضل الكثير منهم التوجه نحو الهياكل الصحية لمدينة تبسة، خصوصا ليلا. هذه الوضعية كثيرا ما أرهقت السكان نظر لموقع الحي السكني بعيدا عن التجمعات السكنية المجاورة مما يجعل التنقل نحوها مشيا على الأقدام ضربا من المستحيل.

2-6-3- الهياكل المنعدمة: الملاحظ أن الخدمات الأمنية والبريدية وما ارتبط بها منعدمة تماما بالحي. مثل هذه الوضعية من شأنها خلق العديد من الصعوبات التي ينشأ عنها أخطار متعددة خصوصا ما تعلق بانعدام مقر للأمن الحضري، إذ أن موقع الحي السكني بعيدا عن التجمعات العمرانية الرئيسية التي تحتوي على مقرات للخدمات الأمنية كما هو الحال بالنسبة للدرك الوطني ببولحاف الدير، أو مختلف الأسلاك الأمنية المتواجدة بمدينة تبسة كالشرطة القضائية (BMPJ)، أو فرقة التدخل والتحري (BRI). وعليه فمن المرجح جدا أن يشهد الحي أعمال عنادية كثيرة ضد السكان وممتلكاتهم كسرقة المنازل، سرقة السيارات، سرقة المتاجر، وكذلك انتشار عصابات الأحياء وما تمارسه من بلطجة وانتشار المخدرات والمهلوسات في أوساط الشباب، ناهيك على تخوف الأولياء من الاعتداءات المتكررة على أولادهم خصوصا فئة الإناث وصغار السن.

4- تقييم موقف السكان من المؤشرات العمرانية والمعمارية للسكن:

قد يجد السكان أنفسهم مجبرين أحيانا على اتخاذ تدابير مختلفة أمام الوضعية التي يجدون عليها سكناتهم عند الانتقال إليها أول مرة، فمنهم من يلجأ إلى إحداث تغييرات بسيطة داخل المسكن (إعادة الطلاء، إصلاح شبكات الماء والغاز والكهرباء، ترميمات مختلفة...)، ومنهم من تدفعه الظروف إلى إحداث تغييرات داخلية وخارجية قد تكون في بعض الأحيان عميقة قد تمس حتى عدد الغرف، الهيكل الداخلي للمسكن، إعادة نظام التدفئة والإنارة الداخلية وغيرها من الأشغال التي تتطلب الوقت والجهد والمال.

تبعاً لذلك ارتأينا سير آراء السكان حول رد أفعالهم اتجاه سكناتهم وما قاموا باتخاذها من إجراءات حيالها، حيث جاءت النتائج على النحو المبين في الشكل الموالي.



من خلال الشكل رقم (..) سجلنا الملاحظات التالية:

1- فضل حوالي 32.1% من عينة الدراسة عدم التصريح بالتغييرات التي أحدثوها في مساكنهم قبل الانتقال للسكن فيها. هذه النسبة المرتفعة يمكن تفسيرها إما أنهم لم يحدثوا أي تغييرات وفضلوا السكن فيها على حالها. أو ربما لتخوفهم من التبعات القانونية التي يمكن أن تلحقهم حيال ذلك، رغم أن الاستبيان الذي قمنا به أخبرناهم أنه لأغراض علمية بحتة. غير أن هذا التصرف (عدم الإجابة) يوحي بما لا يدع مجالاً للشك أنهم قاموا بتغييرات متعددة ومختلفة مست جوانب داخلية بالمسكن، وغالباً ما تكون هذه التغييرات غير بسيطة مما أجبرهم على التستر على التصريح بها.

2- صرح ما نسبته 39.7% من عينة الدراسة أنهم قاموا بإحداث تغييرات مست جوانب متعددة من المسكن، حيث تمثلت في تغييرات في شبكات الماء، الكهرباء والغاز (20.5%)، تغيير في الواجهة (12.8%)، تغيير كلي داخل المسكن (3.8%)، تغييرات في الهيكل الخارجي وفي عدد الغرف بنسب بلغت 1.3% لكل منهما. الملاحظ أن النسبة الأكبر من التغييرات شملت الشبكات الداخلية للماء والغاز والكهرباء، مما يمنحنا فكرة واضحة حول عدم الإلتقان في الأشغال، أو رداءة المواد المستعملة من طرف مؤسسات الإنجاز، وأيضاً قد يعني ذلك عدم ثقة المواطن في نوعية الأشغال المنجزة خصوصاً والأمر يتعلق بتجهيزات لها تداعيات خطيرة في حالة كونها غير صالحة أو غير متقنة الإنجاز، وهذا مؤشر

جيد يدل على ارتفاع الوعي لدى السكان بضرورة توفير جو من الأمن والأمان داخل مساكنهم. كما أن نسبة تغيير الواجهة مرتفعة، ونعني بها الباب الخارجي، النوافذ الخارجية نوعاً وحجماً، الشرفات المطلة إلى الخارج. هذه التغييرات المحدثة تعد خرقاً للقانون وللمعايير المعتمدة ضمن مخطط شغل الأرض (POS)، ولذلك فمن الضروري على مكاتب الدراسات استشارة المستفيدين أصحاب السكنات حول مثل هذه التفاصيل وذلك تفادياً لمثل هذه الأفعال التي تعد هدراً للمال العام والخاص، وقد تعرض فاعليها للمتابعات القضائية.

3- صرح حوالي 28.2% من عينة الدراسة بأنهم قاموا بتغييرات أخرى سوى ما تمت الإشارة إليه سالفاً. هذه التغييرات قد تكون مثلاً تغيير نمط المرحاض من النوع الإنجليزي إلى النمط التركي، أو تغيير البلاط الأرضي من النوع العادي إلى الرفيع (Dalle de sol)، تغيير لون الطلاء الداخلي للغرف حسب أذواق أفراد العائلة وغيرها من الأشغال البسيطة، لكنها مرتبطة أساساً بخلق جو من الرومنسية والرونق والجمال.

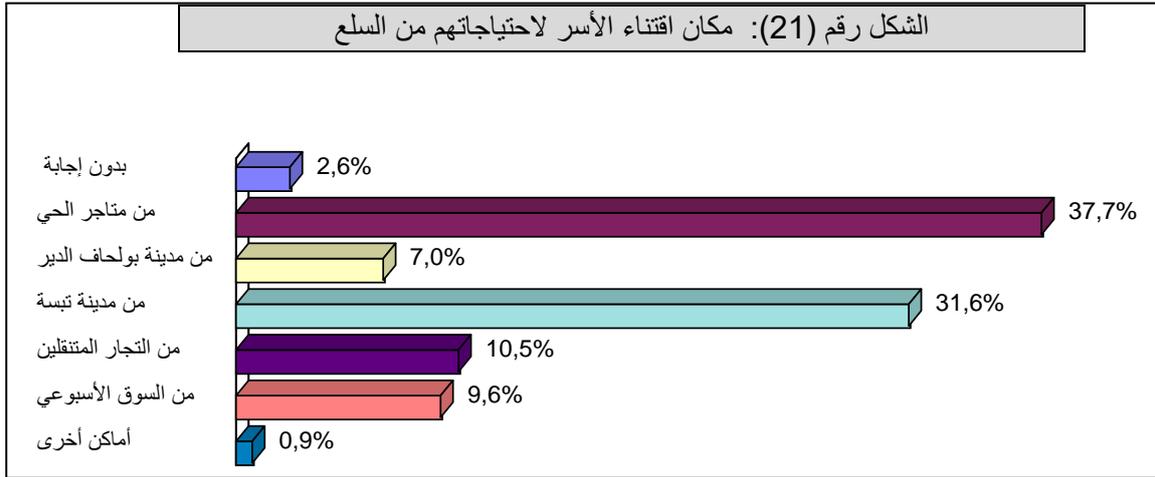
4- الملاحظ كذلك أن حوالي 2.6% من التغييرات شملت الزيادة في عدد الغرف داخل المسكن مع تغييرات أخرى قد تكون مثلاً توسعة قاعة الاستقبال، توسعة في المطبخ، تحويل الشرفة إلى مطبخ صغير والمطبخ إلى غرفة إضافية وغيرها من الأشغال، والتي الدافع الأساسي منها محاولة توفير مجال خاص لجميع أفراد الأسرة من الجنسين (غرفة خاصة بالإناث وأخرى للذكور)، ويكون ذلك خاصة لدى الأسر التي عدد أفرادها يتجاوز عدد الغرف بالمسكن.

5- تقييم كيفية تعامل السكان مع المرافق والخدمات المتوفرة في الحي:

تبعاً لظروف كل عائلة وإمكانياتها المادية ونوعية نشاطها وتكوينها الأسري وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، تلجأ هذه الأخيرة إلى محاولة التكيف مع الوضع العام داخل الحي السكني، وذلك من خلال اتخاذ العديد من التدابير التي من شأنها التخفيف من معاناتها أو الارتقاء بنمط حياتها نحو الأفضل.

تبعاً لذلك قمنا خلال دراستنا بمحاولة سبر آراء السكان حول بعض المؤشرات التي شملت مختلف التجهيزات والخدمات المتوفرة في الحي، وكذلك تلك الغير متوفرة وكيفية التعامل في مثل هكذا حالات، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

5-1- الخدمات التجارية: تبعا لتنوع احتياجات الأسرة من يومية وأخرى أسبوعية، وكذلك شهرية وسنوية، فإنه في الغالب ما تلجأ الأسر الجزائرية إلى تنظيم كيفية اقتنائها لحاجياتها بما يتماشى ومستواها المادي من جهة، ومن جهة ثانية تبعا لمدى توفر هذه الحاجيات ضمن مجال سكنها كالحى أو أقرب تجمع حضري. من خلال الشكل رقم (..) نلاحظ أن سكان الحى يتفاوتون فيما بينهم من حيث مكان اقتنائهم لحاجياتهم وأغراضهم حيث يمكن تسجيل الملاحظات التالية:



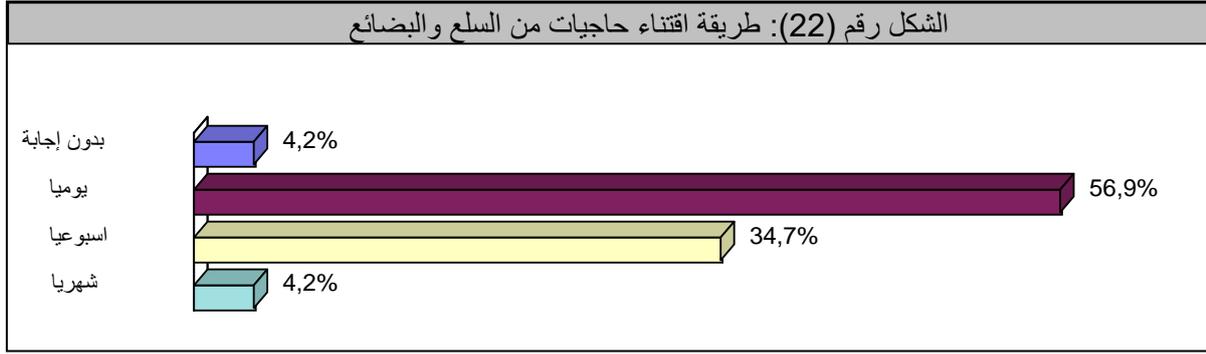
- يفضل 37.7% من سكان الحى اقتناء حاجياتهم من متاجر الحى. هذه النسبة التي يمكن اعتبارها ضعيفة، هذا ما يعني أن الحى يتوفر على عدد من المتاجر التي لا تفي بالغرض ولا تلبى حاجيات السكان بالقدر الكافي.

- يلجأ 31.6% من عينة الدراسة إلى اقتناء حاجياتهم من مدينة تبسة، ذلك ربما راجع بالأساس لارتباطهم بها مهنيا، أو لانخفاض الأسعار وتنوع الاختيارات. ربما يتعلق الأمر هنا بمواد استهلاكية قد لا تكون متوفرة بمتاجر الحى.

- يفضل حوالي 10.5% من عينة الدراسة اقتناء حاجياتهم من التجار المتنقلين. يتعلق الأمر غالبا بمواد استهلاكية كالخضر والفواكه أو بئعي الماء الشروب عبر صهاريج يتم جلبه من منطقة "يوكوس". هؤلاء التجار المتنقلين غالبا ما تكون أسعار سلعهم رخيصة وفي متناول الأسر ذات الدخل المحدود.

- الملاحظ كذلك أن بعض السكان يفضلون اقتناء حاجياتهم من السوق الأسبوعي لمدينة تبسة (9.6%)، ومن مدينة بولحاف الدير ومتاجرها (7%).

إن تنوع اقتناء السكان لحاجياتهم الأساسية من السلع وغيرها مكانيا، دفعنا إلى الاستقصاء حول طرق اقتنائهم لهذه السلع زمانيا، حيث جاءت النتائج على النحو التالي كما يبين ذلك الشكل التالي.



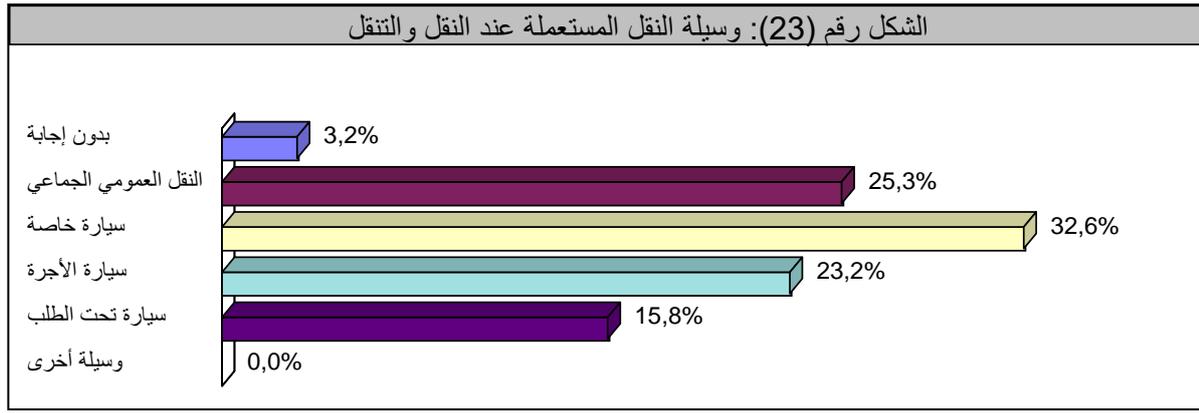
أ- طريقة الاقتناء اليومي: عبر 56.9% من عينة الدراسة أنهم يفضلون طريقة الاقتناء اليومي لمختلف السلع والحاجيات، إذ غالبا ما يكون ذلك من متاجر الحي، أو من أماكن عملهم (مدينة تبسة خصوصا). غالبا ما يتعلق هنا بحاجياتهم الضرورية اليومية ذات الاستهلاك الفوري (مواد غذائية أساسية).

ب- طريقة الاقتناء الأسبوعي: عبر عن انتهاج هذا النمط من الاستهلاك 34.7% من عينة الدراسة. هذه الفئة من السكان تفضل اقتناء المواد الاستهلاكية لما يكفيها طيلة الأسبوع، حيث يتم اقتنائها أثناء عطلة نهاية الأسبوع، أو من خلال التوجه للأسواق الأسبوعية على غرار سوق يوم الجمعة بمدينة تبسة. يفضل هذه الطريقة أرباب الأسر ممن يعملون بعيدا عن مقر سكنهم، أو الأسر التي تكون الأم عاملة.

ج- طريقة الاقتناء الشهري: عبر عن انتهاج هذا الأسلوب حوالي 4.2% من عينة الدراسة. تفضل الأسر شراء ما يكفيها من السلع والمواد ذات الاستهلاك الواسع لمدة شهر كامل خصوصا المواد غير قابلة للتلف أو التي مدة صلاحيتها أطول. غالبا ما يكون الزوجين عاملين، مما يدفعهما لهذه الطريقة ربحا للجهد والوقت.

5-2- خدمات النقل والتنقل: تبعا لتعدد مصالح الناس، ونظرا للموقع الجغرافي للحي السكني بعيدا عن التجمعات الحضرية (تبسة، بولحاف الدير)، فإن عملية النقل والتنقل بالنسبة للسكان تشكل تحديا كبيرا، خصوصا الأسر التي تعتمد على وسائل النقل العمومي المختلفة الفردية منها والجماعية، وهذا رغم كون الحي يقع على طول الطريق الوطني رقم 16 نحو مدينة عنابة.

من خلال الشكل رقم (..) تبين لنا أن سكان الحي يعتمدون خلال تنقلاتهم المختلفة على الطرق والأساليب التالية:



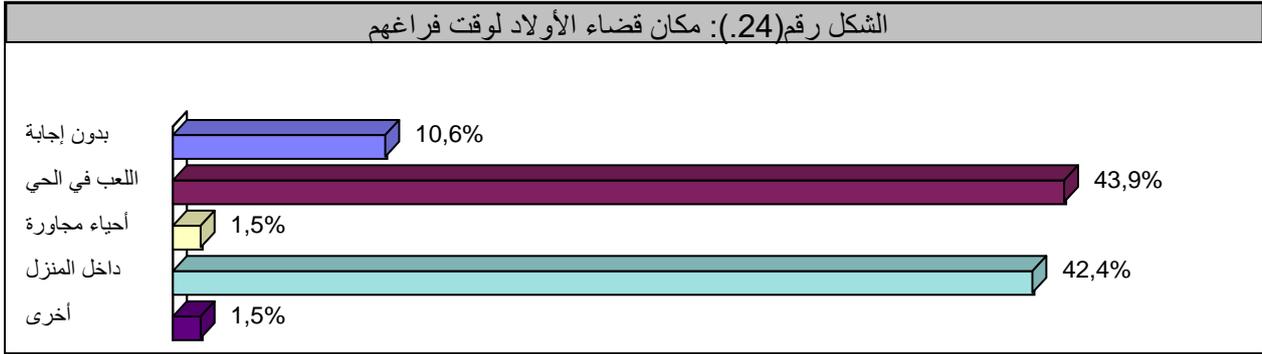
أ- التنقل بالوسائل الخاصة: عبر حوالي 32.6% من عينة الدراسة أنهم يمتلكون سيارة خاصة مخصصة لتنقلاتهم المختلفة. هذا ما يمكن اعتباره مؤشر على رفاهية هذه الأسر، إذ غالبا ما تكون من العائلات التي يكون فيها الزوجين عاملين، كما أن بعض العائلات الميسورة الحال تجد أن الأم العاملة تملك سيارة خاصة، حيث تتكفل بنقل الاطفال للدراسة أو الروضة أو حتى التسوق، وذلك كون الأب في الغالب يكون له انشغالات متعددة أو يعمل بعيدا عن مكان السكن بحيث لا يعود إلا في المساء.

ب- التنقل عبر الوسائل العامة: ينتهج هذا النمط من التنقل حوالي 64.3% من عينة الدراسة، حيث شكل النقل العمومي الجماعي (الحافلات) ما نسبته 25.3%، في حين شكلت سيارات الأجرة الجماعية والخاصة ما نسبته 23.2%، بينما شكل نمط السيارات تحت الطلب (الفرودور) ما نسبته 15.8%، إذ تعد هذه الأخيرة نسبة معتبرة وذلك لاعتبارات عديدة منها أن هذا النمط يفضله العديد من السكان نظرا لتوفره طيلة اليوم (خصوصا ليلا)، كما أن العاملين فيه غالبا ما تجدهم من سكان الحي أو من معارفهم، غير أنه يبقى يشكل بعض المخاطر كعدم التأمين عن المسافرين.

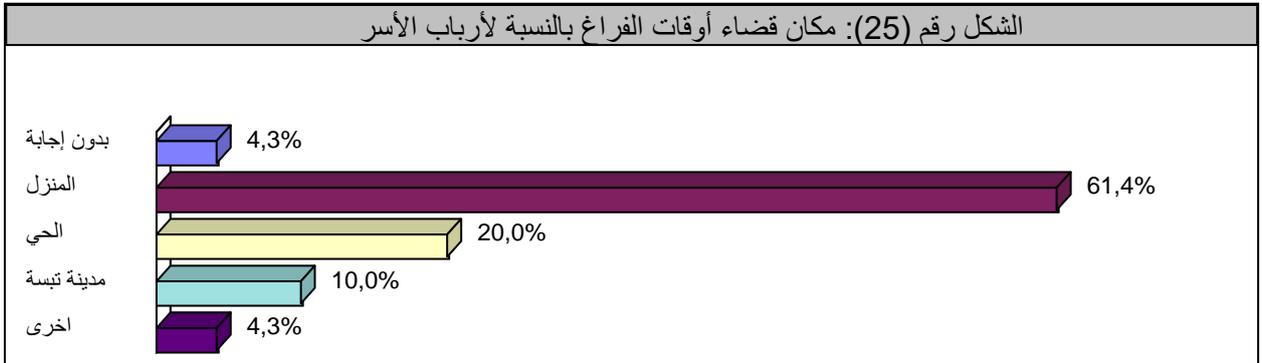
5-2- الخدمات الترفيهية: الإنسان بطبعه اجتماعي ويحتاج للاحتكاك بالآخرين خصوصا إذا تعلق الأمر بتنقله للسكن في حي جديد، حيث يغادر زملاءه وأصدقائه السابقين. تبعا لذلك من الضروري توفير مساحات وفضاءات للترفيه لمختلف الفئات العمرية خصوصا الأطفال وكبار السن من المتقاعدين وغيرهم.

تبعا لذلك وللوقوف على هذا الجانب من حياة السكان بالحي، ارتأينا سؤالهم عن أوقات فراغهم أين يقضونها هم وأبنائهم الصغار، حيث كانت النتائج على النحو المبين في الشكلين رقم (..) و رقم (..). من خلال تحليل المعطيات الواردة ضمن الشكلين السابقين سجلنا الملاحظات التالية:

الشكل رقم (24): مكان قضاء الأولاد لوقت فراغهم



الشكل رقم (25): مكان قضاء أوقات الفراغ بالنسبة لأرباب الأسر



1- شكلت نسبة الأطفال الذين يقضون أوقات فراغهم داخل الحي (أمام العمارة السكني أو في الشارع المؤدي إليها) ما نسبته 43.9% من عينة الدراسة، فيما يقضي 42.4% من الأطفال وقت فراغهم داخل المنزل. بمعنى آخر فإن حوالي 86% من أطفال الحي يقضون أوقات فراغهم ولعبهم ضمن مجال ضيق لا يمكن أن يتجاوز "مجال رؤية الأولياء". يعتبر هذا مؤشرا قويا جدا عن مدى التخوف الذي يعيشه الأولياء بسبب انعدام الأمن أو مساحات اللعب الآمنة.

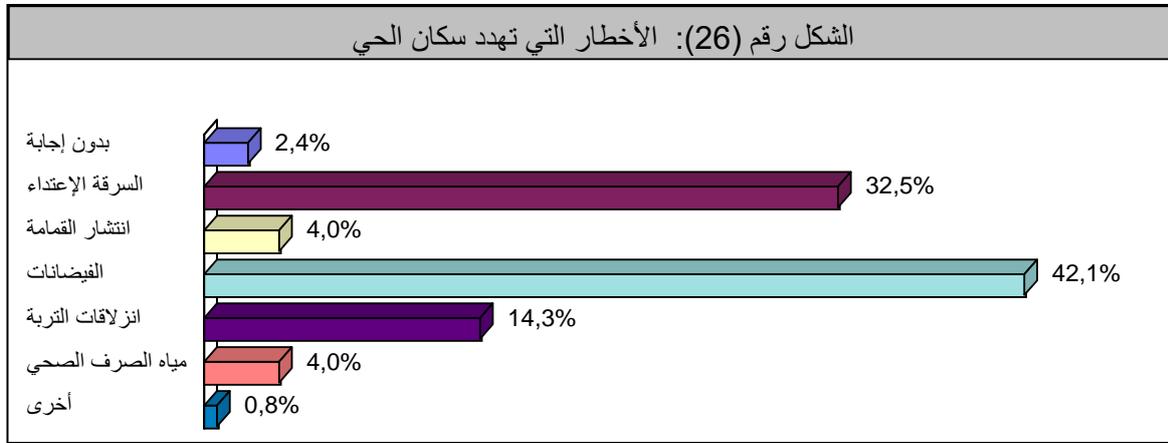
2- الحالة نفسها يعيشها الأولياء حيث عبر 61.4% من عينة الدراسة أنهم يفضلون قضاء أوقات فراغهم داخل المنزل. في حين 30% منهم يقضونها خارج منازلهم، سواء داخل محيط الحي (20%)، أو في مدينة تبسة (10%) لارتباطهم السابق بها سواء سكنا أو عملا أو وجود أصدقاء وأقارب لهم بها.

3- شكلت نسبة من يقضون أوقات فراغهم في أماكن أخرى (حدائق محروسة، مركبات خاصة) ما نسبته حوالي 1.5% للأطفال، وحوالي 4.3% لأرباب العائلات. هذه النسب الضعيفة تدل على انعدام مجالات الاستجمام واللعب والترفيه سواء بالحي أو القرب منه أو حتى المنطقة إجمالا، حيث تتوفر مدينة تبسة على مركبين فقط للترفيه هما: "غولدن بارك" و "بارك فامي"، حيث يشهدان ضغطا كبيرا خصوصا أيام العطل، الأعياد ونهاية الأسبوع.

6- تحديد وتقييم أنواع المخاطر بالحي:

تتعرض المدن بحكم موضعها وموقعها للعديد من الأخطار المختلفة سواء الطبيعية منها أو التكنولوجية، غير أنها تختلف من حيث شدتها وانتشارها مجاليا. كما لا يمكن بحال من الأحوال إهمال المخاطر الناتجة عن الظروف الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية منها، والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار الذي يمس بالأساس الأفراد والجماعات، مما ينتج عنه تداعيات وخيمة تظهر جليا في المكان والزمان، وتؤدي إلى هشاشة المجتمع.

تبعاً لذلك قمنا من خلال دراستنا بمحاولة حصر أهم الأخطار التي تهدد الاستقرار ورفاهية السكان بالحي الجديد بولحاف الدير، حيث كانت النتائج على النحو المبين في الشكل رقم (26) وهي كالتالي:

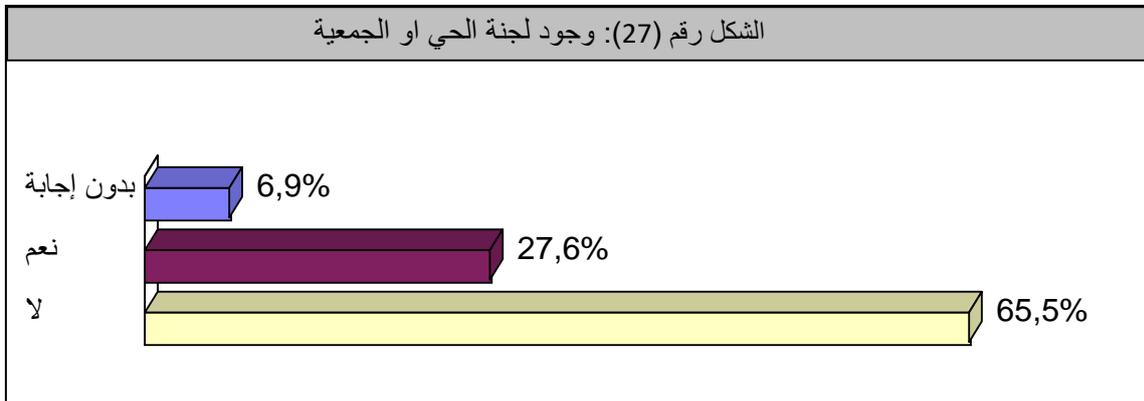


1- شكلت الفيضانات أكبر تحدي يهدد ويؤرق سكان الحي، ذلك ما عبر عنه 42.1% من عينة الدراسة. هذه الظاهرة التسبب ظهرت جليا خلال شتاء سنة 2022 حيث اجتاحت الحي مياه الأمطار المتساقطة بغزارة والتي تعبر عبر العديد من الأودية التي تمر بمحيط الحي. هذه الظاهرة بينت عيوب اختيار الأرضية التي بني عليها الحي، وكذلك غياب أو ضعف الدراسة الخاصة بحماية المحيط العمراني من خطر الفيضانات، مما يستوجب إعادة النظر في الإجراءات الواجب اتخاذها مستقبلا للحيلولة دون تكرار الظاهرة، أو على الأقل التقليل من أضرارها وآثارها.

2- صرح 32.5% من عينة الدراسة أن خطر انتشار السرقة والاعتداءات على اختلاف أنواعها يشكل تهديدا لهم، خصوصا مع انعدام مقر للأمن الحضري، كما أن الدوريات الأمنية تبقى ذات أثر محدود، ولا تساهم في علاج الظاهرة. إن مثل هذه الوضعية تشجع على انتشار الآفات الاجتماعية الأخرى كعصابات الأحياء، انتشار المخدرات، إمكانية الاختطاف والاعتصاب كما حدث في أحياء مماثلة أشهرها المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة.

3- شكلت بعض الأخطار الأخرى بدورها تهديدا لسكان الحي على غرار انزلاق التربة والذي يعتبر ظاهرة طبيعية مرافقة في الغالب للفيضانات، عبر عن ذلك حوالي 14.3% من عينة الدراسة. كما كان لانتشار القمامة ومياه الصرف الصحي نصيبها من التأثير، ذلك ما عبر عنه 4% لكل واحد منها.

4- الملاحظ من خلال تحليل مختلف المخاطر المحدقة بسكان الحي، أنها ذات منشأ طبيعي بنسبة 56.4%، في حين شكلت المخاطر ذات المنشأ البشري ما نسبته 40.5%. تبعا لذلك فإنه من الضروري تكافل جهود جميع الفاعلين لمجابهتها من سلطات محلية إلى تكتل السكان من خلال إنشاء لجنة الحي لما لها من تأثير كبير في إيصال شكاوى وهموم السكان للسلطات المعنية، غير أن الملاحظ أن الحي لا يحتوي على لجنة تسهر على تسييره والمساهمة في تطويره والحفاظ عليه، ذلك ما عبر عنه 65.5% من عينة الدراسة كما يبين ذلك الشكل الموالي رقم (27).



7- تقييم بعض المؤشرات المرتبطة بديناميكية سكان الحي:

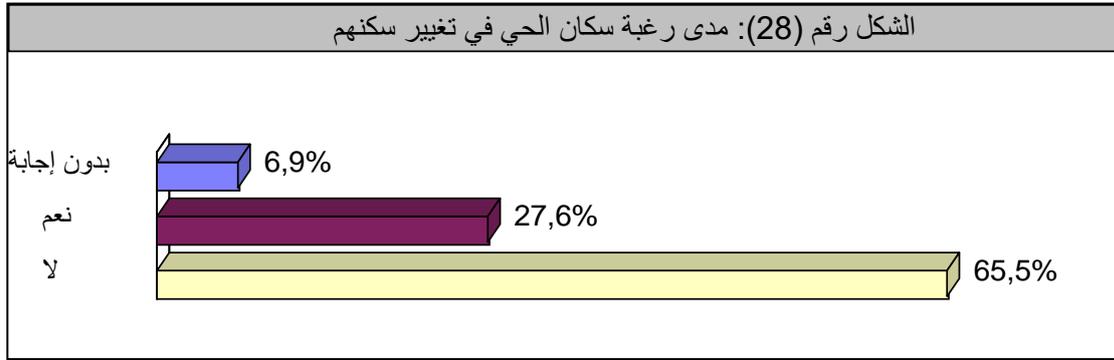
إن الإنسان بطبعه اجتماعي النزعة، إذ غالبا ما يميل للعيش والتعايش مع الآخرين ضمن إطار اجتماعي عام تحكمه مختلف العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية، التي يمكنها تحل محل القوانين، مما يضفي عليها نوعا من القوة التي تمكنها من لعب دور بارز في تنظيم الحياة العامة للسكان والارتقاء بها بما يخدم الصالح العام. تبعا لذلك نجد من الضروري في دراستنا التطرق لبعض المؤشرات المتعلقة بشبكة العلاقات الاجتماعية بين السكان، وكذلك سير آرائهم حول مدى رضاهم عن وضعيتهم السكنية بالحي حاضرها ومستقبلها.

بعد تحليل النتائج المتحصل عليها عبر الاستبيان الميداني، توصلنا للنتائج التالية:

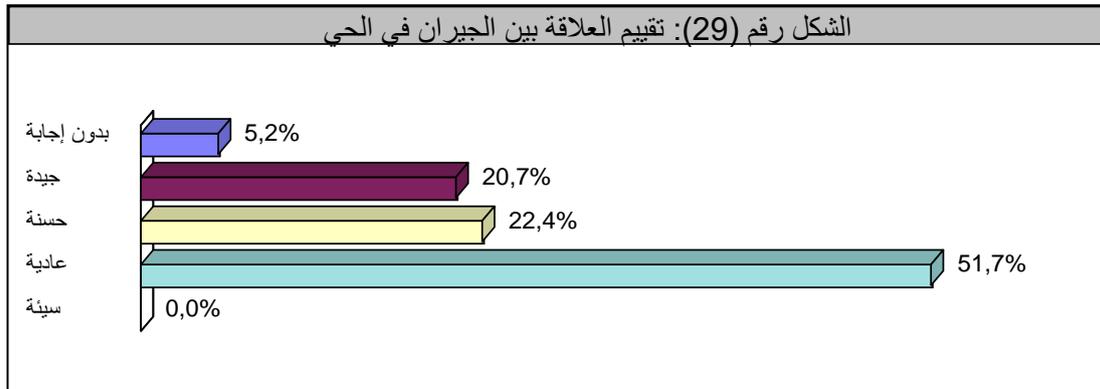
1- عبر 65.5% من عينة الدراسة بعدم رغبتهم في تغيير مقر سكنهم، بمعنى عدم الرحيل من الحي بل الاستقرار فيه. في مقابل ذلك عبر 27.6% منهم برغبتهم في تغيير سكنهم والانتقال إلى أماكن أخرى

الفصل الثالث — الجانب التطبيقي (جودة الحياة الحضرية بالقطب السكني الجديد بولحاف الدير)

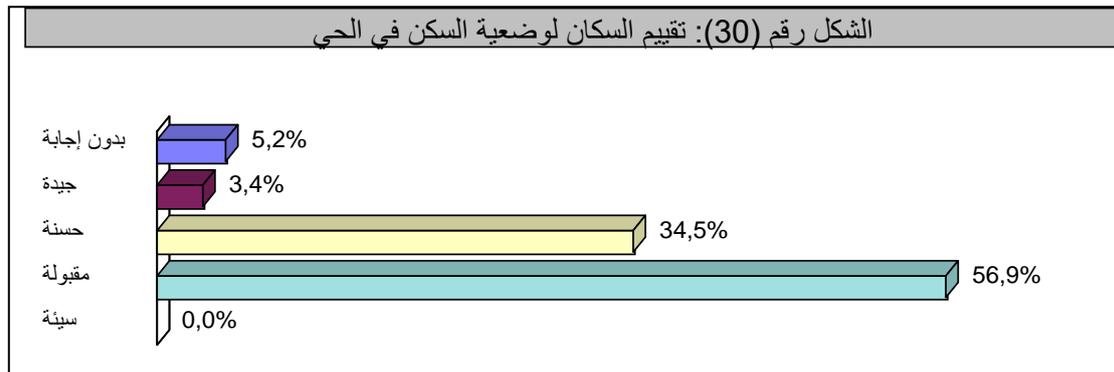
قد تكون أقرب لمقر عملهم، أو القرب من الأهل والأقارب، أو ربما لأسباب تتعلق برغبتهم في تغيير نمط معيشتهم من خلال الانتقال إلى وسط مدينة تبسة مثلاً لما تتوفر عليه من مزايا اجتماعية وغيرها.



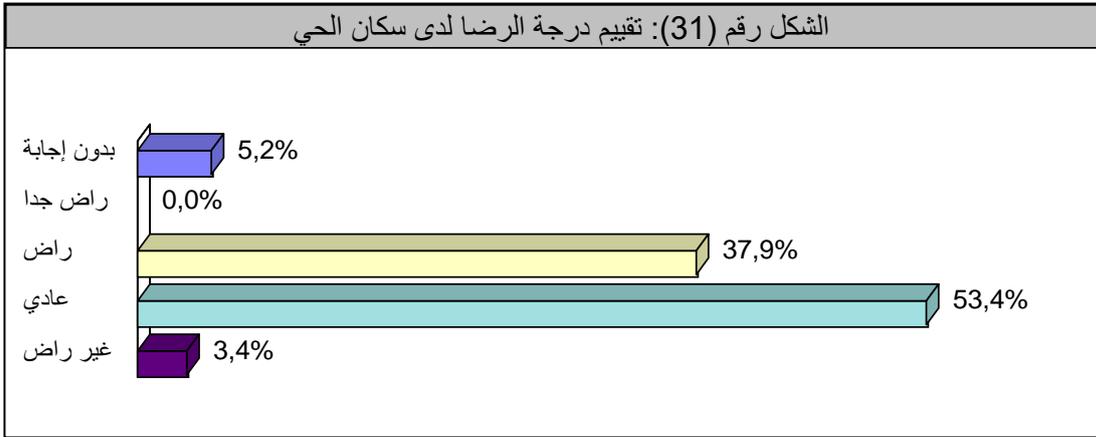
2- تبعا لسؤال حول طبيعة ودرجة العلاقة بين السكان والجيران، فقد عبر 51.7% من عينة الدراسة أنها تتسم بالعفوية ووصفوها "بالعادية"، بينما عبر حوالي 43% منهم أنها من "حسنة" إلى "جيدة". تكمن أهمية هذا العامل كونه مؤشر على مدى تعاون وتفاهم الجيران فيما بينهم، مما يمكنهم من تحطى وتجاوز العديد من المخاطر المحدقة بهم خصوصا تلك المرتبطة بالأمن ومختلف الآفات الاجتماعية الأخرى.



3- عبر حوالي 57% من عينة الدراسة عن أن وضعية السكن بالحي في الغالب "مقبولة"، في حين صرح حوالي 38% منهم أنها ما بين "الحسنة" و "الجيدة"، كما يبين ذلك الشكل الموالي رقم (...).



4- عبر 53.4% من عينة الدراسة عن درجة رضاهم عن الوضعية العامة بالحي بأنها "عادية"، فيما صرح حوالي 38% منهم أنهم راضون عنها. أما نسبة غير الراضين عنها فقد بلغت 3.4%.



المبحث الثاني: النتائج العامة للدراسة ومناقشتها

1- النتائج العامة للدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بإجرائها حول القطب السكني الجديد "بولحاف الدير" والتي شملت مختلف المؤشرات البشرية، الاقتصادية وكذلك العمرانية، وبالإضافة إلى الملاحظات الميدانية التي قمنا بإجرائها مرفوقة بالمقابلات التي أجريناها مع السكان والبعض من الفاعلين الذين ساهموا من قريب أو من

بعيد في إنجاز هذا المشروع السكني أو في تسيير شؤونه، توصلنا إلى العديد من النتائج والاستنتاجات والتي يمكن إيرادها على النحو التالي:

1- اختيار الأرضية الخاصة بإنجاز المشروع (الموضع) لم يكن موفقا بشكل ملحوظ، مما نتج عنه العديد من العراقيل التي أدت إلى ظهور العديد من المخاطر الطبيعية منها والبشرية.

2- عملية إنجاز المشروع خصوصا بناء الوحدات السكنية، لم يرافقه بشكل مباشر الشروع في إنجاز بعض المرافق الضرورية للسكان، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الحضرية التي أثرت سلبا على جودة حياة السكان.

3- الملاحظ على التركيبة الاجتماعية للمستفيدين من سكان الحي، أنها خليط من مختلف الفئات التي تختلف فيما بينها من حيث المستوى الثقافي، المادي وكذلك العمري، حيث نلاحظ وجود نسبة مرتفعة من العزاب والتي ترجع بالأساس لدعم الدولة لهذه الفئة بغية الحصول على سكنات في مختلف الصيغ المتاحة، غير أن هذه الوضعية من شأنها خلق العديد من الظواهر والمظاهر الاجتماعية التي تؤدي إلى عدم استقرار في حياة السكان، ذلك مثلا نجد ظهور نسبة كبيرة من هؤلاء يلجأ إلى كراء سكناتهم عوض الاستقرار بها، ذلك ما يؤدي لنتائج عكسية مما هو متوقع من مثل هذه المشاريع السكنية.

4- إن ارتفاع بعض المؤشرات السكانية والسكنية (TOL/TOP) مثلا، أدى إلى لجوء السكان لإحداث العديد من التغييرات على سكناتهم شملت خصوصا التهيئة الداخلية للسكن، وذلك بهدف تكييف السكن مع واقع الأسرة الحالي والمستقبلي.

5- إن الشكل المعماري للسكنات التي توزعها وتفرضها الدولة على السكان، وبالنظر كذلك للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، أدى إلى تأثيرات سلبية متعددة على الزوجين والأسرة عموما، إذ تجد العديد من الأسر نفسها مجبرة على تنظيم النسل وفي كثير من الأحيان تحديده وما ينتج عن ذلك من ضغوط نفسية على الزوجين وخصوصا الأم، ويزداد ذلك حدة لدى الأسر التي أنجبت أولاد من جنس واحد (ذكور فقط أو إناث).

6- الملاحظ كذلك أن النمط العمراني والمعماري للسكنات لم يتماشى ونمط حياة السكان خصوصا مع ارتفاع وتعدد الاهتمامات لدى أفراد العائلة، وخصوصا فئة المتدربين منهم، حيث يفضل كل فرد تخصيص مساحة خاصة به لمراجعة دروسه خصوصا لدى فئة الثانويين والجامعيين، مما يجعل من السكن غير مناسب لذلك لضيق مساحته، أو طريقة تفصيله من الداخل، هذا ما يدفع بالأولياء إلى تفضيل

تكوين أبنائهم لدى المدارس الخاصة أو أي مكان من شأنه تحقيق ذلك، مما يزيد من معاناة الأولياء والأبناء على حد سواء، بسبب كثرة التنقلات، ارتفاع التكاليف المادية بالموازاة مع تدهور القدرة الشرائية.

7- الملاحظ أن زيادة نسبة الأمهات العاملات كان له تأثيرات متعددة ومختلفة، منها ما هو إيجابي كارتفاع الدخل المادي للأسرة وإمكانية مجابهة مختلف صعوبات الحياة، غير أن ذلك أيضا نتج عنه العديد من التأثيرات السلبية، وبخاصة في مثل الأحياء السكنية الجديدة ممن هي على شاکلة الحي السكني محل دراستنا، حيث يضطر الوالدين إلى اتخاذ العديد من التدابير التي من شأنها التخفيف من الأعباء الأسرية عليهما، لكن بالمقابل تؤدي إلى زيادة الإنفاق الأسري، الاضطراب النفسي، المبالغة في التدابير الأمنية والاحترازية، الانغلاق الاجتماعي وعدم الانفتاح والاندماج الاجتماعي، هذا ما يؤدي إلى ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية بين سكان الحي، مما يساهم في تدهوره.

8- إن ارتفاع مؤشر المستوى التعليمي والثقافي لدى سكان الحي، يمكن اعتباره عاملا إيجابيا يساهم في التسيير العقلاني لمختلف المرافق والتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي العمومي، من خلال المشاركة الشعبية عبر مختلف التنظيمات المتعلقة بالمجتمع المدني، كلجان الأحياء مثلا والتي يمكنها لعب دور فعال ومحوري في الارتقاء بجودة الحياة ضمن محيط الحي إجمالا.

9- إن ارتفاع نسبة امتلاك السكان لسكناتهم، شكل عاملا مشجعا لهم للمضي قدما في تحسين مستواهم المعيشي في الحي عبر الانخراط في مختلف العمليات التنموية التي من شأنها الارتقاء بجودة الحياة الحضرية ضمن محيط حيهم السكني. كم أن هذه الوضعية تجعل من سكان الحي في أريحية نظرا لتملكهم لسكناتهم مما يدفعهم لتحسينها خصوصا من الناحية المعمارية من الداخل مما يساهم في تحسين نمط حياتهم بما يتوافق ومتطلبات الحياة.

10- الملاحظ أيضا انه وبالرغم من كون غالبية السكان كانوا يقطنون في أحياء سكنية اجتماعية وشعبية، غير أن ذلك لم يساهم كثيرا في تسهيل عملية اندماجهم ضمن محيطهم الجديد، مما يمنحنا فكرة واضحة على وجوب تضافر عوامل متعددة ومختلفة تتكامل فيما بينها لخلق بيئة اجتماعية ملؤها التضامن والتآزر بين السكان.

11- إن ارتفاع معدل شغل المسكن في الحي، يرافقه غالبا ارتفاع في معدل شغل الغرفة، مما دفع بالأسر إلى اتخاذ تدابير تمثلت بالأساس في إحداث تغييرات داخل المساكن بغية توفير مساحات إضافية لاحتواء

هذه الأزمة. هذه التدابير التي كان لها تأثير على نمط العيش في المنزل، مما جعله عبارة عن مرقد فقط ولا يتماشى والمعايير المعمول بها خصوصا ما يعرف بالمسكن الصحي وغيرها.

12- الملاحظ توفر المساكن على مختلف التجهيزات والشبكات الضرورية كالكهرباء والماء والغاز، لكن نوعية الأشغال كانت دون المستوى المطلوب، مما دفع بالعديد من الأسر إلى صيانتها، أو إعادة إنجازها بما يتماشى ومعايير السلامة والأمان.

13- الملاحظ أن غالبية سكان الحي هم من الفئة المتوسطة التي غالبا ما تكون ميسورة الحال إلى حد ما، خصوصا الموظفين مزدوجي الدخل (الأم عاملة)، هذا ما يجعل السكن يتوفر على مختلف التجهيزات المنزلية التي من شأنها توفير جو من الراحة والسكينة، الأمر الذي دفع بغالبية السكان إلى تفضيل قضاء أوقات فراغهم داخل منازلهم وكذا الأمر بالنسبة لأبنائهم.

14- الملاحظ أن الحي يتوفر على مختلف التجهيزات الخدمائية التي لها علاقة مباشرة بحياة السكان، على غرار الهياكل التعليمية، بالإضافة للشبكات القاعدية، غير أن المشكل الذي طرحه السكان بحدة هو نوعية الأشغال المنجزة، وغياب الصيانة الدورية، ناهيك على غياب بعض الخدمات أيام عطلة نهاية الأسبوع كالنقل الحضري وكذلك عدم توفر بعض الخدمات التجارية الضرورية وغلاء أسعار.

15- سجلنا وجود العديد من الخدمات غير الكافية على غرار القطاع الصحي، خصوصا بالنسبة للفترات الليلية. هذه الوضعية كثيرا ما أرهقت السكان نظر لموقع الحي السكني بعيدا عن التجمعات السكنية المجاورة مما يجعل التنقل نحوها مشيا على الأقدام ليلا ضربا من المستحيل.

16- الملاحظ أن الخدمات الأمنية والبريدية وما ارتبط بها منعدمة تماما بالحي. هذه الوضعية خلقت العديد من الصعوبات نشأ عنها أخطار متعددة خصوصا غياب الأمن، حيث بدأ الحي يشهد مظاهر لأعمال عدائية كثيرة ضد السكان وممتلكاتهم كسرقة المنازل، سرقة السيارات، سرقة المتاجر، وكذلك انتشار عصابات الأحياء وما تمارسه من بلطجة وانتشار المخدرات والمهلوسات في أوساط الشباب، ناهيك على تخوف الأولياء الدائم من إمكانية الاعتداء على أولادهم خصوصا فئة الإناث وصغار السن.

17- الملاحظ أن نسبة كبيرة من سكان الحي يعتمدون في نقلهم وتنقلاتهم على وسائل النقل العمومي، ذلك ما يجعل من توفيره ضرورة وحتمية لا بد منها خلال جميع أوقات اليوم والأسبوع. كما أن الحي بحاجة ماسة لمختلف المرافق الضرورية لهذه الخدمة، على غرار المواقف المناسبة والمهياة، ولما لا بناء محطة صغيرة للحافلات وسيارات الأجرة.

18- يعاني سكان الحي كذلك من نقص واضح في أماكن الترفيه والاستجمام كالمساحات الخضراء وفضاءات اللعب المخصصة للأطفال، حيث يضطر غالبيتهم لقضاء أوقات فراغهم داخل المنازل أو في مجال ضيق لا يتعدى المساحة الضيقة أمام العمارة على مرأى من أوليائهم. نفس الملاحظة بالنسبة للأولياء أو فئة المتقاعدين من كبار السن.

19- شكل خطر الفيضانات أكبر تحدي يهدد ويؤرق سكان الحي، حيث تحتاج الحي مياه الأمطار المتساقطة بغزارة في كل مرة. هذه الظاهرة بينت عيوب اختيار الأرضية التي بني عليها الحي، وكذلك غياب أو ضعف الدراسة الخاصة بحماية المحيط العمراني من خطر الفيضانات، مما يستوجب إعادة النظر في الإجراءات الواجب اتخاذها مستقبلاً للحيلولة دون تكرار الظاهرة، أو على الأقل التقليل من أضرارها وآثارها.

20- شكل خطر عدم توفر الأمن مشكلة كبيرة لدى سكان الحي، خصوصاً مع انعدام وجود مقر للأمن الحضري، مما أدى إلى انتشار السرقة والاعتداءات على اختلاف أنواعها، كما أن الدوريات الأمنية الظرفية التي تقوم بها مصالح الأمن بين الفينة والأخرى، تبقى ذات أثر محدود ولا تساهم في علاج الظاهرة. إن مثل هذه الوضعية تشجع على انتشار آفات اجتماعية أخرى كعصابات الأحياء، انتشار المخدرات، ظاهرة الاختطاف والاعتصاب، التجارة الفوضوية، الاعتداء على الأملاك العمومية والمرافق الخدمية وغيرها.

21- تبعا لنتائج الدراسة، فقد صرح غالبية السكان بعدم رغبتهم في تغيير مقر سكنهم، بل على العكس من ذلك، هذا ما يجعل من الاهتمام بحل مختلف المشاكل المشار إليها حتمية لا بد منها، إذ على السلطات المحلية تدارك كل تلك النقائص حتى لا نجد أنفسنا بعد مدة من الزمن أمام حي سكني جديد بمواصفات "أحياء الظل" أو بالأحرى "أحياء الذل".

22- الملاحظ أيضاً استقالة سكان الحي من أي نشاط جماعي أو مشاركة في تسيير الشأن العام لحيهم، ذلك ما لمسناه ميدانياً من خلال غياب لجنة الحي، أو أي تنظيم للمجتمع المدني من شأنه المساهمة في الحفاظ على مكتسبات الحي والسعي للمزيد من الرقي والارتقاء به.

2- تقييم النتائج وإسقاطها على إشكالية الدراسة:

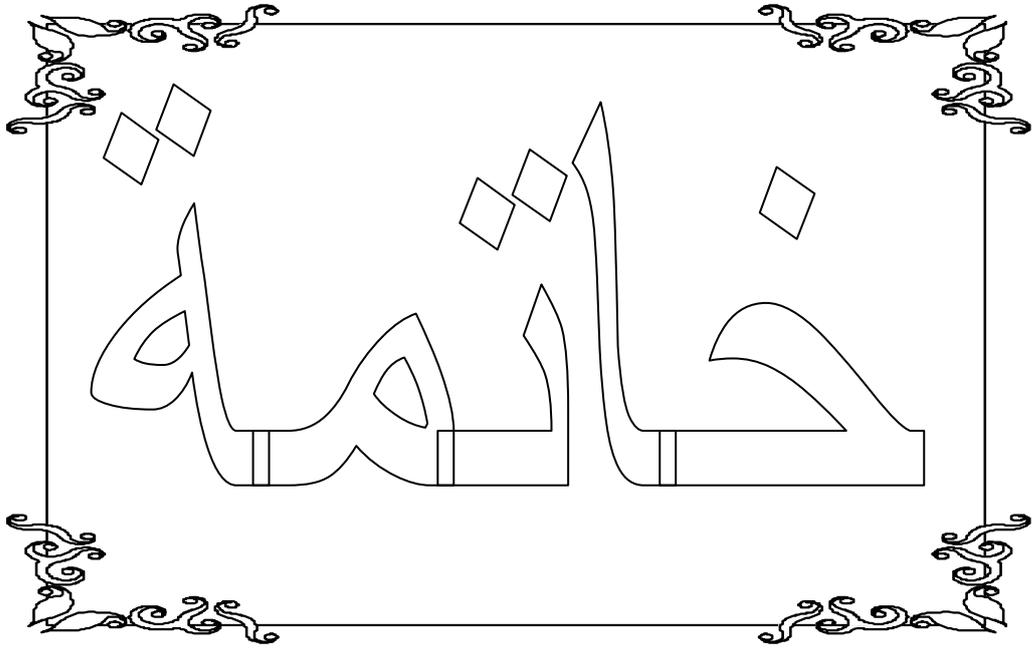
تبعاً للنتائج المشار إليها سلفاً، والتي تم تسجيلها من خلال الملاحظة الميدانية، المقابلة وبالأخص من خلال الاستبيان الميداني المنجز على عينة عشوائية من سكان الحي، توصلنا كإجابة على إشكالية البحث المطروحة، سواء السؤال الرئيسي أو الأسئلة الفرعية، إلى ما يلي:

1- يعيش سكان الحي واقعا يتسم بوجود العديد من المؤشرات التي من شأنها توفير جودة الحياة الحضرية بمختلف أركانها وشروطها، رغم وجود العديد من النقائص التي يمكنها الحيلولة دون تحقيق الحياة الكريمة المستدامة، ونخص بالذكر الأخطار الطبيعية كالفيضانات، والبشرية كانتشار الآفات الاجتماعية بسبب غياب الأمن الحضري.

2- إذا لم يتم تدارك النقائص المطروحة من طرف السكان، فإنه لا يمكن بحال من الأحوال الحديث عن جودة الحياة الحضرية المستدامة، بمعنى أن الحي سيشهد عبر الزمن تدهورا تدريجيا سيمس لا محالة جميع الجوانب، الاجتماعية، الاقتصادية، العمرانية والخدماتية، خصوصا إذا واصل سكانه ممارسة اللامبالاة وعدم الانخراط والمساهمة في تنميته وترقيته والحفاظ على مكتسباته.

3- تقييم النتائج وإسقاطها على فرضيات الدراسة:

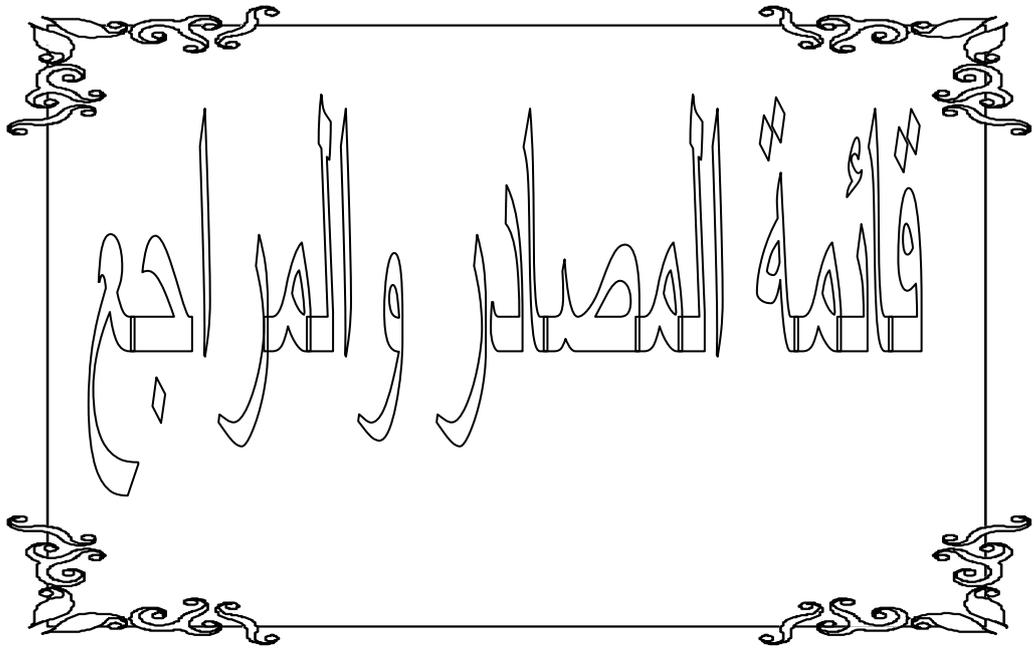
أما بخصوص فرضيات الدراسة، فيمكننا نفي الفرضية الثانية المتضمنة توفر الحي على جميع المرافق والتجهيزات والخدمات التي من شأنها توفير مناخ جيد للسكن والرفع من جودة الحياة الحضرية للسكان. في حين يمكننا إثبات الفرضية الأولى المتعلقة بمعاناة سكان القطب السكني الجديد "بولحاف الدير" من صعوبات ومشاكل عديدة جعلتهم عرضة للعديد من المخاطر الطبيعية والآفات الاجتماعية مما كان له تداعيات سلبية على واقع جودة حياتهم الحضرية، وكذلك سيؤثر لا محالة على مستقبلها على المدينة المتوسط والبعيد".



لقد شهدت مدينة تبسة عبر مراحل تطورها من خلال تاريخها الضارب في العمق ومختلف الحضارات والأمم التي مرت عليها، العديد من التحولات على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية، إذ أن موقعها الجغرافي ومقدارها الطبيعية كانت ولا تزال موردا لا ينضب، وعاملا مهما في جعلها منطقة جالبة للسكان والاستثمارات بامتياز مما أهلها لأن تكون موطن استقرار للحياة البشرية. كل ذلك ساهم في جعل المدينة تصنف من بين المدن الجزائرية الكبرى ضمن نطاق الهضاب العليا الشرقية على الحدود الجزائرية التونسية، كمنطقة عبور وتبادل يمكنها أن تساهم في تطوير العلاقات الثنائية بين مختلف البلدان بالمغرب العربي.

في ظل هذه المعطيات العامة كانت المدينة محطة للاستقرار البشري مما جعلها تشهد نموا ديموغرافيا وحضريا كبيرا نتج عنه توسع وتنوع في نسيجها العمراني، مما خلق العديد من الأحياء السكنية المتنوعة والمتفاوتة من حيث تركيبها العمرانية والمعمارية. أمام هذا الواقع المعيشي ونتيجة الزيادة الكبيرة للسكان، والتي لم يقابلها مشاريع سكنية كافية لامتناس هذا الكم الهائل من الطلبات على السكن، لجأت السلطات المحلية كإجراء مستدام لحل لأزمة السكن بالمنطقة كلها، إلى إنشاء قطب سكني جديد بمنطقة "بولحاف الدير"، حيث ضم آلاف الوحدات السكنية، التي يقطنها سكان من مختلف المناطق المجاورة، وخصوصا من مدينة تبسة. هذا القطب السكني الجديد الذي احتوى على مختلف الهياكل والتجهيزات القاعدية التي من شأنها -نظريا- أن تلبى حاجيات السكان وتوفر لهم الحياة الكريمة. غير أن موقع الحي السكني الجديد، بعيدا عن مدينة تبسة المركز، ووقوعه كذلك بمحاذاة مدينة بولحاف الدير، وأيضا تنوع واختلاف التراكيب السكانية، طرح العديد من التحديات والمشاكل التي أثرت سلبا على جودة الحياة الحضرية بمختلف أركانها وشروطها، رغم وجود العديد من النقائص التي يمكنها الحيلولة دون تحقيق الحياة الكريمة المستدامة، ونخص بالذكر الأخطار الطبيعية كالفيضانات، والبشرية كانتشار الآفات الاجتماعية بسبب غياب الأمن الحضري. وعليه إذا لم يتم تدارك النقائص المطروحة من طرف السكان، فإنه لا يمكن بحال من الأحوال الحديث عن جودة الحياة الحضرية المستدامة، بمعنى أن الحي سيشهد عبر الزمن تدهورا تدريجيا سيمس لا محال جميع الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، العمرانية والخدماتية، خصوصا إذا وصل سكانه ممارسة اللامبالاة وعدم الانخراط والمساهمة في تنميته وترقيته والحفاظ على مكتسباته. تبعا للنتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات التي من شأنها الارتقاء بجودة الحياة بالحي السكني الجديد لبولحاف الدير، والتي نوجزها فيما يلي:

- 1- الأخذ بعين الاعتبار مختلف نتائج عمليات تقييم جودة الحياة بالحى قبل الشروع فى عمليات التدخل المقترحة حتى لا تكون عفوية وغير مكيفة.
 - 2- التخطيط الجيد فى إطار إستراتيجية متكاملة لحياة أفضل وترقية مستويات حياة السكان.
 - 3- ترقية الروابط بين الدولة أو الجماعات المحلية والمواطن (المجتمع المدني) للتعامل مع المجال الحضري بالأدوات اللازمة مع المتطلبات لتفادي الوقوع فى المشاكل التى تؤثر سلبا على جهود التنمية المحلية.
 - 4- تحسين الإطار الحضري وجعل عناصره (شبكة طرق، وتجهيزات العمومية، والشبكات التقنية) ملائمة مع التطور التكنولوجي الحديث لتكون على مستوى عال من الكفاءة الخدمائية والجودة التقنية لأجل تحقيق الحياة النوعية التى تستجيب لتطلعات المواطنين.
 - 5- دعم الاهتمام بالجانب النوعي لتحسين حياة السكان والارتقاء بمستوى رفاهيتهم وتوعيتهم للحفاظ على المحيط والإنجازات.
 - 6- تبني سياسات فعالة لتحسين وتطوير الإطار الحضري فى المدن الجزائرية عامة والأحياء السكنية الجديدة خاصة.
 - 7- تهيئة الفضاءات العمومية والحفاظ عليها من خلال إشراك السكان فى تسيير شؤونهم، بشكل يضمن استمرارية خدماتها بكل ما تحويه للقيام بجميع الوظائف على أحسن ما يرام.
 - 8- انتهاج مقارنة تشاركية تضمن التمثيل الحقيقي للسكان ضمن الهيئات المسيرة للمدينة، مع إشراك الفاعلين فى حفل التنمية المحلية خضوضا الهيئات العلمية كالجامعة.
- أمام هذه التحديات التى تشهدها مدننا اليوم، فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى الاعتماد على الدراسات الأكاديمية عبر النظرية، بل تلك التى تعتمد على الدراسات الميدانية مع الاستعانة بمختلف النظم والتطبيقات العلمية فى تحليل الواقع واستشراف المستقبل، دون إغفال الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إذ أن المجال الحضري اليوم أضحي حلبة يتصارع فيها جميع القوى الفردية والجماعية مما أضفى على مدننا مشهدا عمرانيا ومعماريا أفقدها هويتها وجعل منها فضاء يفتقد للحركية والديناميكية، فضاء مستهلكا لا ينتج ولا يصلح إلا للنوم باكرا.



قائمة المراجع

1- الكتب:

1. ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تاريخ العلامة ابن خلدون، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1998.
2. التيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. حكيم بوعمامة، جودة الحياة: المفهوم والأبعاد (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم النفسية والتربوية، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 2019.
4. داليا حسين الدرديري، " المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر " ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 792 ، 2004.
5. الدرديري داليا حسين، المدن الجديدة والتنمية العمرانية في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 179، أول ماي.
6. سالم سليم الغنوصي، جودة المناخ الجامعي من وجهة نظر طلبة كلية التربية جامعة السلطان قابوس، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2006.
7. طهارة مكي رجاء، مقارنة نفسية إجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، بيروت، 2002.
8. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري (قضايا وإشكاليات)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003.
9. عبد الوهاب جودة الحايس بسمة بنت سالم، نوعية الحياة لدى السكان المحليين كآلية لاستدامة التنمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 18، 2016.
10. علي سلطاني رئيس الدائرة الأثرية لولايات تبسة، أم البواقي، سوق أهراس، تاريخ تبسة، الوكالة الوطنية للآثار والمعالم والنصب التاريخية 1994.
11. عمر الشيهاني، المدن الجديدة بالجزائر بين المشروع والتطبيق: دراسة حالة الحزام الأول، مخبر التهيئة العمرانية زواغي.

12. عمر حمادة مصطفى، المدن الجديدة: دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، 2011.
13. فؤاد بن غضبان، جودة الحياة بالتجمعات الحضرية تشخيص مؤشرات التقييم، دار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
14. قيرة إسماعيل، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، دار الهدى، 2010.
15. محمد بلقاسم حسن بعلوم، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
16. محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية أستاذ ورئيس قسم الانتروبولوجيا اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، 2000.
17. مزهود الصادق، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، 2004.
18. مصطفى أحمد مريم، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، 2012.
19. مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلوا المصرية، مصر 2006.
20. منصور هالة، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري، المكتبة الجامعية، 2001.
- 2- المذكرات والرسائل:**

1. بن جدو فاطمة الزهراء، المشاريع السكنية الجديدة في الجزائر بعد الإصلاحات (ولاية غليزان كنموذج)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، علوم اجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم 20014.
2. جعجو محفوظ، تقييم جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى، حالة مدينة سطيف، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015.
3. سعودي هجيرة، التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2006-2007.
4. سوامية نعيمة، السكن والساكن والمحيط، الممارسات والتمثلات، رسالة تخرج لنيل الماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2003.
5. علي حجلة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في تهيئة المجال التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة.

3- المجالات والملتقيات:

1. تقرير المدينة الذكية مدينة المستقبل الأخضر، علوم وتكنولوجيا، أبريل 2014، العدد 22، أفاق المستقبل.
2. حسن مصطفى عبد المعطي، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، المؤتمر العلمي الثالث: الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005.
3. سهير فهيم الغباشي، هناء أحمد محمد شويخ، بعض منبئات نوعية الحياة المرتبطة بالصحة لدى مرضى الالتهاب الفيروسي " C " المزمّن من المصريين، دراسات نفسية، المجلد التاسع عشر العدد الثاني، القاهرة، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية (رانم)، 2009.
4. شاهر خالد سليمان، قياس جودة الحياة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية، رسالة الخليج العربي، العدد 117، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2010.
5. عبد الرحيم قاسم قناوي وعصام عبد السلام، جودة الحياة والعمران في المناطق العشوائية، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي العاشر، قسم تخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2008.
6. عبد المعطي وحسن مصطفى، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر، وقائع المؤتمر العلمي الثالث: الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005 .
7. لطرش ذهبيّة، بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو- مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

4- الجرائد والمخططات:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين خاصة بالتعمير، العدد 134 المؤرخ في 2002/5/14.
2. مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU .

5- المواقع الإلكترونية:

1. أنواع الصيغ السكنية وشروط الاستفادة منها، من الرابط:
<https://www.info-logement-dz.com/2022/08/blog-post.html>
2. عبد السلام الأزهر، المدن الجديدة في العالم، من الرابط:
www.register.qassimy.com/ub

- الاستبيان الميداني (الاستمارة)

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة -
كلية: العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
قسم: علوم الأرض والكون

استمارة استبيان ميداني تحضيرا لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية (2022-2023)

عنوان الدراسة:

جودة الحياة الحضرية بالأقطاب السكنية الجديدة: الواقع والمأمول
دراسة حالة القطب الجديد : بولحاف الدير - تبسة

تحت إشراف الدكتور:

حسين بولمعيـز

هاتف المشرف: 06.64.64.68.18

Email : houcine.boulmaiz@univ-tebessa.dz

من إعداد الطالبتين:

بوراس ايناس

- جديلي خميسة

ملاحظة: معلومات هذه الاستمارة تستعمل فقط لأغراض علمية

رجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة

• البيانات الشخصية:

- السن:

- الجنس : ذكر أنثى

- مكان الميلاد

.....: (البلدية):

- الحالة العائلية : أعزب متزوج (ة) مطلق (ة) أرمل (ة) متعدد الزوجات

- عدد أفراد الأسرة: - الإناث - الذكور

- عدد أفراد الأسرة المتدرسين : - الذكور - الإناث

- المستوى التعليمي للأب : دون مستوى ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

- المستوى التعليمي للأم: دون مستوى ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

- الحالة المهنية للأب : عامل دائم عامل يومي بطل موظف متقاعد متقاعد ويعمل

- الحالة المهنية للأم : عامل دائم عامل يومي بطل موظف متقاعد

- مكان العمل : الأب: الأم:

• معلومات حول المسكن :

1- طبيعة المسكن الذي تقيمون فيه حاليا ؟

- ملك خاص - ملك الدولة - سكن وظيفي - كراء

2- نوع السكن الذي كنتم تسكنون فيه قبل التنقل إلى هذا السكن ؟

- سكن فردي - سكن تقليدي - عمارة - سكن فوضوي - نوع آخر:

.....

3- عدد الغرف في المسكن الحالي ؟

4- هل المسكن يتوفر على المرافق التالية ؟ - الكهرباء - الغاز - الماء الشروب - الهاتف

قائمة المصادر والمراجع والملاحق

- الانترنت - الصرف الصحي
- 5- ما هي الأجهزة التي تملكها بالمنزل ؟ - مكيف - التلفاز - آلة الغسيل - ثلاجة - آلة طبخ - تلفاز - جهاز لممارسة الرياضة - سيارة خاصة
- 6- هل أحدثتم تغييرات على السكن قبل الانتقال إليه أول مرة ؟ نعم لا
- 7- إذا كانت الإجابة رقم 6 بنعم ، ما هي التغييرات التي قمتم بإحداثها على السكن ؟ (يمكن وضع أكثر من إجابة)
- تغيير في عدد الغرف - تغيير في الهيكل الخارجي - تغيير في الواجهة - تغيير كلي
- تغيير في شبكات الماء والغاز والكهرباء الداخلية - تغييرات أخرى (أذكرها):
- 8- ما هي الأسباب التي دفعتكم إلى إحداث هذه التغييرات ؟
- ضيق المسكن - الشكل المعماري للمنزل غير لائق - عدم توفر المنزل على بعض المرافق
- أسباب أخرى (أذكرها):
-
- معلومات حول الحي السكني (بولحاف الدير: القطب الجديد)
- 09- ما هي المرافق والتجهيزات الخدمائية التي يتوفر عليها الحي السكني؟
- قاعة علاج - مقر أمن - مساحة خضراء - مقر بريد - متاجر - النقل الحضري
- مدرسة ابتدائية - متوسطة - ثانوية - الماء الشروب - الصرف الصحي - الكهرباء
الغاز الطبيعي لتهيئة الخارجية لإنارة العمومية ليلا - حاويات القمامة
- 10- هل يستفيد الحي من خدمات جمع القمامة بانتظام ؟ نعم لا
- 11- من أين تقتني احتياجاتك من السلع من ؟ من متاجر الحي - من مدينة بولحاف الدير - من مدينة تبسة
من التجار المتنقلين - من السوق الأسبوعي - أماكن أخرى (أذكرها):
- 12- كيف تقوم باقتناء حاجياتك الضرورية من السلع والبضائع ؟ - يوميا - أسبوعيا - شهريا
- 13- ما هي وسيلة النقل التي تستعملها عند تنقلاتك ؟ - النقل العمومي الجماعي - سيارة خاصة
- سيارة الأجرة - سيارة تحت الطلب (فرودور) - وسيلة أخرى:
- 14- ما هي الأخطار التي تهدد سكان الحي ؟ - السرقة - الاعتداء - عصابات الاحياء - انتشار القمامة
الفيضانات انزلاقات التربة مياه الصرف الصحي أخرى (أذكرها):
- 15- أين تقضي أوقات فراغك ؟ - المنزل - الحي - مدينة تبسة - أخرى (أذكرها):
- 16- أين يقضي أولادك أوقات فراغهم ؟ - اللعب في الحي - أحياء مجاورة - داخل المنزل - أخرى:
- 17- كيف هي علاقتك مع الجيران في الحي ؟ - جيدة - حسنة - عادية - سيئة
- 18- هل يحتوي الحي على لجنة الحي أو جمعية تسهر على تسيير شؤونه ؟ - نعم - لا
- 19- هل ترغب في تغيير مكان السكن ؟ - نعم لا
- 20- إذا كانت الإجابة السابقة ب: نعم ، ما هي الدوافع و الأسباب ؟
الحالة المزرية للحي - الحالة المزرية للسكن
- أخرى:
- 21- ما هو تقييمك لوضعية السكن في الحي ؟ - جيدة حسنة مقبولة - سيئة
- 22- هل أنت راض على الوضعية العامة للسكن في هذا الحي ؟
راض جدا راض عادي غير راض
- 23- ما هي إقتراحاتك لتحسين وضعية الحي والارتقاء به ؟